

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

1255

الوافيه از
ملا عبد الله توفی

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب الوافیة

مؤلف عبدالحی محمد بن عمر

جلد (۱۴۴) از کتب (خط) اهدائی

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب ۳۱۹۲۷

۴۲۱۲



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	خطی اهدائی
۱۴۲۲	

الرافعه از
محمد عسکری

بازرسی شد
۶ - ۳۷



۱۲۲۲

 کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب الوافی	
مؤلف	عسکری محمد عسکری
جلد	(۱۴۴) از کتب (خطی)
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی	
شماره ثبت کتاب	
۳۱۹۲۷	
۴۲۱۲	

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۲۲۲

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

۱۲۲۲



الرافعة از
مولا عبد الله ترمذی

بازرسی شد
۶ - ۲۷

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب الوافیة

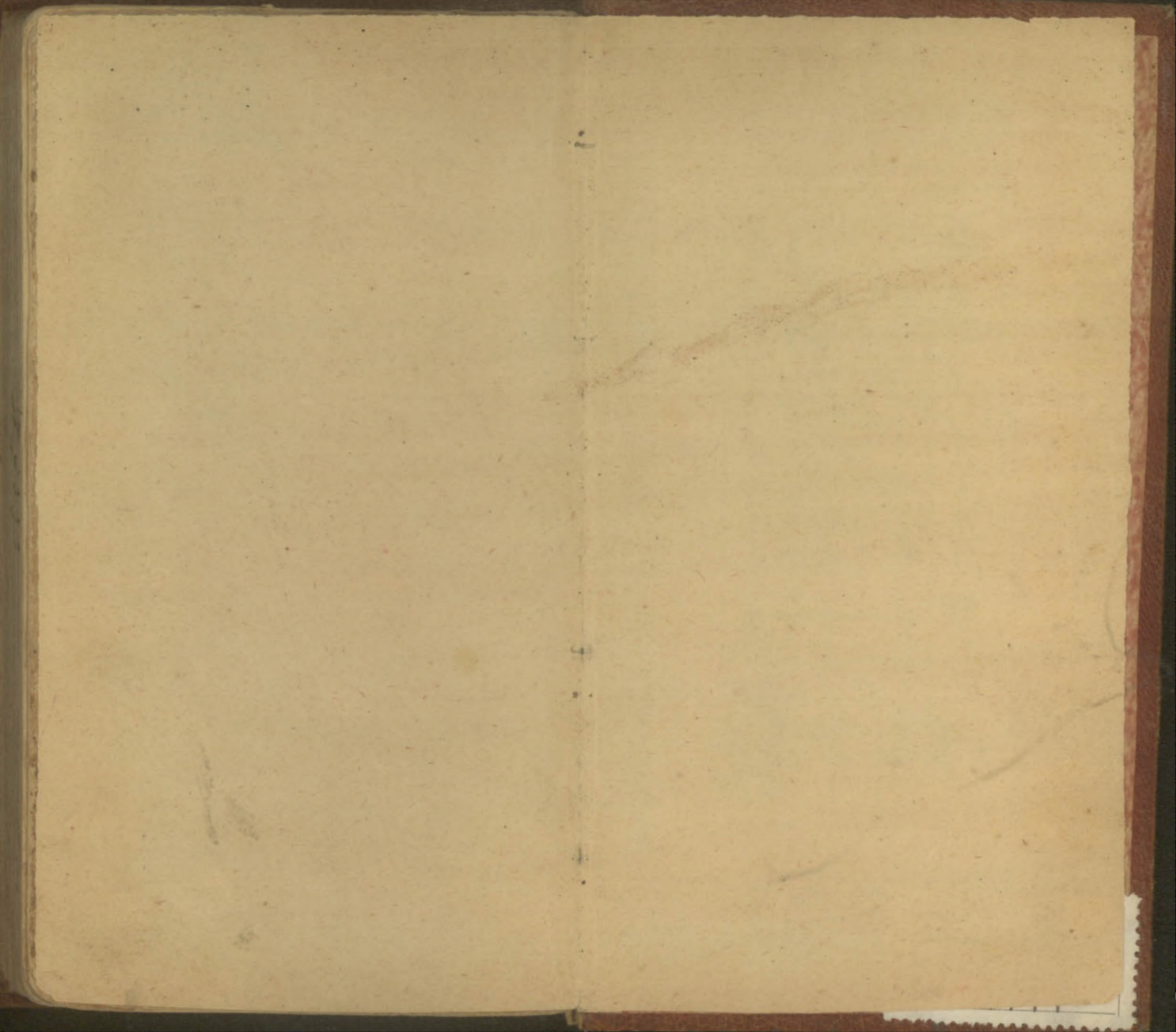
مؤلف عبد الله بن محمد بن عیسی
جلد (۱۴۴) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی



شماره ثبت کتاب

۳۱۹۲۷
۴۲۱۲

خطی اهدائی	کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۱۲۲۲	



عسا حور راللب

كتاب

وقال رسول الله تعزيف

عبد الله

كتاب في بيان
الفرق بين
العلم واليقين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله على ما لا يدرك بالثناء والثناء على ما لا يحصى من نعمه
التي هي صفة الله لا يحد ولا يوصف ولا يحد ولا يوصف
وجله شافيه مخفية على تحقيقهم من الملائكة والجن والانس
مباحة للملائكة والجن والانس ومباحة لاجسادهم والتقليد وباب
الترجيح وهو مشتمل على مقدمة وبواب **المقدمة** في تحقيق ما
العلم قبل التزيع في المقصود وبها الجاهات الاول الاصول الفقهية
ما ينبغي على الشيء ومضافا الى الفقه هو العلم بحكمة طريق الفقه
اجمالا وباحولها وكيفية الاستدلال بها وحال المنقذ والمستغنى
الخافي للفظان استعمال فيما وضع له فهو حقيقة ولا فحشا
والاول لان كان استفادة المعنى من بوضع الشارع حقيقة غير
وان كان بوضع اهل اللغة لمعنى وان كان بوضع طائفة
الترجيح حقيقة غير عامة وخاصة ولا ريب في وجود الاثنين
واما التهمة ففي وجودها خلافا لوجودها لثباتها لا ريب
المقصود من لفظ الصلوة والقدر الخرج من المال من لفظ

كتاب في بيان
الفرق بين
العلم واليقين

والفقه

والفقه الحاضر لفظ الحج ونحو ذلك مع ان هذه الالفاظ موصوفة
اللفظة لمعان اخرى والتميز بها وان الحقيقة فاصولاً ردت
البيان في كلام الشارع والمقتضى عن الحقيقة الاولى مع ان الثاني
ولا يثبت من الحقيقة العرفية قلت انكار الثاني في كلامه
مكابرة بالبيان للحكم بالوجدان فان لفظه في اصول هذه
في الاذهان محرم مع العلم هذه الالفاظ في اي كلام كان غايتها
انك تقول ان هذا البنادر لاجل المواتية بكلام المنقذ
فتقول هذا غير معلوم بل الظاهر انه كثر استعمال الشارع
الالفاظ في هذه النسخا والاصل ان تقول ان البنادر معلوم وفيه
لاجل امر في الوضع غير معلوم فحكم الحقيقة والام لا يثبت اكثر
الحقايق للغيرية والعرفية اذ احتمال كون البنادر بواسطة امر
جاري في اكثر اهلان هذه المسئلة فلبلة الفائدة اذ صيرورة
الالفاظ حقايق في معانيها التزيع في كلام الائمة لاطهار اصولها
انهم عليهم اجمعين ما بعد التزيع في غاية البعد واستغناء الفقه
والاخبار النبوية المتقولة من غير جهة الائمة عليهم السلام بحكم لا يثبت

تجقق بدون نص على انه عليهم السلام على ذلك الحكم الثالث ^{على}
 في اللفظ ان يكون مستعملا في موضع له حتى ثبت المخرج فاذا دار
 اللفظ بين الحقيقة والمجاز رجع للحقيقة وكذا اذا دار ^{بينها}
 وبين المقتل والتخصيص ^{على} الاشتراك والاضمار ولكن يقع
 القارض بين واحد من هذه الخسنة مع آخرها كما قيل
 انك لا تشكو ما نكح اباك من النساء ^{جنا} الحكم يخرج بمقتضى
 الابد على الابح لانه من قوف على مجازية النكاح في الوطء ^{على}
 تقدير الاشتراك بحسب التوقف كما يتوقف على حمل الاشتراك ^{على}
 من معناه بدو القرينة فتقبل بتقديم المجاز على الاشتراك
 وغيره هذا التخصيص بتقديم الاشتراك على المقتل ^{بالعكس}
 وبتقديم التخصيص على غيرهما وبما وى الاضمار والمجاز
 الاول في التوقف في صورة القارض لانه اشارة خارجية
 او داخلية فوجب صرف اللفظ الى امر معينا ذمما ذكر ^{في}
 ترجيح البعض على البعض كقوله ^{قلته} قلته وقلته وكثرة الوقوع ^{قلته}
 ونحو ذلك لا يحصل الظن بان المعنى الفلاني هو المراد باللفظ ^{في}

هذا الموضع

هذا الموضع ويقتضي العلم بالحصول اجزاء الادلة على اجزاء اللفظ
 على مثل هذه الظنون في الاحكام الشرعية فانما اللفظ ^{الظن}
 المسيبة عن الوضع الرابع اطلاق المشتق كاسم الفاعل والمفعول
 ونحوها على المصنف بعد ان لا بفعل حقيقة اتفاقا ^{لها}
 لما اشتد الضرب قبل الانقضاء والمبدأ المشهور ^{لها} في مجازها ^{عنه}
 الاتفاق عليه ^{بقتض} كما صاحب الكوكب الذي اطلاق الخاة ^{بقتض}
 انه اطلاق حقيقي ولما بعد زوال المبدأ ^{بقتض} كما انصار ^{بقتض}
 الضرب فيه اقول انها مجاز مطلقا ^{بقتض} تانيا بحقيقة مطلقا
 ثالثا ان كان مما يمكن بقاءه ^{بقتض} فمجاز ولا بحقيقة ونوقض ^{بقتض}
 كالمحتاج لامي ^{بقتض} ذكر المازي لامي في التبريد في اخضا
 المحصول ومما عاين في محل الخلاف ما اذا لم يطر على ^{بقتض}
 ويجري بناقض المعنى الاول وبضاده كالسوء مع البياض
 القيام مع القعود ومع الطمان بجوار اتفاقا ^{بقتض} وفي ^{بقتض}
 ان التراجع انما هو فيما اذا كان المشتق محكوما ^{بقتض} بكونه ^{بقتض}
 او قال ومنكم فان كان محكوما عليه ^{بقتض} كقوله تعالى ^{بقتض} الزانية ^{بقتض}

بعض
 المعنى
 ان يكون المعنى مراد باللفظ لا مراد
 عن المراد باللفظ
 عن المراد باللفظ
 عن المراد باللفظ

هذا هو المطلوب في الامور التي يطلب الفعل على سبيل الاستعداد او العادة
 انما تضعف دليل مبنى الفصول الميزة من الوجوب المنة
 في حقيقة الامر كما استطاع على المثال كثر في رد الامور لاجل
 متعلقا بانها بعضها واجب بعضها مندوب ومن نصب
 في قوله في قوله في الكلام وهذا غير جائز لولم يكن حقيقة في المقدار
 وكذا كثر في قوله في قوله متعلقا بالامور الواجبة وكذا
 مرد في نصب القرينة في الكلام لا في على تقدير كون الصفة
 حقيقة في المنة كيف يحجز استعمالها في الواجب والندب
 الجواز من الابدال القرينة لان قوله في الصفة
 في الاصل بانها غير كون متعلق الصفة جائز التام
 جاز التام من موضع آخر فليس الاستعمالة في معناها
 الحقيق في القول باحتمال افتقارها بالقرينة حين الخطأ
 حلتها الآن مما يوجب الصدق لغير خفاها في هذه المواضع
 على كثرها ولا اشتراك التكليف بينهم وبيننا حجة في المنة
 في الوجوب لغير هذا ان الاستعداد اقل العبد افضل كذا

هذا هو المطلوب في الامور التي يطلب الفعل على سبيل الاستعداد او العادة
 انما تضعف دليل مبنى الفصول الميزة من الوجوب المنة
 في حقيقة الامر كما استطاع على المثال كثر في رد الامور لاجل
 متعلقا بانها بعضها واجب بعضها مندوب ومن نصب
 في قوله في قوله في الكلام وهذا غير جائز لولم يكن حقيقة في المقدار
 وكذا كثر في قوله في قوله متعلقا بالامور الواجبة وكذا
 مرد في نصب القرينة في الكلام لا في على تقدير كون الصفة
 حقيقة في المنة كيف يحجز استعمالها في الواجب والندب
 الجواز من الابدال القرينة لان قوله في الصفة
 في الاصل بانها غير كون متعلق الصفة جائز التام
 جاز التام من موضع آخر فليس الاستعمالة في معناها
 الحقيق في القول باحتمال افتقارها بالقرينة حين الخطأ
 حلتها الآن مما يوجب الصدق لغير خفاها في هذه المواضع
 على كثرها ولا اشتراك التكليف بينهم وبيننا حجة في المنة
 في الوجوب لغير هذا ان الاستعداد اقل العبد افضل كذا

هذا

هذا هو المطلوب في الامور التي يطلب الفعل على سبيل الاستعداد او العادة
 انما تضعف دليل مبنى الفصول الميزة من الوجوب المنة
 في حقيقة الامر كما استطاع على المثال كثر في رد الامور لاجل
 متعلقا بانها بعضها واجب بعضها مندوب ومن نصب
 في قوله في قوله في الكلام وهذا غير جائز لولم يكن حقيقة في المقدار
 وكذا كثر في قوله في قوله متعلقا بالامور الواجبة وكذا
 مرد في نصب القرينة في الكلام لا في على تقدير كون الصفة
 حقيقة في المنة كيف يحجز استعمالها في الواجب والندب
 الجواز من الابدال القرينة لان قوله في الصفة
 في الاصل بانها غير كون متعلق الصفة جائز التام
 جاز التام من موضع آخر فليس الاستعمالة في معناها
 الحقيق في القول باحتمال افتقارها بالقرينة حين الخطأ
 حلتها الآن مما يوجب الصدق لغير خفاها في هذه المواضع
 على كثرها ولا اشتراك التكليف بينهم وبيننا حجة في المنة
 في الوجوب لغير هذا ان الاستعداد اقل العبد افضل كذا

الامع دليل على جواز ثبوت الامثلة والدليل على اعتبار
 الاول ان امثلة الامثلة لا يثبت على الطاعة الا لاعتقاد
 صريح برباب اللغة وجعل الامثلة امثلة الامثلة
 ثبوت الطاعة على اعتبار اهل اللغة ما ان المعنى خلاف
 الطاعة والمصباح علم لقوله تعالى ويصبر لوجه الله
 فانهم الثاني قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا
 الرسول واولي الامر منكم مع لزوم الدالة على ذم ترك الطاعة
 لقوله تعالى من يطع الرسول فقد اطاع الله ومن يولها
 ارسلا عليهم جميعا هذه الثالثة قوله تعالى اتخذوا
 الذين يخافون الله من ان يعصوا فتنوا ويصيبهم هذا
 البسم والتمهيد على مخالفة مطلق الامر لا يجمع الامر وجوب
 مطلق الامر الرابع ما ذكره السيد في قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا
 الرسول واولي الامر منكم على الوجوب بالظاهر كونه
 محتمل صريحا ذكرناه في هذا المقام لما روي في المقام الاول
 عدم التعلق علم ان صاحب العلم قال في اوامر هذا البحث

منه

من جهة اعتبارنا المروءة من الامثلة عليهم السلام استعمال
 صيغة الامثلة الذي كان شاملا لغيرهم بحيث صار محال
 الرجوع الى اولى احتمالاتها من اللفظ لاحتمال الحقيقة
 عند انتهاء الجمع الخارج في جميع كل التعلق في انما
 من مجرد ورود الامر منهم عليهم السلام انتهى كلامه
 مقامه وانما بعد ذلك ما ذكرنا من صيغة
 في كلام الامثلة عليهم السلام ليست مستعملة لانها استعملت
 كلامه تعالى وكلام غيره صلى الله عليه وآله وكيفية
 منهم نقل لفظ كبر الاسماء استعمالا للشيء في كلامهم
 من غير تبيين وعلام لانهم عرفوا هذا اللفظ هذا
 المعنى ما شاهد ذلك من الصيغة في كلامهم ايضا
 وطلب من الصيغة وانما يعلم العقاب على الترتيب
 من ام خارج وورد في كلامهم ايضا مجرد محتمل
 على الوجوب المذكور في مقام عدم ايضا لما مر وما ذكرنا
 الكل في ثبوت فرض طاعة الامثلة عليهم السلام الكل في يد

بشر المطارة لم يستأبدا على الله ثم يقولون في قولهم
اطاعتنا وانتم تأتفون بما لا يندرج الناس فيها ^{بشر} الله
 على جملة على الله ثم في قول اعرجوا وانما هم ^{عقبا} ملكا
 قال الطائفة المروضة وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله
 قال قل ارجعوا على الله ثم من قوم فزعوا عن جعلها
 الحديث وروى الحسين بن علي في الصحيح ^{في} ان ذلك
 عبد الله الله ثم قولنا في الاوصياء ان طاعتهم منفردة
 نعم هم الذين قال الله عز وجل طيعوا الله وطيعوا الرسول
واولي الامر منكم وهم الذين قال الله عز وجل فما وليكم الله
رسوله ولقد بينا في الصحيح معنى خلافه قال يا اهل
ابا الحول الله ثم فقال طاعتك منفردة فقال نعم فقال
 طاعة علي بن ابي طالب الله ثم فقال نعم وفي المتن عن النبي
 عن عبد الله بن علي الله يا اهل الله اعلم الله ثم جعل
 في الامر والطاعة تجري واحدة نعم والخبر في المتن ^{المتن} ان
 المذكورة في هذا الباب في غيره ولا يملك ان يتبادر مطلقا

عليه السلام

عليه السلام طاعة عطا عنهم واجبة كما يقال وامرهم واجبة مطلقا
 انما دار الاليل على جواز عدم العمل به وهذا ظاهر ^{في} المتن
 اختلافوا في صفة الامر بما وردت بعد الخطر على قولهم
 والذين في اللاحقة فابعد ما قبل الخطر والتوقف للحق
 ان صفة الامر اذا وردت بعد الخطر والكراهة او في
 مقام مظنة للخطر والكراهة وفي موضع يجوز السائل
 واحدا منهما كان يقول العبد هل انام او اخرج او غيره لان
 فيقول الحق للموافقة ذلك لا يدل الا على رفع ذلك المنع
 التحريم على التفرع من الحق والمحقق وهو كما لا وزن في الفعل
 امر مشترك بين اللاحقة والذات الوجوب اللاحقة مثل
 فاذا احلتم فاصطادوا والذات مثل فاذا قضيت الصلوة
 فان تشربوا والوجوب مثل فاذا نسج الاشهر لهم فاقبلوا
 المتكبر حيث جددتهم لنا تبادر رفع المنع من الفصل
 وانما اهلها مجاز في هذا المعنى والتبادر لا يدل القرينة
 وهي مسوقة للصيغة بالمنع المحقق والمحمول وتعليقها على ^{رواه}

بشر

الترجيح على القول الثاني انما لا يثبت على غير منهما وهو القول الاول ان
 الاقوى وجوب التجليل في الامور المحرمة من القرآن فلهذا انما
 مضامان القول عدم الدلالة على الفور ولا على الترجيح
 ولما جاز من المتبادر من الامر ليس الاطلاق للفعل عن غير
 فتم شيئا في وقت لا زمان منه هو ظاهر الثاني في وجوب
 المبادأة في المثال لفعل المأمور به وليس المراد بالوقت
 في المقام الثاني المبادأة بالفعل في اول وقت الامكان
 بل ما يعده المحقق الفاعل فاما بدرا ومجازا
 منها ومن كاهل وهذا امر يختلف بحجج اختلاف
 الامر والمأمور به الفعل المأمور به مثلا اذا امر المولى
 بقول الماء فبأخيره ساعة فيقول القودية والعبد
 منها فاولاذا امر بالخروج الى سفر بعيدا فبأخيره كما
 فيأخيره اسبوع بل لا يعرف القودية ولا فيأخيره
 والدليل عليه وجوبه ان جواز التأخير على تقدير
 غايته معلومة اذ لا دلالة للصفة على غايته معلومة

استفاد

استفاد الغاية من خارج يخرج عن على الشرع لا يصير قبل
 الموت والكلام وغيره وما يوجب ان كلا من هذا يكون
 فلا يجوز الفور في شيء واصلا لان الغاية هي طول الموت فاحصل
 ذلك الظن بصير العباد منصفه من بطا ولا وظن الموت
 قبل يحصل على تقديره ولا دليل على اعتبار هذا الظن
 شعاعا فيمكن الحكم بتعويق عبادت في وقت الشرع في بعضها
 وعلى تقدير التيسر بعد حصول هذا الظن قلنا
 يمكن المكلف في المثال وحصول هذا الظن في جهة
 الجسم وكان الفعل خارجا عن العادة بل هو في
 انما يكون عندئذ الموضوع لا يمكن الا ان كان فعل
 يحتاج الى زيادة انما بالفسخ والصور والمبادأة
 نحوها بل الصلوة ايضا اذا كانت كثيرة فتقوى في ذلك
 ان جواز التأخير لا في غاية يعنى الخروج الواجب من
 الوجوب فيكون منصفيا فيكون الفور واجبا والمقدار
 في غاية الظاهر وما يوجب ان الواجب لا يجوز تركه على وجه

فلا يخرج شيء من الوجوب ان يصدق على كل واجبانه بحيث
 لا يحصل من المكلف بقوله ونحوه الفعل فهو غير جائز
 التراجع فهو من المخرجات لان تحديد الوجوب في هذا المقام
 بحيث يعلم طوعا من الترتيب بل هو المباح مما لا يحاد يمكن
 الا بالكلية في البراءة البعيدة جدا وايضا قد ثبت
 قاتلة الظن بالموت وايضا كيف يتصور وصف العباد
 بالوجوب باعتبار وصفه انه المتحقق فيها وكذا ما يقع
 من ان الواجب لا يجوز تركه الا الى بدله العزم هنا فلا
 لان بدلية العزم على الإطلاق بوجوب اخرج الواجب في
 وايضا لا دليل على وجوب العزم ولا على بدلية على تقدير
 الوجوب فان قلت هذا الدليل ينقصه ما اوضحه
 التاخير فلا يخرج في مكانه قلت جواز التاخير في جميع
 اقسامه حتى الجسم والتمكيد للفعل لان انه يمكن تفرغ
 لانه سفر وما فخره نعم ما حرجوا التاخير على الإطلاق
 بوجوبه ان يجعل في وجهه التاخير بعض اقسامه التي تعد

فيها

فيها منها ما مضى من الالهات ان التاخير مما لا في الفعل
 المذكورة بعد في العرف فانها ومعصية فيكون حراما فيكون
 الفعل واجبا اذا كان الامر غير ثبت وجوبا مثاله لا يتقرب
 من هذا صيرورة العرفية بدلية العصفية لا عرفت في افعال
 المقام الا لان قضاء العرف بذلك لا يلزم ان يكون
 وضع اللفظة ولا يلزم ان يكون جميع صفات التي يثبتها
 واحكامه من مدلولات لفظه **التمسح** ادعاه السيد لا يصلح
 اجماع على الامر المطلق ويجعل هذا العرفية في افعال الله
 فيجب ان الامر للوجوب ولا يخفى وان ذهب الى ان
 اللفظة مشتركة في اللغة بين الترتيب والوجوب فنحن نذهب
 ان العرف الشرعي المتفق المستقر قد وجب ان يجعل
 اللفظة اذا مررت عن الله تعالى رسول الله صلى الله عليه
 على الوجوب والامر على العرف دون الترتيب وعلى
 واجبه على ان الصحابة والتابعين وتابعي التابعين
 كل امرئ في كتاب الله حرجا الى العرف والوجوب

قد اوضحنا في هذا
 الذكر ما لا يحصى
 في

ولم يكن احد ذلك فاذا اتفق واحد بما لم يكن خصم بل
من ذلك ثم قال ولما احتجنا بما سطره الامامية فلا يحتل
هذا الحكم الذي ذكرناه وقد فرغ من ان اجماعهم قد اتفق
فان قلت اجماع المتقولين بالواحد لا يثبت الا ^{المسئلة} الظن
المطالب بالكلية التي يجب تحصيل العلم بها قلت فادارة ^{الظن}
ما يخرج الواحد الذي يقدر بقيد القطع اذا احتقن القرائن
وانظاهم كونه هذا الخبر كذلك ولو سلم فلا يكون ^{المسئلة}
المطالب بالعلمية بل هو المطالب المتعلقة بمقتضا
الافتقار وقد صرحوا بالاكتفاء بالظن فيها لعدم امكان
تحصيل القطع فيها ولو سلم كونها من غير ذلك للقاء
فلا نسلم وجوب تحصيل القطع في غير المعارف الالهية
ولو سلم فلا نسلم وجوب تحصيل القطع فيما لا يمكن فيه ^{ذلك}
لان تكليف بالحج والمسئلة كلنا ذلك من القول والقول
التواخي والاشتراد وطالب المعينة والتوقف على ^{حالة} الادلة
الظنية كما لا يخفى وايضا اشترط القطع والاصح مطلقا ^{وجما}

بما هو

في اصول الفقه كونه من على الامانة الظنية كالاتفاق
وتحفظها والاصل ونحوه فان قلت كلام الرافعي كما فهمت
الاحتياط في المحل الوجوب باليقين والاحتياط ^{بما} هو الاحتياط
في الزعم فليس بالاجماع وانما هو على الدعوى كالمقام ^{بما} كما ذكرتم
وقد اذنه وما زاد على القول بوجوب حمل الامر عليه ^{بما} لم يذكر
بانه ما وضع له اللفظ في العرض الزعم فاما ^{بما} قوله تعالى
فاستمعوا له يا ايها الذين آمنوا فاستمعوا له ^{بما} فاستمعوا له
وقوله تعالى واما على المنفعة من بينكم وخبره ^{بما} عن هذا الامر
السواء والافضل حيث ان سائر هذا العمل الى ^{بما} المنفعة
مستعملين في العلم بالله تعالى فالمراد والله اعلم ^{بما} سببها
وفصل المأمور به سببها كما قال الله تعالى ان ^{بما} الخصال
السيئات واصفها وسببها كما لا يخفى من جميع ^{بما} بلا مرجح لا يدل
عليه وايضا حذف المنفرد ايضا انما هو ليدفع ^{بما} السامع
كل من ذهب الى المنفعة وما قيل ان ذلك محمول ^{بما} على
الافتقار والاستباق لا على وجوبها ولا الوجوب ^{بما} في تحقيق

المسافة والامتناع فلاننا انما تصور ان في الموضع
 المصبق لا نرى ان لا يكون في الموضع هذا اقسام انما
 اليه لا سبق في الحاصل ان الموضع ما كان الا ان كان
 في الوقت الذي لا يجوز تأخير عنه لا يمس مسافة واسبقا
 فلا بد من حال اخر في الاستمرار على ذلك لا كان مفاد
 الصيغة في هذا ما فيها من ان يفهمه المادة وذلك
 ليس بما نرى في اهل التفسير كلامه ببارزته فوهنه وضعفه
 ظاهر لا ينبغي على اشتباه الوقت بغيره فانه يفهم ان
 الواجب القوي يصير وقتا مضيقا كالصوم والنجاس
 اذ الوقت هو سماعا كان مضيقا بصير وقتا يخرج
 وقد ينقطع كصلى الله عليه وسلم في وقت كزالة
 الخاسر من المجد وقضاء الصلوات اليومية في الشهر
 والنجس ونحوها فان فيه ما يحصل الاثم والتأخير الا انه
 اذ الان لم يفعل في الوقت فلا سبق والمساومة
 في المضي في الوقت فصلا العرف بها ادعاء في ظاهر

وما نرى

وما نرى من مخالفة مادة الامر فيها الصريح بناء على المادة
 يقتضي إمكان التأخير بصورة تقتضي التسرع من التأخير
 باطل في المادة لا يقتضي الا كون الفصل اذ هو محجوب
 بتقدير التأخير فلا يقتضي جواز التأخير ومنه يقتضي
 وجوب التأخير ولا يبعد كون امره بالتأخير اشارة الى ان
 واجتنب من ذلك على القول بانه مقتضى التأخير
 بعضا غير صحيح كالقياس على الذي هو على الإيقاعات
 بثبوت هذا هو الغرض على تقدير التأخير من غير ان
 ذلك واجتنب من التأخير في التأخير ولا يجوز ان لا يثبت
 احده على الظاهر ان الامر المطلق لا يوقف فيه فلو ان
 معينة اليه فاد افتقد البيان علمنا ان الاوقات متناهية
 في ايقاعات الجواب بالرفاق ان اراد فعل الكالة على القول
 وان اراد فقيهه مطلقا فنقول البيان بعدم تناهي
 موجود في العقل والفعل كما من **البحث الرابع** في الامر
 ووقت معين على مقتضى فعله في عتبة ذلك الوقت على

في وقت معين على مقتضى فعله في عتبة ذلك الوقت على
 في وقت معين على مقتضى فعله في عتبة ذلك الوقت على

القياس على التأخير

فوات ذلك الفعل في وقت لا فيه زمان لا في وقت
 وقوي الاكثر الثاني قالوا بان الفعل لا يجزى بمجرده
 من تمام حصوله او نفيه فليصلها اذا ذكرها الثاني ان الامر
 يوم الخميس انما رقبه بوجوب يوم غير يوم الخميس لا
 يقتضيه معنى اختلاف الاوقات كالكتابات في الصلوة
 فقد يكون العبادة في وقت خاص من غير دون غيره من اوقات
 اخرى بان هناك مطلوبين احدهما الصوم والاخر ايتا
 في يوم الخميس فيكون الثاني لا ينفذ الاول ولا ينفذ
 اليسر بالصورة والواجب في هذا المطلوب هو الصوم
 المقيد يوم الخميس فلا يمكن ابتاع هذا المقتضى وان
 الدين الموجب لا ينفذ بالآخر فكذلك الامر به فليجوز ان
 من باب الاصل في الدين انما هو وقوع الوجوب قبله لا بعده
 بعد وهو معلوم حادثة والعقل يحكم بان الغرض الذي
 متعلق بالحفاظ على الامد خليفة الاصل لا الرفع فمقتضى
 الحق قبل خلاف الامر به على ان نفي ان يقول به هذا

الشيء

الشيء به في الظن بنسبته الفتنه وكل هفت اذ كان
 لا مندوب الا لا يكاد يوجد في الاحكام ما يتعلق بالامر في
 وقت الامور لا امر يقتضيه على تقدير وقوعه في صلوة
 الصديق والجمعة ويحتمل ان الظن يحكم بان مقتضى مقتضى
 الحدود هو الامر الاول وايضا الحاق الفرض بالامر الاول
 يوجب ذلك الحكم بدو كثير هذا الظن في الاحكام الشرعية
 مشكوك في العلم نفي مقتضى ما اخرنا من ان الامر العقلي
 المكلف للامور به في الوقت الذي يتحقق فيه الفرض في وقت
 عليه الايمان فيما بعده للوقت مع عدم الترتيب على
 بغيره ولا على عدمه في هذا وان لا فرق في وجوب الايمان
 بغيره بعد لنا اننا لو خلتا وظاهر الامر المطلقة بحكم
 بخلاف الايمان بالامور به في كل وقت اذ امره دون ترتيب
 على الايمان به في وقت ما دلالة الدالة على العقول لا تقتضي
 ترتيب الامور على الترتيب هو لا يوجب سقوط الفصل فيما بعد
 والحاصل ان الامر المطلق يقتضيه بظاهره بغير ترتيب

ادائه

الفعل المأمور به في كل وقت والثاني يقع في كل وقت والفرق بينهما
في أن وقت الأول وقت واحد والآخر لا يقتضي وقتاً واحداً
والثاني الثاني وقت واحد لا ينافاه بين الفعلين ^{المأمور به}
في الوقتين في مروي من زمانهم على التامير به فلا يجوز في
الامر على ظاهره في كلا الشئين مروي من موجب ولا يتوهم حرجاً
الدليل في الوقت لا يقتضي الشيء الأول بل لا يقتضي
بالمأمور به في كل وقت نعم ينبغي الاشتغال في الامر المطلق
اذا علم توقيته بوقت محدد بخطا لا غير ولا يبعد
بقاء التوقيت مطلقاً ظاهره في الامامية والاختلاف
فيما بعد والفريقين في التوقيتات ان الوقت في التوقيت
لا بد ان يكون مثل المصلحة الفعل في لاق الفعل تيقناً
الوقت في كل ارتباط له بالفعل لا بد ان يكون في كل
لا بد ان يكون في زمان حتى لا يمكن ان يقع الفعل في زمان
يحصل الامتناع كذا ينبغي الاشتغال فيما بين الفعلين
الاول كان يقول الفعل محله او غيره في كل زمان

وقت الفرج ان هذا ويقول افضل بناء على ان الامر بنفسه
يقيد الفعل في الاقرب الثاني في المأمور به الوقت لا ان لا يكون
في الاحكام الشرعية امر مروي الا وهذا في توقيت على عدم
فيما بعد هذا وقد يرد في بعض كتب اصول الفقه ان الامر
اخر في انما عدم ايرادها هنا الى ان الامر بنفسه في كل
في باحث اذ لا العقلية في الوقت في الواجب ان يكون
الامر بالشيء المأمور به في المصاحف واما الكثرة في
الكلامية التي لا يليق بهذه الرسالة وان كانت في
الفقهاء مثل هذه التكليف بفعل علم الامر انما شرط
مع جعل المأمور به في الواجب وجوب الواجب في كل
وامتناع تكليفه في كل وقت في كل وقت في كل وقت
الفاظ في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
الكلام في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
الجزء بعد فتح الوجوب في كل وقت في كل وقت في كل وقت
وهو باحث في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

قوله وكذا الحركات السكّاتية في مراد ان الحركات والسكّات كليهما في حيز واحد من الحيزين
 بالقلب او بالغير القلب والى ان كان كونهما في حيز واحد في حيز واحد من الحيزين
 وتظهر وهو نفس القلب وقد ينسحب الحيز فيكون في حيز واحد من الحيزين
 وهذا القلب متعلقا بالامر الذي معاقفا على الحيز

بل هو نفس القلب كالحركات والسكّات في الحيز ^{نفس}
 الحيزين الحركية والسكونية في حيزها الصلوة يشتمل على حيزين قد
 وقع التزام في حيز هذه الصلوة بطلان بناء على انه على تقدير
 الامر المتعلق بطلان الصلوة في هذا الحيز المتعلق بالامر ^{هذه}
 الصورة في الحقيقة ترجع الى الصورة الثانية لان الذي ^{الحيز}
 في حيز جميع حيزيانه والامر به امر واحد حيزيانه في كل
 حيزيانه يصير واجبا تحييرا والحق امتناع تعاقب الامر ^{الحيز}
 الحيزيات المحضة لها ما عرفت للمتيقن من ان الدعوى ^{ينبغي}
 غلبة الدليل اذا امتنع كون الشيء الواحد راوا على
 جهة التجبر وعبر مراد بل من غير النقص في غاية ^{الطريق}
 وتعلق الوجوب التجريبي بوجوب الوضوء والحكم ^{هذا}
 مع استلزام امتناع الاطاعة في طرفي الشيء ايضا ^{هذا}
 بنا في اللطف ان المكلف من غير المكلف لا معصية ^{الحيز}
 في غير اختلاف الحيزين جميعا مع اتحاد المتعلق ^{الحيز}
 بوجوبين لا اول في الاستعداد المصديق بخاطره في بناء ^{الحيز}

في مكان مخصوص في خاطره في ذلك المكان فاننا نقسم بانه
 مطيع فاصرفه في الامر الذي في الثاني انما هو امتنع الجمع ^{الحيز}
 اتحاد متعلق الامر والنهي في ما يقع سواء اتفقا او لا ^{مط}
 ادلا لاتحاد في المتعلقين في شمول الامر المتعلق وتعلق
 النقي للقلب بكل منهما باعتبار انفسا كما عرفت ^{الحيز}
 المكلف جميعا مع امكان حيزه وذلك لا يخرج ^{الحيز}
 حقيقة ما احتج به سابقا بمختلفين في الجواب على ^{الحيز}
 حصول الاطاعة على المتقدم المذكور والشيء نعم هذا
 الحصول ان يرضى الامر بقائه في الحقيقة حاصل على ^{الحيز}
 اتفق في الحقيقة فينبغي حصول الامر من حصول ^{الحيز}
 بان المتعلق في المثال المذكور يختلف فان كان ^{الحيز}
 الحقيقة بخلاف الصلوة وتحقق في الحقيقة امر ^{الحيز}
 فينبغي ان العباد لا يمكن ان يقع في الصلوة ايضا ^{الحيز}
 الحركات والسكّات من غير ان يكون الواقعة على ^{الحيز}
 للاجتماع على القيام ورفع الامر من الركوع ^{الحيز}

الحقيقة بالامر واجزاء الصلوة وان كانا لا يتقدمان المتعلق
 فيجوز مع التلازم وتعلق الامر بالامر والامر بالامر في
 ومطلق الامر من الامر ومطلق الصلوة والامر بالامر
 ولو ان الامر بالصلوة فيكون الامر مع الصلوة في الجزئية لانا نقول
 بعد ذلك ان الامر بالامر في الصلوة انما لا يتم ان الامر بالامر
 المقصود من الامر بالصلوة فيكون الامر بالامر المطلق انما لا
 وليس الامر الخاص من حيثية في نفس الصلوة بل في شخص
 في المكان المقصود يمكن حصوله في غير ذلك المكان
 الصلوة فان اشخاصها تتبدل بتبدل الاكوان في الاماكن
 المختلفة والاشياء في المكان المتعلق انما يلاحظ ان الشك
 المتعلقة بالمهمات المتعلقة بالحقيقة بجزئياتها الرابعة
 ان يتعلق الامر بالامر في الحقيقة والامر بالامر في امر واحد
 وهذا ايضا في غاية الامر الخامسة ان يتعلق الامر بالامر
 القبيح في الامر بالامر في امر واحد في نفس الامر في الامور
 ولا يباين المكونة وهذا ايضا ممنوع اذا كان المقصود

المعروف

المعروف وهو اجزاء التلازم فالتعلق به هذا التعلق من
 العبادات فالظاهر بطلان ما لم يدل على صحة
 وما دلل الدليل على صحة يجب حمل الكراهة في صلبه
 الحقيقي ولهذا اشتهر ان يتعلق الكراهة بنفس
 العبادات بل امر آخر كما تعرض المحاسنة لو اكتشف
 ونحو ذلك في كراهة الصلوة في الحرام فاختلف المتعلق
 ويقولون ان الحق في كراهة الصلوة بالذات والكراهة
 بالوصف وهذا خلاف ظاهر النص في الدالة على
 الكراهة نفس الفعل في الاتصال في الحرام ونحو ذلك
 هو ما اشتهر ان الكراهة في العبادات يجب كونها اقل
 ثوبا بعبثها خاصة وتحققه ان العبادات قد يكون
 بحيث لم يتعلق بها في الامر في الامر الذي يتعلق
 كالصلوة في البيت المسمى من المسجد وعند
 المظهر ونحو ذلك وهذا ربما ينصف بالاباحة في
 عدم جوعيتها وصافها واجزائها وعدم راجحيتها

ايضا على الواجب الدائري من راحة اصلها في الصلوة
 اليومية في البيت مثلا صباح وقد يكون بحيث تعلق
 امر آخر باعتبار اشتغالها او انصافها على امر خارج
 او به وهذا الرجحان قد ينتهي الى حد الوجوب كالصلوة
 في المسجد مع ذلك بقاءها فيه فيجتمع روحها وقد
 ينتهي اليه كالصلوة اليومية في المسجد مع ذلك
 مع قدر مسقط للندب فيجتمع روح الوجوب مع الندب
 وقد يكون بحيث تعلق بها شيء بالاعتبار المذكور
 المرجو حينه فلا ينتهي الحد الحريم كصلوة الغائض
 الصلوة في الدار المفصولة وغير ذلك وقد رتبنا
 فتكون الابطال وقد انتهت اليه وهذه ايضا
 فتستلزم الابطال الزكارة التي باعتبار جزء او وصف
 لانهم لما رتبوا النية القوي فلا بد من حمل الكراهة على
 التواضع كمن العباد باعتراف لا احتمال كالاتصاف
 المذكور لقل فوابانها نفسها ولم تكن كل بل كانت

بالاجرة

ايضا على الواجب الدائري من راحة اصلها في الصلوة
 اليومية في البيت مثلا صباح وقد يكون بحيث تعلق
 امر آخر باعتبار اشتغالها او انصافها على امر خارج
 او به وهذا الرجحان قد ينتهي الى حد الوجوب كالصلوة
 في المسجد مع ذلك بقاءها فيه فيجتمع روحها وقد
 ينتهي اليه كالصلوة اليومية في المسجد مع ذلك
 مع قدر مسقط للندب فيجتمع روح الوجوب مع الندب
 وقد يكون بحيث تعلق بها شيء بالاعتبار المذكور
 المرجو حينه فلا ينتهي الحد الحريم كصلوة الغائض
 الصلوة في الدار المفصولة وغير ذلك وقد رتبنا
 فتكون الابطال وقد انتهت اليه وهذه ايضا
 فتستلزم الابطال الزكارة التي باعتبار جزء او وصف
 لانهم لما رتبوا النية القوي فلا بد من حمل الكراهة على
 التواضع كمن العباد باعتراف لا احتمال كالاتصاف
 المذكور لقل فوابانها نفسها ولم تكن كل بل كانت

بالاجرة

فك هذا احتمال لا يخرج عن قريب مما مع ضيقه ما راجع
 صحة الصلوة المذكورة مثل قوله تعالى ان الارض لله
 وانه على الارض مهيمنة لفظا طه الزهر على الماء لان
 احتجابنا لم يتغلبوا خلافا في بطلان الصلوة المذكورة
 ولعل الوجه في ان تعلق الامر مثل العبادة المذكورة
 بطريق التخييل ما يتعلق بالامر بها بطريق التخييل
 فيكون استثناءها عما هو لا يربط استثناءها من التخييل
 ان الاهتمام بفعل في خاص والواجب التخييل للشيء
 الاهتمام بترك الحرام العيني والوجه في العبادة
 صار محتملا لكل الوجوب والتحريم جميعا في التخييل
 لما قيل واشهر ان رفع المفسد اهم من حفظ المنفعة
 اذ هذا الغاية مع تعارض الذب والتحريم لا الواجب
 لان ترك الواجب لا يفسد كفعل المحرم مفسد بل لما ورد
 من التوقف عند تعارض الامر والنهي ومصدقا لذلك
 من شيوخنا على كل امر من الوجوب والتحريم جميعا

الشيخ

الشيخ جابنا لك من فصوله الخاصة في ايام الاستظهار
 وكذا الوضوء والايمان المشتهرين عندنا استدلوا
 وغير ذلك وقال السيد في الذكر يقيم وقد يصح ان يقع
 من المكلف جميع افعاله على وجه واحد ويجوز على وجه آخر
 عند الوجه يصح القول بان يدخل رجع غيره على سبيل
 ان له خروج عنه بسببه التخلص ليعمل به التضرع
 بسببه الفضا وكل من فعل على صدق اذ كان انفسا له
 من يولد ذلك المعكوفه وكذلك الجامع زائلا له
 بسببه التخلص ليعمل به المكرة على وجه آخر وقد
 آخر بعد الاستدلال على بطلان الصلوة في الدار
 وقد قيل في التمييز بين الصلوة وغيرها في هذا الحكم ان
 عبادة ليس شرطها ان يتولى الفعل بنفسه بل يوجب
 فعل الغير من اجله او ليس شرطها ان يقع منه
 الوجوب اذ ليس شرطها الشئ اصلا لم يمتنع في المعنى
 منها ان يقوم مقام الطاعة وهذا قريب انتهى قول

الخصيعة المفصولة فالصلوة فيها بمنزلة لان العادة
 حوت بان صاحبها لا يحظر على احد الصلوة فيها والتقدير
 يجري مجرى لازم فيجب الجمع اليه وقال فاما من جعل
 بها حسب كنه دخل الدار المفصولة مجازا فيجب ان لا
 يفصل صلوة لان المعنا وفيها الناس انهم لا ينفقون
 ذلك لغیر الغاصب فيمنع في الغاصب انهم
 كلامه الاول ان الفصل الواحد يمكن ان يتصرف بالحد
 والحرمة سيما في مثاله بالقعود على صدر المولى كالمثاق
 في حق الواجب المكفائي في المكان المفصولة واحتمل
 ان الشهيد نقل في قواعد من السيد المرتضى في صحة
 الصلوة الواضحة على جهة الرأية وعدم ترتيب الترتيب
 لكن بسقط المواخذة بصلتها وتؤذن بتجوير تعاقب
 والتي يشبه ولعدم جرحه في ان يقول ان الواجب غير
 وفيما هو ونقل الكليني في كتاب الاطلاق الفصل ان اذا
 انصرف بعض الصلوة في الدار المفصولة حيث اقام

وبما في

فما هو مجموع والاصح ان العترة الجعية من حيثها كحل ودخل
 فم يغير انهم صلى فيها من ماس في دخل الدار وصلوا
 لان ذلك ليس من صلوة الصلوة لانهم من ذلك على انهم
 استقر كلامه وعرض ان كانت الصلوة سببا للثبوت فافتت
 بالصلوة مفصلة لها كالصلوة في الثوب الجس ما كان
 الذي فيه عار من جرح من الصلوة فافتت ان من مفصلة
 في الثوب المفصولة في ذكر امثلة اخرى غير ما علم ان
 المسئلة من السائل العترة على الكلام او غيرها مما
 في بعض مسائل هذا العلم فهو للمراعي المقيد في الآية
 في الاولية العترة ايضا في عبادة الان لا يتبدل بها الا
 نفي الحكم الترخيصا لعل في الآية الجس الى ان يتلفوا
 دلالة النفي على فساد المنة على اقول عدم التكاليف مطلقا
 فقله في المحصول كغير الثبوت والامد في كثر المحققين
 مطلقا واختاره ابن الحاجب العترة والسيد المرتضى
 كقول الرواية في الفاشرة بالغة واختاره الشهيد

فواعده والحقق الشيخ على نزع القواعد فيه عدم رجوع
 النقيض وصفه بكونه واختاره بهذا النظم الخوارزمي في القياس
 وفصله في الوجهين من الشافعي ونقله السيد في القياس
 الشافعي واختاره هو القول الثالث التفصيل وهو الدلالة
 في العبادات والامارات في العبادات وهو محققا والحصول منهم والعبادة
 والحقق بغير من الشافعي من ان الحق ان النقيض في النقيض
 مطلقا فلهذا مقامان الاول ان النقيض في النقيض ^{مطلقا} فلهذا
 في العبادات والامارات والدليل عليه ان النقيض لا يكون مرادوا ^{مطلوبا}
 للكلف والعبادة الصحيحة والعبادة ^{مطلوبا} وسندية يكون مرادوا
 للكلف فلا يكون النقيض من عبادة صحيحة وهو شرط واعلم ان
 النقيض قد يرجع الى نفس العبادة كالنقيض في عبادة الخافض
 وقد يرجع الى جنسها كالنقيض في عبادة الغريم في التوبة ^{على} بآه
 جنس التوبة وقد يرجع الى وصفه لان كالتوبة ^{بعض} في العبادة
 المنادية وقد يرجع الى امر بمقارن فيلان كالتوبة في ^{الامر}
 فعله ^{بعض} والتكثير وهو وضع اليد على النما في التوبة

ونحو ذلك

ونحو ذلك واقضاه النقيض ان في التوبة ^{بعض}
 اذ صحة الكل والمفهوم مع فساد الجرم واللام في ^{بعض}
 الفساد والاشياء ^{بعض} قد يقع للام في غير فساد
 فيعنيهم يقولون ان في مثل هذه الامور لا يوجب ^{العبادة}
 الموافقة في غيرها او المتعقباتها اذ هذه الموافقة
 ومغايرة للعبادة ولا دليل على اشتراط فسادها
 لقسا العبادة ولا امر يقتضي الجزاء اجماعا من عند
 وبعضهم يقول بفساد العبادة بفسادها وكذا الوجبة
 ان يفهم من النقيض عدم النقيض من شرط تحقيق النقيض
 الشرعية ووجوده ما منع فلا يكون تحقق العبادة
 مع وجوده والحق ان تحقق العبادة اذا كانت بحيث قد
 علم من حيثها في جميع اجزائها وشرائطها وموانعها
 يكون هذا النوع من جنسها فالمراد لا يقتضي فساد
 العبادة المقابلة للنقيض من الامر ولا مع عدم ذلك
 فالظاهر اليقيني من هذا النوع حقيقة العبادة منها ان

جميع اجزاء العبادات وشرايعها وموانعها انما يعلم من
 الاوامر والنواهي فليس لاحد ان يقول ان النواهي لا تدل
 على حجة النوعية وهو لا يتلوم فساد العبادات كما
 ليس لها يقول ان الامر بما يدل على وجوب المأمور
 في العبادات ولا دلالة له على حجة النوعية للعبادة او شرطية
 ولو صح هذا القول لاختسد طريق الاستدلال على
 بطلان الضلوع والصوم وغيرهما بطلان اجزائها
 وشرايعها كما يخفى فلا يخفى عليك ان ما فيه النوع
 انما هو على تقدير اختصاصه بالنوع العبادات فلو علم ان
 النوع النوعية في عبادة انما هو اجل حرية ذلك النوع مطلقا
 كالنوع البطلان الاجنبية في الضلوع وهو لا يقتضي
 العبادات انما هو معلوم ان النوع عسلا او بطلان العبادات
 في المانع المقتضى ان النوع يقتضي فسادا على
 في العبادات كاقسام البسوع ولا كحجة والطلاق ^{فيها}
 سواء كان النوع يجمع المنفصل الصفة كلفظ التخليك

النسخ

النسخ والكتابات في الطلاق ونحو ذلك الى احد المتزوجين
 كبيع الميتة ونحوه فكذلك الحريات والى وصف لا يتم
 كبيع الملائكة والملائكة والربوا فكذلك الشغار ^{نحو}
 ذلك ويمكن ادخال كثير من هذه في الاولين والدليل على ^{انقضاء}
 النسخ في هذا القسم هو وجهين الاول استدلال
 العلماء فان علماء الامصار في الامصار لم يزلوا
 يستدلون على النسخ بالنسخ في ابواب الربوا لا كحجة
 البسوع وغيرها وليس المنا وندلول اللفظ النوعية
 يفهم سلب الاحكام من النوع المتعلق بشيء ولا ان
 بين التحويل وسلب الاحكام اذ لا يبعد ان يكون ^{المصلحة}
 في عدم شيء ولكن بعد وجوده يكون المصلحة في ذلك
 انارة عليه ولهذا حكم فيها بالظهور اذ وقع ازالة
 الخاصية بالقاء المفصولة ^{المختص} يثبت على العطف في
 انارة ملحوظ والولد وجوب الميراث والتخليك للزوج ^{الزوج}
 ونحو ذلك بل النسخ انما يحكم به العقل في المعاملة

لتظهر

من هذا حال الناهي وقد وقع في الروايات ما يدل على
 النهي الفاسد في النسخ في التذليل في الصحيح من حديث
 واحد مما عليه التمسك في العلم بحرم على الناس ازواج
 النبي صلى الله عليه وآله لقول الله عز وجل وما كان نكاحكم ان تزوا
 رسول الله ولا ان تنكحوا ازواجه من بعده ابدانهم
 الحسن والحسين عليه السلام لقول الله عز وجل ولا تنكحوا
 ما نكح اباؤكم من النساء وروى في الوثوق الحسن بن
 قال قال ابو الحسن الرضا عليه السلام يا ايها المتقون
 جعل تزويج بنصرانية على مسلمة قلت جعلت فداك
 وما قولك من ذلك قال المتقون فان ذلك مسلم
 قلت لا يجوز تزويج نصرانية على المسلمة ولا على نصرانية
 قال لم قلت لقول الله عز وجل ولا تنكحوا المشركات
 يومين قال فما تقول في هذه الآية والمحصنات لموسى
 والمحصنات الذين اوتوا الكتاب فيقولون ان اصل النكاح في
 نكاح ولا تنكحوا المشركات حتى يوحى من الله

ثم نكحت

ثم نكحت وروى عن زيارته بايع علي بن جعفر عليه السلام
 لا ينفق في نكاح اهل الكتاب قلت جعلت فداك وان
 تحريمه قال قوله ولا تنكحوا معهم الكوافر وفي الصحيح
 يا ايها الذين آمنوا منكم وبناتكم وبناتكم وبناتكم وبناتكم
 صلى الله عليه وسلم في قوله لا تنكحوا معهم الكوافر وفي الصحيح
 الكتاب فيكم فقال هي مسخرة بقوله ولا تنكحوا
 معهم الكوافر فان الامام عليه السلام استدل بالنهي عن
 التحريم ومعلوم ان المراد من التحريم في هذه الآية
 بطلان النكاح كما في قوله تعالى تحريمكم امهاتكم
 وبناتكم واحاثكم لا يبرور في الحسن بن زيارته
 علي بن جعفر عليه السلام قال سالت عن رجل تزوج بغير
 سيده فقال ذلك الى سيده ان شاء اجازة وانما
 في بيدهما فقلت اصلح استاذ الحكم بن جبير و
 ابراهيم الخوافي صاحبهم يقولون ان اصل النكاح في
 فلا يجال اجازة السيد فقال ابو جعفر عليه السلام

انما يصح سبده فاذا اجازته فهو له جائز وفي حديث آخر
 عنه ايضا قلت لا يوجب عليه الذكر فان اصل النكاح كما
 عصى انا فقال ابو جعفر عليه السلام انما في شيء واحد لا يبر
 بما هو فيه واذا عصى سبده فلم يصح له ان ذلك ليس
 كائنا ما حرم له عليه من نكاح وعدة وشهادة فانما
 يدل ان معنى فساد النكاح اذا كان معصية لله وفي
 الخبر **عنه** عليه السلام ان قال ابو جعفر عليه السلام مطلقا
 محلي صلي عليه لم يكن شيئا انما الطلاق الذي ليس
 من وجوبه يفسد حاله لم يكن له طلاق وجب له
 ان الطلاق اذا كان منسبا عن كان محلا فانما
 عز وجل به والروايات فيما يدل على الخط اكثر من ان
 يحصى فلتدبرها **الثاني** ان لزوم الاثارة والاحكام
 للمعاملات ليس على ما بل هو مجرد جعل الشارع
 قبل الاحكام الوضعية النافذة من الاصل فلا يحكم
 الا مع العلم والظن الشرعي ومع صافي الذي بمعاملة

عصم

يحصل العلم لا الظن بان الشارع جعل ذلك للمعاملة
 المتضمنة سببا ومعرفة التي من الاحكام نعم ان علم
 معاملة ان الشارع جعلها معاملة الاحكام مخصوصة
 مطلقا سواء كانت منها عنها نفسها او غيرها
 او لو صفها اتم تكن مكر الحكم بترتيب آثارها عليها
 مع حرمة باحدا الوجه المذكورة لكن الظاهر من
 ذلك ليس بمتعلق في احكامها هذا ولو جمع النهي في
 المعاملة الى امر مقارن كالنهي عن البيع وقت النداء
 قبل يوجب الفتاوى والحق فيه ايضا مند ما مشتهر
 الذي في العبادات بان يرفع اختصاص النهي عن
 العلم بعدم ما نفيه النهي عن حق المعاملة الظاهر
 المتضمن ما صار ترتيبا احكامها عليها ويخرج في
 الدليل المذكور فاما **الباب الثاني** في العام والخاص
 وفيه ايضا مقصدان الاول في العام وفيه ما هو
 العام هو اللفظ المستغرق لما يقع له بوضع واحد

منه في كل ما يقع له بوضع واحد
 منه في كل ما يقع له بوضع واحد
 منه في كل ما يقع له بوضع واحد

تقع الخلاف في المبدأ على له صفة غفيرة على محض إذا
استعمل في المصروف كان محاذاً أولاً ولا أكثر منها على
له صفة كل وانكر السيد المرتضى ذلك وذهب إلى
الاشتراك اللفظي بحسب اللغة ووافقهم بحسب
والجمهور والعلامة يفتي على له صفة كل وحكم
منهم والعلامة منهم كالمترضى ونقل على ما يرد في المتن
في الاخبار والوعد والوعد ووجه الامر المتفق والمفترق
والصفة الموصوفة له عند التحقيق هي من
الشرط والموصول والاستفهام ومهما وانما للشرط
ومنى الزمان وكل وجميع مع عدم ارادة الهدية
الاجتماعية والنعوة في سياق النفي لا وليس المراد
بما على المنع والحق البعض النكرة في سياق الشرط كما
يقول المحررون لدا فانس على كونه في يحصل العلم
بتوليدو للمبدأ وأكثر أيضاً والحق النكرة في شأن
الاثبات اذا كانت الاثباتان مخوفينها فالحكمة وتحلل

التحقيق

وإنه في المبدأ

وإنه في المبدأ لا على القوم في قوله من غير علمكم من المبدأ على المبدأ
في سبب ان المبدأ على من غير علمكم من المبدأ على المبدأ
عند اكثر بعد المبدأ على من غير علمكم من المبدأ على المبدأ
والمراد من المبدأ على من غير علمكم من المبدأ على المبدأ
من غير علمكم من المبدأ على من غير علمكم من المبدأ على المبدأ
المبدأ على من غير علمكم من المبدأ على من غير علمكم من المبدأ على المبدأ
المراد من المبدأ على من غير علمكم من المبدأ على المبدأ
المبدأ على من غير علمكم من المبدأ على من غير علمكم من المبدأ على المبدأ
المبدأ على من غير علمكم من المبدأ على من غير علمكم من المبدأ على المبدأ
المبدأ على من غير علمكم من المبدأ على من غير علمكم من المبدأ على المبدأ

امر بمسائل تلك الأصول ومنه العمل ببعضها او معلوم ان
 الاحكام من قبيل العورات والمطلقات المحذورة للتبذير
 فالمسئلة محل التوقف فاعلم انه على تقدير وجوب الفحص
 عن المحض ان يحصل القطع بعدم ما يحجز العمل
 من العورات والمطلقات المحذورة للتبذير عن مقتضى
 من محققه فجميع كتب الاجازة كالكاتب لا يثبت في المحض
 والعين والعلل فلا مال وغير ذلك من الكتب الاجازية
 الموجودة في هذا المعلة لا يحصل القطع بعدم المحقق
 ذلك وبعد التفتيش يحصل القطع بالتكليف انما
 وان كان محذورا وجوب الفحص في الكتب التي للمجوزة في
 هذا الزمان باقيا على تقدير الاكتفاء بالظن كقولنا
 الكتب لا يثبت بل يكون وحالة التذير الكافي في الاكفان
 بالتدبير في وجوبه من غير التدبير مع تحقق
 فيه فانه لا يكون وحالة الكافي فقط وليس في محض العمل
 المتعلق فيه مسائل العلل المحذورة كل واحد من بابا

ايضا

في التذير كذا الصلوة والزكاة والصوم والحج وغيرها
 الزايدات والخازرة كل منها في المحض من الخطا
 المناسب في الكتب التي في كتاب العلل ما يتعلق
 بالكتاب وبالمكاسب الصلوة والصوم وبالطلاق
 وبالحج والمطلقات ما يتعلق به من العورات والصوم والعلل
 وبالاكفان المكاسب كالتذير والميراث والزكاة والديار
 وفي الزكاة ما يتعلق بالصلوة والصوم والميراث والمكاسب
 المحض والعلل والصلوات والمطلقات والحج والكتاب والعلل
 في الصوم ما يتعلق بالصلوة والتذير والعلل والحج
 الحاد وواكفارات والطلاق والحج من الزكاة والعلل
 والصلوة والصوم والعلل والمكاسب كالتذير والحج
 والاهارة وفي الزكاة من العلل والصوم والصلوة والعلل
 وفي الديار من الزكاة في الديار وتوابعها من الزكاة
 والميراث والمكاسب في الزكاة والاهارة والميراث والكتاب
 القضايا من الصلوة والصلوة والطلاق والعلل والحج

ما بيان مستوفى قما على كل تقدير فاما ان يكون
 العام والخاص متفرعين والعام متقدما والخاص متوقفا له
 والعكس وكلاهما مجعول التاييد والعام فقط والخاص
 فقط فهذه الفرضية مستوفى قما والخاص متوقفا
 اما بعد وقت العمل فلا فهذه الفرضية مستوفى قما
 تسعة فاما تدفع الفلاسفة في هذه الاقسام فمجرد
 عقاوبها من العام وفي كونها مبينا وانما يتحقق
 الحق في كل واحد واحد على التفصيل مما يقتضيه
 فاجبة التطويل فيقول المراد بالحق ما دل عليه
 حقيقة من احكامها كذا المفهوم المراد به هو
 ما دل الدليل على اعتباره وسبحي تفصيله فانه
 اذ عرف هذا فاعلم ان كل خاص من علم وورده بعد
 العمل بالعام في الكتاب في الاخبار البينة فالظاهر ناسخ
 حكم العام في مورد الخاص فيجب اجتناب البيان وقت الحاجة
 من غير دلالة الا ان يكون الحكم عاما معتبرا حكم

ذلك

هذا العام

هذا العام في مورد ذلك الخاص فان الظاهر ان الخاص
 كما في صورة تقديمه مطلقا وهو الوجه في اختصاصه
 اما بعد وقت العمل وما قبله بالخاص من التاخير فوالله
 الخاص المتوخا اما بعد وقت العمل وقبله وما بعده
 فالظبيانية الخاص من العام وتخصيص العام بالخاص في
 ان كل من الاشياء المذكورة ونوع سيد المتوخا في
 ومما حذر من اجابته والمباينة بتفصيل الكتاب في اجابته
 مطلقا وتوقف بعضهم على تعليق الحق في ان
 حجية الواحد على الاطلاق وقيل بعضهم في كل خاص
 ظني من فرضه اما قطعيا فقال ان كان العام خفيا
 قبل دليل القطعي منه الا ان كالاتساق والتمسك
 والناية ونحوها او منقصة فهو بتخصيصه ^{اخرى}
 بهذا الظن في الافاق لضعف العموم والاول وتوقف في
 الثاني والاولى في توقف في تخصيصه من القرائن بخلاف الواحد
 للثالث في وجوبه بل يلزم ما يفهم من ظاهر القرائن على هذا

م

وجبت جزا واحدة على الاطلاق لما اقرن فلا يرد الاول ويجوزنا
 كونه مومات القرآن حينئذ وطأ فتمت منه بقران فبعد
 المقصود بها المحاط به في ذلك الوقت ومع ذلك النجوى
 فلا يعلم بجبته تلك الظواهر بالنسبة اليها التاويل
 طوع اكثر الاضطرار ويتوقف كنهنا الاجابة عما ورد في
 تفسير الايات وفي احكام يظهر ذلك لمن تتبع الكتب الاجنبية
 وغيرها سالكا في تفسيرها على وجههم ويصوب اخبارا
 فان ثبوتها على وجهها مما يحالها من الظاهر الذي
 يحل الوضع الذي كان في الشئ بالشيء بالنار على وجه
 طالع الطلوع والليل بعد ان وفى السكاري بكونه السوم
 وغير ذلك مما هو اكثر من بعد ويجوز ان كان الروايات
 تدل على حصر القرآن على النسخ لا على جميعها ما رواه
 الكليني في القيار وهو ما لا نسلم قال عليه السلام انا بسم القرآن
 من خيل سجد ومنها ما رواه في كتاب الروضة بسند صحيح
 عبد الله بن محمد بن طويرق واهل البيت عليهم السلام

له

ان لاخذ احد خلق الله في دينه يروي ولا يري ولا يقاين
 قد انزل الله القرآن على محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم
 ولعلم القرآن اهل الاصح اهل العلم القرآن الذين
 انا هم لم يزلوا ياخذوا فيه يروي لا يري ولا يقاين
 اقتضاهم لم يزلوا في ذلك ما انهم من طوع وحضه يروي
 عندهم كنهنا من كنهنا ما هم اهل ذلك الذي امر الله
 الامم ليلولاهم الحديث فيها ما رواه في الاصول بسند
 عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالمقاييس فقد هلك وما بقي الناس وهو لا يعلم الا في
 الحسنة والحق والمنفعة فبعد هلك واهلك
 اختصاصهم ذلك الامم عليهم السلام في الظاهر والظاهر ان
 الحكم ما اراد منه المتأخر ما اراد غير ظاهر كما
 ذكره في كتب الاصول وان الحكم ما الظاهر المتأخر
 له كما اشترطه في قوله وما الذي في قلوبهم ذنوب فبقية
 ما تشابه منه بقية ما القسمة لا يراى ان اجماع المتأخر بالحق

ظاهر

بالعبرانيين فأنفع بما قد جازاه في المحقق قال السلي
عز ذلك على آل محمد عليهم السلام وإنما ما ورد في تفسير القرآن
بالرأي في جاز تحقيق الطبع في مجده وأعلم الخ
قد صح من النبي صلى الله عليه وآله ومن بعده القاطنين
مقام عليهم السلام أن تفسير القرآن لا يجوز إلا بالآثار
الصحيحة التي هي روي العامة عن النبي صلى
عليه وآله أن في القرآن برائة فاصاب الحق
فقد خطا في قولوا وكره جماعة التابعين القول
في القرآن برأى كعب بن الأشعث السلمي ونافع
وسالم بن عبد الله وغيرهم انتهى كلامه وما أشك
في حجية خبر الواحد على الإطلاق فلا بد من أدلة
حجته الإجماع والأجماع فيها في غير تحقيقها
عرفت من الاختلاف في ورود الروايات بطرح
ما خلف القرآن كرواية الكوفي عن عبد الله بن النعمان
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله إن علي ^{حقيق} كل حق

وهو كالموت

وعلى كل صواب فورا فيما وافق كتابه فخره وأ
خالف كتابه فدعوه ورواية عبد الله بن النعمان
سالت أبا عبد الله عليه السلام عن اختلاف الحديث
من شقير ومنهم من لا يثق به قال إذا ورد عليكم
حديث فوجدتم له شاهدا من كتابي فخذوا به
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وأما الذي جاءكم
أول مرة فخذوا به يوب بن حرق سمعت أبا عبد الله
عليه السلام يقول كل شيء مردود إلى الكتاب فإلته
وكل حديث يوافق كتاب الله فهو نزيه وقصدي
بن الحكم وغيره من أبا عبد الله عليه السلام في اختلاف الحديث
صلى الله عليه وآله بنى فقال إنا الناس ما جاءكم عني يوافق
كتاب الله فانا قلته وما جاءكم بخلاف كتابي فلم
أقله وصوفته أيوب بن راشد عن أبا عبد الله عليه السلام
قال ما لم يوافق من الحديث القرآن فهو زور وخوف يمكن
الجمع على هذه الأخبار على الأخبار النبوية التي هي العامة

او حمل الخالفة على ما اذا كان مضموناً في الجواب
 حكم القرآن بالكلمة والضميمة في الاختلاف والاول
 بطلان الخبر الخالف للقرآن اذا علم تفصيل الخبر لا
 الصواب في ذلك بطلان المحض من ان كان زيادة
 المعلوم من القرآن معلوماً بالقرآن الصحيح والحق
 بدون ذلك غير معلوم - لما عرفت وان كان تأويل
 الاخبار والاوله ايضا ممكن بان العلم بكل القرآن
 منصوص في آية عليهم السلام لكن الظاهر ان خلافاً
 اعتقد على قول الاولون قال ابن جرير في كتابنا
 الاخبار في باب معنى المعصية قال بوجوبه مضاف
 بكتاب الدليل على عصية الامام لما كان كل كلام
 عقاباً له محتمل وجوهاً منها تأويل واكثر القرآن
 مما اجتمعت الفرق على انه صحيح لا يتغير ولا يبدل ولم يرد
 ولم ينقص محتمل الوجوه كثيرة من التأويل وجانب يكون
 مع ذلك محتمل وجوه معصية من غير الكذب في القلظ

عن

عما عرفت من رسول الله في الكتاب السنة على حق ذلك
 لان الخلق مختلفون في التأويل كل فرد بميل في
 السنة الى ما يراه فلو كان الله تبارك وتعالى يحكم
 هذه الصفة من غير محذور كتابها او كان قد نزل
 الاختلاف في الدين ورواهم اليه اذ نزل كتاباً محتمل
 التأويل وامرهم بالعمل بها فكانت اول اولها
 وفي ذلك باخه العمل بالمشافهة وما استحال
 على الله وجبان يكون مع القرآن والسنة في كل
 من بين من المتأمنين فيها المتعة وجعل كلامه
 دون ما يحتمل الفاظ القرآن من التأويل وبين
 الفخ عنها رسول الله صلى الله عليه وآله في سنة
 اخباره دون التأويلات التي يحتملها الفاظ الاخبار
 المروية في الحديث وروي الكليني في الصحيح عن
 حازم قال قلت لعبد الله عليه السلام ان الله جل جلاله
 من ان يبر في خلقه بل الخلق يعرفون بالله قال صدق

ان من عرف ان له بما فقد ينبغي له ان يعرف ان ذلك الرب
رضا ومخطا وان لا يعرف رضا ومخطا الا برب
او رسول فموجب ان الوحي فقد ينبغي له ان يطلب
فاذا انعمهم عرف انهم الحجة وان لم يطاعوا لم يفت
وقلت للناس تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وآله
هو الحجة من الله على خلقه قالوا بلى قلت فحيث
صلى الله عليه وآله من كان الحجة على خلقه فقالوا القرآن
فمنظرت في القرآن فاذا هو يجاوبهم بالرحمة القدوس
والنذير الذي لا يموت حتى يبعث الله الرسل بآياته
تعرفت ان القرآن لا يكون حجة الا بغير حجة فانه
من غير حجة فقلت لهم من قيم القرآن فقالوا
سعود قد كان يعلم وعمر بن عبد العزيز يعلم
كله قالوا لا فم اجد احدا يوافيكم في حكمه الا
عليه السلام واذا كان الشيء بين القوم فقال هذا
لا ادري قال هذا لا ادري قال هذا انا ادري فاشهد

عليه السلام

عليه السلام كان قيم القرآن وكانت طائفة من فضة
الحجة على الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وان
قال في القرآن فهو حق فقال رجل الله وايضا فان
الحاصل معلوم الا لفظا المعروفة في الاطراف المعجم
فما في كل طرح خبر الواحد وبصرفه عن حق
كثير الاختلاف الواقع فيها حيث ذهب بعضهم الى
انهم يوضع المعجم لفظا اصلا وقد ذهب بعضهم الى
انهم لم يلقوا وبعضهم معنى وتوقف بعضهم على
روح فطرح الخبر الواحد الذي يجب عليه لولا الحجة
بجرحه فظهر خبيث حاصل من الاعتبارات والاستقراء
الناقصة في غاية الجحالة واجتمع من ذهب الى عدم
تخصيص القرآن بخبر الواحد ان القرآن قطعي في
الواحد قطعي والاطمئنان لا يعارض القطعي وبر عليه
ان التخصيص انما هو في الدلالة القطعية المعتبرة
الدلالة الظنية كما مر وما يابغع طلبة خبر الواحد

هو ايضا قطعي من جهة الدلالة والثابت منع القطع
لا يعارض القطعي اذا كان الدليل الدال على حجية
ذلك القطعي قطعيا وباستلزام امتناع التبع بحج
الواحد امتناع التبعين به لا يشرع في مطلق
التعقيب على جواب عليه المطابق للجواب بل هو
الحاصل في رد في الاول وفي الثاني في الاول في الثاني
واجب الداهية في تقديم الجوابين فيهما بين الداهية
بخلاف العمل بالعام فانه واجب لقاء الخاص بالرد
والجواب ولا يمنع حجية الجرح فانيا منع وجوب
بين الداهيتين او اولوية اذا كان الجمع نحو الداهية
القطعي ومعناه الحقيقي المباس الثالث في الدالة
الشريعة وفيه فصول الاول في الكتاب وجوب اتباعه
والعمل به متواتر ومجمع عليه وقد استبعدنا الكلام
فيه في البحث المتقدم وقد وقع الخلاف في تعقيب
ان فيه زيادة ونقصا ما ويرى ابان كثيرة رواه

لا بد من التعقيب

وعلى ارجح

وعلى ارجح في تفسير المشهور انه محفوظ في
كما انزل لم يتبدل ولم يغير حفظ الحكم الجبري لا الله
انا نحن نزلنا الذكر وانما له كما فظنون والحج انما انزلنا
الاختلاف اذا لم يتحقق الاجماع على وجوب العمل
ابينا مسواه كان معبرا ولا في بعض الاختلاف
لوجوب العمل بالظاهر القام ملك محمد صلى الله عليه وسلم
ثم اعلم ايضا انه وقع اختلافات كثيرة بين القراء
ومم جماعة كثيرة وقد ما العامة اتفقوا على عدم
جواز العمل بقراءة غير السبعة والعشرة المشهورة
نعم من حكم في هذا المقام من شيعته ايضا
لم يتقبل الدليل بعبارة على وجوب العمل بقراءة هؤلاء
دون من عداهم وتعلق بعضهم في القراءة السبع
بما رواه الصدوق في الخطبة بسند صحيح
قال قلت لانا الاحاديث يختلف حكم قال فقال
ان القرآن نزل على سبعة احوال وفي الامام ان

لا بد من التعقيب

سبب وجوده في هذا العالم فاما من اول ما ذكرنا
فلا يخفى عدم الدلالة على القرأة السبع المشهورة مع انه
قد ورد في الحديث في كتاب فضل القرآن روايات شاذة
لها شواهد واردة من ابي جعفر عليه السلام لان القرآن
واحد من عند واحد ولكن الاختلاف في ترتيب قريش
الروايات وصحيفة الفصحيل بن دينار في اقلها اربع عشرة
عليه السلام ان الناس يقولون ان القرآن نزل على سبعة
لغز فقل الكذبوا عند الله ولكنهم نزل على حرف
واحد من عند الواحد ولا يخفى لنا في الاختلاف الذي
لا يختلف به الحكم الشرعي فالمشهور في الخبرين العمل بالقرأة
غناء العامة وقد هيأ الله تعالى في حجاب قوله عامم لا ينفك
اي يكرر وقراءة حمزة ولم اذكر لهم على مستند يكون اعتقاد
عليه شيئا فالاولى الرجوع فيه الى تفسير جملة الذكر وحفظه
القرآن صلوات الله عليهم اجمعين وان كان لا فالتوقيع كما
قال ابو الحسن عليه السلام قد لا يزال فيها ما هو يديها الى

ولما انها اختلفت به
الحكم الشرعي

في الخبرين سهل لعدم التحقق بحال التوقيع الفصل الثاني في الاجماع
وعبروا عن الالزام بالاجماع لغة الاتفاق واصطلاحا عندنا انما
جمع جملتهم ان التوقيع عليه ما دون رئيس الامة وسيدتها
ومن اهل البيت عليه السلام والخلفاء مكان وقوعه والعلم به
وقد اختلف في كل من الواضع الثلاثة وكما ذكره جهم مع
الشيء لها وسبب محجة ظاهره ما مر من الخبرين وهو
استعماله في قول الامام المعصوم الذي لا يقول هو الحق
وليس سبب محجة انضمام الاقوال واجتماعها بقوله
الحق القرآن حيثما احتلوا في لفظه قوله فيجعلوا اجتماع
اقوال الامة مجتهدا اجبا لا يتبع كالقرآن والحديث والائمة
بعد ما مر الا اننا على مطلوبهم فالاجماع عندنا ليس من
الشيء البحث الثاني في الاجماع يطلب على معين احدهما
اتفاق جميع على امر يتلوه بان احد المجتهدين هو المعصوم
ولكن لا يميز فيخصصه وهذا القسم من الاجماع مما لا يكاد
يحقق الا لامام عليه السلام قبل وقوع الفتن كان ظاهرا

مشهور عند النجاة في كل عصر من كل زمان وبعد الفينة جمع
 حصول العلم بمثل هذا الاتفاق سابقا لما اذا وقع
 اجماع العلماء الرعية على الباطل في حقهم ان يظهر
 حتى يروم الى الحق لا يفضل الناس من جهة لا ينبغي ان
 يصح اليك ان حبل الاحكام بل كلها معطاة كما هو الامر
 والمنع المنكر واقامة الحدود وغير ذلك ومع ذلك فهو لا
 يظهر وايضا اجماعهم انما يوجب جواز الناس اذا كان
 واجب الجلباع بدونه العلم بغير الامام وليس كذلك كما
 عرفت فانيها اتفاق جماعة على ان لا يقطع بغير الامام
 على السلم فيهم بل قد يقع غرورهم منهم لان هؤلاء المجبرين
 كانوا لا يخرج العقل اجماعهم على الاشارة من دونهم
 لذلك المستوي عن قديهم وامامهم على السلم وعدم ذلك
 النجاة لا يتم الا بعد التسليم على احوال هؤلاء المجبرين والاطلاع
 على نقوبهم وديانتهم فهو مختلف باعتبار حصول الحقيقة
 يحصل الاثنان بل الواحد وقد لا يحصل بشيء بل بغيره

منهم

الكتاب

البحث الثالث اسكان وقوع الطائفة على اجماع ما في
 الثاني من جهة التسليم في زمان وقوع الفتن
 انظر في الكتب المعتمدة في اصول الادعية المتداولة كما
 المحقق في العاقبة وما ضاها وكذا بعيدا ما امكان فلا يكون
 احوالهم على علم السلم كانت موجودة مشهورة وكذا في
 المتقدمة المتأخرة منها فاقوا فيهم كانت موجودة وكذا فيهم
 قد يحصل العلم بقول الامام عليه السلام اذا حصل العلم
 فبتأويله في علمهم كذا في مورد مسلم والعقل في
 المرادي ومخبره وحدهم وانكار ذلك سكاره وانكار
 الزيادة عليهم السلام كانت علم فاقوا في مشهورة قد فعل
 المتأخرين كما فعل في غير هذا وفي العقل في
 ويرى من جهة الامور غير ما في كتاب الميراث في الفقه في
 الكافي في الكافي وفعل الشيخ في التمهيد في الجلباع في
 جعفر بن محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن محمد بن
 ابو الحسين بن محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن محمد بن علي

الكتاب

ابراهيم بن هاشم وحفيد بن ابي جعفر ومعه بن جعفر بن محمد بن
 وقار بن ابي جعفر بن محمد بن ابي جعفر بن محمد بن ابي جعفر بن محمد بن
 باب المقدس والمقدس بن محمد بن ابي جعفر بن محمد بن ابي جعفر بن محمد بن
 بطليموس بن ابي جعفر بن محمد بن ابي جعفر بن محمد بن ابي جعفر بن محمد بن
 ابنه الحارث بن محمد بن ابي جعفر بن محمد بن ابي جعفر بن محمد بن ابي جعفر بن محمد بن
 من الامام علي بن ابي طالب بن محمد بن ابي جعفر بن محمد بن ابي جعفر بن محمد بن ابي جعفر بن محمد بن
 فتوى بن محمد بن ابي جعفر بن محمد بن ابي جعفر بن محمد بن ابي جعفر بن محمد بن ابي جعفر بن محمد بن
 الله المعبود بن محمد بن ابي جعفر بن محمد بن ابي جعفر بن محمد بن ابي جعفر بن محمد بن ابي جعفر بن محمد بن
 يحتاج في نقل الاجماع في كل هذا الشكل لا يحتاج في نقل الاجماع في كل هذا الشكل
 المتقوله سيما في غير العبادات واما في كل هذا الشكل لا يحتاج في نقل الاجماع في كل هذا الشكل
 الا في غير معلوما ولم يكن ورد في نقل الاجماع في كل هذا الشكل لا يحتاج في نقل الاجماع في كل هذا الشكل
 الاعتناء في نقل الاجماع في كل هذا الشكل لا يحتاج في نقل الاجماع في كل هذا الشكل
 الاجماع اذا علم عدم نقلهم عن هذه النصوص في كل هذا الشكل لا يحتاج في نقل الاجماع في كل هذا الشكل
 عندهم فان من هذه الاجماع الخالف تلك النصوص في كل هذا الشكل لا يحتاج في نقل الاجماع في كل هذا الشكل
 العلم بوصول دليل يقطع العذر اليهم لكنه بعيد الرفع

نقله

اذ الغالب

اذ الغالب ح تحقيق النفس على النصوص الواقعة ايضا الاجماع
 الاجماع الرابع على الفرق في الاجماع المتقوله في الاجماع
 حرفت ولا خلاف في الاصل الاجماع في الاجماع فان الظ
 من حال القدح كانه لا يملك في النسخ وغيره الطلاق
 الاجماع على ما هو المصطلح عند العامة من اتفاق الفرقة
 الغير المتباعدة ولو في زمان الغيبة على امرج فكيف في
 بالاجماع الواقعة في كل هذه وهم معقولان في زمان
 الغيبة اذا اتفقوا على امر وكانوا محققين في كل هذا الشكل
 ان يطلعهم ولا يجوز لا يرفعون ويباحث معهم حتى يروى
 الى الحق ويطلعون هذا ما يحتاج الى البيان بعد ذلك
 تفصيل في الاحكام والامر بالفصل في النسخ في
 اجاعات اول السنة هي قول النبي والامام او فعلها
 او نفيها على ما هو عليه في كل هذا الشكل لا يحتاج في نقل الاجماع في كل هذا الشكل
 فيروى عن حديث اخر والوجه في نفسه وسواء في العباد والمعتزلة
 صرح جماعة بلغوا في كل هذه النسخ في كل هذا الشكل لا يحتاج في نقل الاجماع في كل هذا الشكل

خاتمة

على الكذب الجريز من جودته وسكنته ونحوهما والظاهر
 الحجة المتقارن باللفظ في زمانا فثبت ضرورة الواحد
 لم ينفذ العلم باعتبار كونه الجريز وقد عيّن العلم بالقرآن من
 منه في الكار كونه مكانه ظاهرة البحث الشافعي اختلف العلماء
 في حجة جبر الاحكام من قرآن القطع فلا كونه من علمنا
 الباحثين في الاصول على انه ليس بجبر كاسد المرتضى
 وهو وابن البراج وابن ادريس هو الظاهر في باب البرهان
 الغيبة والظن كلام الحق بل الشيخ الطوسي ايضا بل يفتي
 قال لا يصح الجبر الواحد من قسم على العلامة وسيله
 يدعى الاجماع والشيء على الكار كالتباس صغير في هذا
 اصلا وكذا الحق انه محتمل كاختاره المتأخرون من جمهور
 العلامة لوجوه انا قطع ببقاء التكاليف الى يوم القيمة
 والاصول الفدوية كالقبول والكون والعصم والنجاة
 الاكتم ونحوها مع ان جبرها انما هو اطلاقها وموافقتها
 بتعلقها بها انما ثبت بالجبر الغير القطعي بحيث يقطع بخرج

الاول

حقايق

حقايق هذه الامور عند ذلك العلم الجبر الواحد ولا يكره ذلك
 قائما بكونه للسان وقوله طعن بالامان الثاني انما يقطع
 بعمل اصحاب الامة عليهم السلام وغيرهم مما يصرح باخبارنا
 بحيث لا يربط للشيء من ذلك ونقطع علم الامة بالامر
 بذلك والمادة فامية بموجب قول الشيخ من امره عليهم السلام
 لو كان العلم بما في التوبة منفع مع انه لا يفتي بغير علمهم
 حتى اصدق الشيخ في ظاهر كونه الاخبار جبر العلم بما كان
 عليه من غير انشاء الله تعالى وبعبارة الجاني العلم بالامر
 اخبار الاما دونها وبها الاعتناء بحال الروايات والتخصيص
 للقبول والمرد وقال العلامة في النهاية اما الامانة فالاخبار
 منهم لم يقولوا في اصول الدين وفروعها اهل اخبارنا
 الرواية من لا يفتي عليهم في الاصول منهم كما وجب الطعن
 ولا نقول اهل قبول الجبر الواحد لم يكره سوى المرتضى وانما
 لشيء حصل لهم بالحجة لا بغير كلام الشيخ انما يفتي
 الواحد العاري عن القرآين المبينة للقطع نعم هو قسم القرآين

علم كونهما

عليه السلام قال اذا جاءكم خاتمة منكم فخذوها على ما شاهدت
 شاهدت كتاب الله فخذوها ولا تصفوا عندكم رده
 البناحي يستبين لكم منها الروايات الواردة في كلامه
 الحديث الى الناس من اياه في الصحيحين خشيعة الى
 جند علي السلام يبلغ شيعتنا استاينا الى اعين الله لا يعمل
 والمبلغ شيعتنا ان اعظم الناس حجة يوم القيمة من شيعتنا
 فلا تم يحالوا الى غيرنا ولا تترك في علمهم عليهم السلام يعلم
 الحد القطع وقد يجمع على هذا المطلب الايات كقوله
فكأنهم لم يفرقوا من كل فرق فتميم طائفة ليقيموا في الدين
 ليندوا قهرهم وارجوا اليهم العلم محمد بن حنفية
 على وجوب الحد بانذار طائفة من الطائفة وهو تصديق على حد
 كالفرة الكنة فيعيد وجوب اتباع قول الواحد وهو المظن
وقوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا
بجهالة فتبينوا على ما فعلتم نادى من حين يدل بمهم
 انما النبيين والنبى عن خبر العدل فاما الروايات الواردة

ولا يزال توجب كون العدل اسوة لغيره وهو المظن
 فيكون الخوف هو الثاني وهو المظن والاولى تولا الاستلال بحد
 الايات فانه يرد على الاستلال بالاولى ان النبى ادبر الى
 الزيادة على الاثنين فاعطاهم الملة بالفرقة اهل كل
 حشم وقرية قرية وايضا على تقدير خروج واحد من كل
 فالطرح لم يوجب الخبرين حدان التواتر ان الفاسق لا ينجس
 والفرقة لا ينجس القطعة وتقدر بوطن ثلثة انفس على حال
 والناس والصبياني يوضع لا يكون لهم رابع بل انوا فيها
 يحصل كونه لا يندوا بطريق الفتوى بين الروايات التي
 لا تدفع في قوله ولحمية فتوجب المجتهد وايضا اطلاق
 على مقتضى روايات الاحكام الفرعية غير متعارفة فيحصل
 المراد التحريم على ترك اوصال ما ثبت بطريق القطع
 مما ينافى النفس لهما ويحصل به التفسير في وجوب
 بالواجبات وتولا القهرات وان لم يكن خبر الواحد حجة وايضا
 يحصل ان يوان الخبر الواحد المشتمل على الايراد حجة لقضا العقل

مجمع ذكر الله تعالى

هذه الاحتمالات دون غيره والجميع على عدم الفصل
معلوم وايضا يعلم ان يكون غير ليقتضيه او ايضا الى اثبات
من القدر مع العالم ومن فقههم وغيره لك من الفقه
وعلى الاثر انما استدل بعينهم الصفة على اصل على
حاله معلوم وايضا لا بد ان يكون في خصوصه من ذلك فاسق
انما هو احكام المعايير فيكون ذلك الشخص الخاص بتبيين
حاله لا يستلزم هذا الحكم عند انتفاء هذا الوصف اخرج الحكم
بان العمل بمجرى الواحد اتباع للظن وقول على انه غير علم
فربما ثمة الصغرى فلا بد من الواحد لا يفيد العلم وايضا
التراع انما هو في الايمان وانما غايتان يعني النظر
الكبرى فلا بد ان يكون قوله تعالى في مقام الذم ان يبين
الا للظن وان الظن لا يفيق الحق شيئا وقوله تعالى ان
يظنون وقوله تعالى اجمع كنهم الاظنا وتخو ذلك
تعالى في الايات كثيرة وان تقولوا على اننا لا نعلم وقوله
ما يقولت بعم والجواب لا يمنع الصغرى فان اتباع الظن

يكون

يكون مناط العمل هو الظن من حيث هو وهو غير اليقين
وانما مناط العمل هو العلم استحباب المعصية المتقوله عنهم
مبادىء الحق لا في عدم مخالفة الكتاب والشرع
المعارضة ويحوز ذلك على ما يشاء او افا للظن والحق
تقدر بالقول بان شرط العمل به افا للظن ايضا
بمن كونه مناط العمل هو الظن على وجهين احدهما ان
بالظن ولهذا يحصل الظن بكم شيء لا يوجب شيئا
العمل به اتفاقا متايل ومن غيرنا ايضا فعمل الفرق بين
اتباع الظن واتباع الخبر الخاص في الظن فلا تفعل
فان العمل بمجرى الواحد انما هو اتباع للدليل القطعي الدال
حجية خبر الواحد فهو اتباع للقطع وثنا ياتبع الكبرى في
سياق الايات يقتضي احصاءها بما اصول الدين وايضا
فان المطلق يفيد العلم بغيره اذا وجد الدليل فحق قد
دللتنا على حجية خبر الواحد الحق الثالث العمل بمجرى الواحد
في هذا الزمان شرطا يوجبها وجود الخبر في الكتب المعتمدة

الشيء هو ما قيل سنده المصنف فيقول انما هو القول الضابط على وجه الحقيقة وليس هو القول
 سنده المصنف بالامارة المروية عن مائة من المصنفين ولا سيما في المراسنات والبرهان كونه الحق
 ارجح الصريح والموقف هو ما اخل من طرفه ليس بالامر لكنه مستوفى في نفسه من الاصح. ولم يستعمل في الطرود
 من انه امر في القوى الضم والصفه هو ما لم يجمع فيه شرط احد النكت بان يخل طرفه في غيره يعرف
 كالتكافي في الحقيقة والتميز في غيرها مع عمل جميع من بين
 غير ذلك في ظاهره ولا معارضة لما هو اقوى من سواه كانت كذا وكذا
 الراوي على الاموال وسواء كانت على ولاية مستدة
 او حصة او موقوفة او مضمومة بحسب الاصطلاح او
 وسيلها او موقوف على موقوفات او منقطعة او مضمومة
 او مضمومة او منقطعة او مضمومة او مضمومة او
 مضمومة او مضمومة او مضمومة او مضمومة او
 الميراث من الميراثات والقوة تكون باعتبار العلة
 والورع والشرع وعلى الاكثر في ذلك مما سيجي التبيين
 انشاء له البحث الرابع في معرفة عدالة الراوي في هذا الزمان
 وما ضاهاه وكذا احكامه وورعه ووجوبه بتركه
 العدل المشهور وقد خصص في الجوارح في الشيخ الطوسي
 والشيخ الخاقاني وابن الغضائري بن طارود في العلامة
 في شرب ابن داود وبنو الجعدي في كتبهم في الجوارح
 في كتب الحديث في الفقه والكافي وغيرهما في هذا الكتاب

المخرج

الجمع والتعديل لعدم ذلك السبب والام لا يوجد في الجمع
 كالمصطلح المشهور في سبب في غير تحقيق ومعنى
 الجمع والتعديل فينبغي تقديم المخرج لا في حصول الجمع
 بينهما في الترجيح الغالبين او ما كان ولا في التوقف
 فيهما في باحثا فيهما حاله فائدة في كتابه
 المطلق للمعتمد والمحل والبيان والناجح والمستخرج
 في باحث الموقوف والمفهوم في ما ينفذ منها انما كانت
 الباب الرابع في الادلة العقلية وتحقيق ما يعتمد عليه
 وما لا يعتمد عليه وهي اقسام الامور ما يستعمل في العقل
 كوجوب قضاء الدين وروا الصدقة وحرمة القتل وحق
 الاحسان ومخوفا ذلك كذا في تحقيقه في القبر والشيء
 المذكور في غيرهما وحق هذه الطريقة مبينة على الجرح
 البعج العقليين والحق فيهما القضا الفريدة في الحلة
 ولكن في انباء الحكم التمهيد لوجوب طرفة التعيين ما انظم
 فامله والواجب العقلية استحق فاعلم المخرج فاعلم ذلك

يسحق فاعلم انما تترك العقاب على من لم يمتنع من فعله
 النظر الى قولنا ان قوله تعالى وما كنا معذبهم حتى ينفض
 من سؤاها هو ان العقاب لا يكون الا بعد نفض
 فلا وجوب ولا ضرورة الا وهو مستفاد من ارسطاطليس
 فان قلت يجوز ان يسحق العقاب على من لا يعاقبه الله
 قلنا لا يجوز بان الرسول ايضا ليسوا احد العقاب
 والنقل الطفا من قلنا ان الواجب في عاقلة
 ما يجوز المكلف العقاب على تركه فلا يصح
 شرعي من لا يعاقب الجرم بسبب اخبار الله تعالى بعدم
 العقاب بل لا يكون ح الا الوجود العقلي الثاني
 ما ورد في الاخبار كما رواه الكليني عن عرق
 عن احمد بن محمد بن خالد عن علي بن الحكم عن ابي الحسن
 حمزة بن الطيار عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال
 النبي صلى الله عليه وآله ان الله يخرج على العباد ما
 اتاهم وعرفهم ثم يرسل اليهم رسولا وانزل

الكتاب

الكتاب فامرهم ونهى امرهم بالصلوة والصيام الحلة
 والتطبيق كما رواه ايضا قد نقل في تاريخ الاخبار باسن
 يتعلق باحد تكليف لا بعد بعث الرسل لهلك
 من هلك عن شيء واحد ويحيى من يحيى عن الله
 بيان ما يصح للناس وما يفسد وما لا يخرج من
 عن امام معصوم ليعرفوا الناس ما يصح لهم وما
 يفسد لهم والظاهر ان اصل العلم بها في ذلك وان اهل
 الظن وانما هم معذورون ويكون تكليفهم يوم
 الحشر وايضا قد ورد في كل شيء مطلق حتى يرد فيه ما
 رواه ابو جابر في الغيبة في خبر القنوت كالتأني
 فيهم دخول في منصوص في المباح الثالث عليه
 اصحابنا والمعتزلة التكليف فيما يستقل به العقل
 لطف والعقاب بدو اللطف فيجوز ان يعاقب
 على ما لم يرد فيه من الشرع نعم لعدم اللطف فيجوز
 العقل بحكم بان يبعد ما لم يرد فيه من الشرع

الام

مخرج اذ لا العقل مع شدة اختلافها في الادراكات
 الاحكام من غير انضامه بنصوص شرعية فانه بموجب اختلاف
 والتفرع مع ان رتبة احدى الفوائد في ارباب الرسل
 وقصب الاوصاف عليهم السلام فليكن ما ذكرنا من كل الناق
 بهذه الطريقة في اثبات الاحكام الشرعية العقلية
 لكن لظنه لا يكاد يوجد في هذه الطريقة
 الا وهو مضمون من الشرع ففائدة هذا التفاضل في
 اعلم الرابع ما رواه الكليني في الصحيح عن زائدة عن
 جعفر عليه السلام قال نبي الاسلام على ختمه اثبات الى ان
 اما لوان رجلا قام ليلة صام نهاره وقصد جميع
 ماله وحج جميع دهره ولم يعرف ولاية ولا الله فيواليه
 ويكون جميع اعماله بلاك الله اليد ما كان له على الحق في
 ثوابه ولا كان له على الايمان والحد يجرى بالخذائمه
 موضع الحاجة وهذا الخبر ما يدل على ان الاحكام العقلية
 يتوقف على الشرع وكان هو الحق للنصوص المطلقة لا

على تعذيب الكفار فيكم فكفرهم الشاملة لاصل الفقه
 وجزم فلو كان للمعارف القطرية معروفة على الشرع من
 حيث الوجوب لم يثبت تعذيب المؤمن من اهل الحق
 فان قلت الواجب العقلي هو ما يكون تاركه مذموم
 ضد كل اقل وحكم والحرام العقلي ما يكون فاعلة متبادرا
 كذلك فالحرام العقلي مثله لا بد وان يكون مكرها
 ومعتقوا الله تعالى وليس الحرام الشرعي ذلك لان فاعله
 فعل هو مكره عند الله معقوب له تعالى استحق لعقابه
 منزهة قلت الحرام الشرعي يجوز الكلف العقاب عليه ولا
 يكون عجزا لا استحقاق وان علم انتقاه بسبب كذا
 بذلك وايضا بداهة استلزام المكره عند الله
 لا استحقاق عقابه محل فطر وضع وان قلت فاذا كان
 الامر على ما ذكرت فلم الحكم بعدم حجته هذه الطريقة
 على البت بل جعلت حجتها على التامال المنه والترك
 والتردد قلت مما مر وما من اخبار عقلية في التعذيب

دعوه منه غير ان
 منصوص وهو في حق منصوص لا يكون ما يندرج في هذه
 منه ما في قوله تعالى وانما معذبهم حتى ينسف الله وجميع
 الكلام في محله لا في المذكور وما قد لا يكون
 في الذم فيه وما حد المحذور في التبع الذي لا عمل له الحلف
 على ذلك من حاله وهو انما فصل الذم في شرح جميع الموضع
 الى ان الحرف التبع ثابتان والوجه في قوله تعالى وانما
 ملازمة بينهما فقال فينبهات الاول ان المعقولة لا يكون
 ان لم تكن اهل الشارح لاحكام بما يقولون ان العقل به
 ان الله تعالى في احكام اتصال بمسائل يظهر من علمها وحقها
 فما عندهم موزان الى العلم بالحكم الشرعي في كل ما يقع لها
 لا فيها فيما كان حنا جزاء الشرع وما كان في حنا منقاد
 عند المعقولة حكما واحدا معقلا ولا في شرع تابع له فيها
 انهم يقولون ان معنى العقاب في التوايب ليس في شرع الله
 لما يورثه عبارات العلم بحكايه قولهم هو المنور في وسط
 فقالوا فيها ثابت بالعقل والعقوبات في شرع الله

ذوق اسعد على ان يكون من احكام الله او من الخطاب الى الله تعالى
 انصافه في حق منصوص وانما معذبهم حتى ينسف الله وجميع
 وابان للقرآن المجيد وما قد لا يكون من انما معذبهم حتى ينسف الله
 الاول انما العقل حسن اشياء فيجوز انما في ان ذلك كما
 في التوايب العقاب انما لا يورثه ولا ملازمة بين الامرين بل
 ما كان ريبه ملكا في حق من يعلم انما معذبهم حتى ينسف الله
 اي انهم اصل والشارع ومثله في ان انصافهم مستتب
 ايدهم في العقاب فيقولوا لا ارسلت اليك رسولا الا
 الذي يري وليس له من في هذا الكلام الاحتجاج به بل اليه
 ان الملازمة المذكورة مما قد كان عليه من اهل البحث
 واعلم ان الحق في العرف في حق منصوص انما في التبع العقل بما
 ينفرد الحكم عنه ريب فاحله الى المستوفى بل في اخر من
 لا يورثه على التمسك كل من يطلو خبره في حق من يطلو الشرع
 الذين لا ينفردون انما مثلان الاول في الحسن في التبع الثاني
 والاخر في الوجوب في قوله تعالى وانما معذبهم حتى ينسف الله

الثانية الاولى بينهما ومن مبداهما ان كثيرا من النعمان
 ليس هو في الشريعة فليس له ان يكون في حكمه وفي حكمه
 نظرنا ههنا في السبيل الذي هو في الذم في انباء باسالم
 به شرع بعد ما انقضى النعمة والجملة هو القضاة فما علم انما
 ذلك الفعل هو العمل الذي يجب ان يكون فاما ان الله تعالى
 يعمل اما عليه من النعمان والجملة التي هي المقام الذي يتغير
 فيها العمل واذا فقدنا هذا العمل قطعنا على انقضاء النعمة
 والجملة ايضاً انتهى **القول الثاني** استعجال العمل والجملة
 وهو عدم شغل الذم عند عدم دليله اما فعله والفتن
 ما ان يوان الذم لم يكن شغرة هذا الحكم في الزمان السابق
 الحالة الاولى فلا يكون شغرة في الزمان الا في الحالة الا
 وهذا اذا وجد في الجملة ما يوجب شغل الذم في الزمان الثاني
 ووجه حجية ظاهره التكليف الذي هو عدم اعلان التكليف
 النافذ والتكليف بما لا يطاق ويدل عليه الاخبار والجملة
 مع ما في **القول الثالث** اصابة النعمان بالجملة والحق

الاعمال والجملة

لمع

اعلم ان اصل هذه النعمة من الشرائع الشرعية فاما الصواعك
 الشرعية فاما النعمة من حيث في انقضاء الجملة الاصلية فيكون
 ذلك الحكم ثابتا للجملة لا في شريعة ولكن ليس كذلك في حقها
 يتم هذا الدليل الا ببيان مقدم من قبل لا في الجملة بل في
 بان يعضط طرق الاستدلال ان لو كان هذا الحكم ثابتا للجملة
 على احدي تلك الدلائل لا لزم ان يكون عليه لزم التكليف كما
 يطابق لو كان عليه لزم ان يكون له لزم التكليف كما
 فيها كمن يتبين ان هذا الحكم في تلك الطريق وعند هذا ثم
 كون ذلك دليلا على ان الحكم هو في الجملة لا في حقها
 ان يان هاتين المقدمتين مما لا يسيل اليها فيما بين يدي
 اما الاول وهو عدم السبل الا لبيان فيما لا يعم بالبلوي فلا
 حل احكامنا مع ان شجرة بل كما منقضة من الجملة انما هو
 انما يعلم بالجملة انما هو في الجملة انما هو في الجملة
 وما اثره لم يكن انما هو في الجملة انما هو في الجملة
 على انفسهم وعلى من يقيم من الحكم الملاحظة وليس في ذلك فمجرد

بالاخر والاولى العلم
 وهو تكليف

انما هو انما هو في الجملة
 انما هو انما هو في الجملة

عن الفقيهين القائلين بان الحق في القبول والامتناع هو ما جاء به
 احكامهم ونقضت الدواعي على الحق ونقضت ولم يقع بعد على الحق
 فتدبروا في هذا بعض ما في خطبهم من الوقائع من الحكم
 الشرعي فماذا استيعب القبيح ولم يجد دليلا على ما ذهبوا اليه
 الحكم الشرعي وما في نفس الامر من هذا عندنا بل لا والله في حال
 آله او دم كل عامه عندهم في الظاهر من صلوات الله عليهم
 اجمعين في حق الناس في اليوم القبيح ولم يجدوا فيه من حكم
 ادخلوا في ذلك نطق بالضمير من الناس في الامور والاهم
 وعلى هذا فكيف يمكن انما الدليل على ان الحكم في نفس الامر لم
 عدم تكليف المكلف بالامتناع من العمل بالشيء ما في نفس الامر
 تكليفه بالاطاعة وبذلك لا يخفى الاكثر من روي ابن بابويه
 لا يخفى القبيح في حقنا من القبيح الفاسد من الصادق
 في كل شيء مطلقا حتى يبين في كتاب الاستطاعة من كتاب
 في الصحيح من حرم من عبد الله له ان يقول الله صلى الله عليه وآله
 دفع عنه نعمة الخطا والعباس استكرهوا عليه ولا يطيق

عن أبي عبد الله

لا يصحون

لا يصحون وما اضطر اليه والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله
 ما لم ينطقوا بالشيء وهذا الذي ذكره في كتابه من ان لا يخفى القبيح
 ايضا في الامتناع من ما نحن فيه من قبل ان لا يصحون وذكر في كتاب
 والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله
 عن بعض من فضلاء الرواة من قد روي عن الحسن بن ابي حمزة عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال لا يصح منكم ان تقولوا في حق من قال لا يصح منكم
 في الكافي في باب الحجج على من روي عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن بعض فضلاء القضاة في ان قال ابو عبد الله عليه السلام من عمل ما علم
 ما لم يعلم في القدر من المصنفين الكافي في باب من روي عن ابي عبد الله
 عن من روي عن ابي عبد الله عليه السلام قال كل شيء يكون في حرام وحلال
 حلال لك ابا حق من غير العلم منه بعبثه فتمعه وبعبثه بعبثه
 اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام في نقل عن الحسن بن ابي حمزة
 ابي عبد الله عليه السلام في باب من روي عن محمد بن حكيم قال ابو عبد الله عليه السلام
 حاكم ما تعلمون فتقولوا واذ احكامكم لا تعلمون بها فمضى
 على من فعلت في ذلك لان رسول الله صلى الله عليه وآله قال لا

قال

ومن فطهم لنا اصل وفطهم لاصل في البيع والاصل في
 تصرفات السلم العتق او القواعد التي وضع عليها البيع بالتأجيل
 وحكم السلم بالذات للزعم في بيعه والصحة في فائه لان وضع
 البيع من قبل الكل المتباينين الى آخره فلو ارد بالبيع
 ما بين صح اذا خلت الشروط منه مثلا واخذ الكلام ونفس
 بحال الخاطي المعنى الحقيقي لا يرجع والمراد من الاصل في
 قولهم لاصل لذة الذئبة هذا المعنى ولما قولهم لاصل في كل
 عدد فبكون جملة على الحالة الواجبة حتى يكون من القسم الثالث
 ويكون جملة على الحالة الثانية حتى يكون من القسم الثاني اذا قرئت
 هذا فالاصل للمعنى الاول لا تلك في حجب وكذا المعنى الثاني
 كان في لذة الذئبة مع عدم الخرج فلو كان الاحتمال
 والمعنى الثالث سيجل الكلام في ان لم يتفق واما بالمعنى الرابع
 اي القاعدة فان كانت تلك القاعدة مستفادة من نص
 او اجماع كل فطرانه حجة ولا فلا فطهم لاصل في الاستنباط
 اصل مستفاد من الشريعة لا ان اطلعهم بها اجماع ولا جهة في العلم

طائفت ما حرم استنساخ العتق والاعتق لا يستفاد
 الى العتق والعتق يان من تشييد الاول في فاعده فالتاريخ
 امر العتق مستفاد لظاهر امره من العتق في حصوله في الذئبة
 باي فرد كان والبدن متعلق باي فرد كان وكذا النوع المتعلق
 باي فرد كان واخرجه بعض الاشياء وهو الخاسر في قوله
 على عدم ما غيبه العتق وتفق العتق مستفاد من نص
 فيكون طهارة الاستنباط مستفاد من امر الصلوة مع الساتر كما
 عماد القياسات ان كان في الدين والنسب كذا قولهم لاصل
 في الاستنباط على القول بخلقكم ما في الارض جميعا فان كان
 في القسم وكذا بقوم عموم انواع الاستنساخ ايضا فان كان
 المراد ايضا استنساخ من محرم من معلوم للكلمين يمكن
 هناك امتناع وان الفعل حكم بوجوب اجتناب ما يستفاد
 احتمال النفع والمغرة وايضا يدل على قوله تعالى على الذين
 امنوا وعملوا الصالحات يجاء فيما طهروا اذا ما افقوا واسبق
 وعملوا الصالحات لا يترد قوله تعالى اي الذين امنوا وعملوا الصالحات

العلماء
 في الاستنباط
 في قوله تعالى
 على الذين امنوا
 وعملوا الصالحات
 يجاء فيما طهروا
 اذا ما افقوا واسبق
 وعملوا الصالحات

صلا لا طبيا وقولنا قل لا احد في الوحي الا عينا على ما لم يملك
 يكون عينا او عينا مستوحاة من غير عينا بل في هذه الاشياء
 بانها لا تستلزم شيئا من كونها العنصر قبل الشئ لانه في صورته لا
 على الجمل بحددهم وبعدهم فيكون لا لا شيئا لانه في ذاته فاعلم
 فاعلم الاصل في الاصل الا بالاسماء من قوله عليه السلام في قوله
 حتى يرد فيزي ويا بعد من الاشياء والاشياء المذكورة في هذا
 اعلم ان هذا قولنا لا اصل لشيء ما يستعمل في معناها وهذا
 عدم الشيء واصله عدم تقدم الحادث بل ما في ان والحق
 الاستدلال بالاصل عجز الشيء لعدم انما يقع على قولنا في العلم
 فيعجز عدم شيئا انك لا تعلم الا في انما في العلم في العلم في العلم
 الاصوليون في الادلة الشرعية وهذا يشترك في جميع الاقسام
 المذكورة مثلا اذا كان صالة الولاية التي مستمرة لتفعل الله
 من جهة اخرى في ابعث الاستدلال بها كما اذا علمت بحجاسته احد
 الاما من مثله بعينه واشبه بالآخر في الاستدلال باصالة
 من احد ما بعينه لوجوبه فيكون في النور في المنطقا
 وجوب الاجتناب

انما

والزوجة

والزوجة المنسوب للاختصاص والعلل المنسوب الى العلم المحصور
 وكذا صالة العلم كان في الاصل عدم نجاسته هذا الماء
 النقي لا يجب الاجتناب عنه لانه كان مشاغلا لذاته
 كان في الماء الملاقاة في الغاية المتكولة في الاصل عدم
 كونه في الاجتناب عنه فيكون في الاصل عدم تقدمه لانه في
 ان في الماء لا في غيره في نجاسته صالة استعمال العلم على
 وقت النجاسة قبل استعماله او بعد الاصل عدم تقدمه لانه
 فاجوب على ما لا في ذلك الماء قبل دونه النجاسة والاصل في
 كان مشاغلا لذاته كما اذا استعملنا ما في العلم في ذلك الماء
 قبل ذلك في وقت استعماله لانه في كونه في العلم في العلم
 هل كان قبل نظيره او بعده فلا يعجز ان يواصل عدم تقدم
 نظيره في اعادة فعله لا في ذلك الماء في ذلك الاستعمال
 لاننا نثبت حكمه بلا دليل فان حجة الاصل في النفي في غير حجة
 الغافل ووجوب العلم الكلي في الكلي في العلم في العلم في العلم
 عند عدم الدليل فيكون في حكمه في الاصل لانما نثبت حكمه في

في الجبل من مودعة المذبح كما صرح لا فليكن كسما
 أو انظر من هذه الجهة التي فوق الجبل فكذلك ان تنظر
 من هذه الجهة فاحذر ان لا يظن انك لا تصف انما هي في الجبل
 وتقول من هذه الجهة التي في الجبل الى ان لا يظن انك لا تصف
 من هذه الجهة التي في الجبل الى ان لا يظن انك لا تصف
 فذلك يا فتى منكم الجبلان المذكوران فاما ما اخذ
 فقال انما لم ياذر في هذه الجهة من جهة الجبل ووجه الشاذ
 المتأخر الى ان لا يظن انك لا تصف انما هي في الجبل
 خالف الاحتياط الحديث قلت الجواب لما مر له التوقف في
 يمنع ان سلم يدك على الجبل فيم يذوق فيلغنا فيمنع من
 في المشقة اذ لا التوقف واداه فيم يذوق فيمنع من
 متعارضان فالحق في هذه الجهة من قبال الجبلين
 والقياس من جهة المتعارفين في الاصل والفرع فاما بان
 قولهم علمكم ان كل من سئل عن هذه الجهة فاجب عليه ان
 موضع من هذه الجهة في الجبل فيمنع من جهة الجبل

عرج

من حكم التفت على هذه الجهة من الجبل الى ان لا يظن انك لا تصف
 فالتا بان الاخبار الدالة على التوقف عند قدام الجبلين
 معارضتها الى الجبلين المذكورين لا يظن انك لا تصف
 التوقف في الجبل المذكورين فيمنع من جهة الجبلين
 اجتناب هذه الاخبار كما لا يخفى ان التفت في الجبلين
 اجتنابها واجبا الى ان لا يظن انك لا تصف في الجبلين
 يكون اجتنابها مستحبا في الجبلين كما هو الحال في الجبلين
 انما في الجبلين في هذه الروايات بطريقين في الجبلين
 بطريقين في الجبلين في هذه الروايات بطريقين في الجبلين
 من الروايات الاولى لا يمنع من جهة الجبلين في الجبلين
 علم اشتغال في هذه الجهة من الجبلين في هذه الجهة
 لا يجوز ان تارة من كل واحد منهما فلا يجوز في الجبلين
 التي في الجبلين في هذه الجهة من الجبلين في هذه الجهة
 التي في الجبلين في هذه الجهة من الجبلين في هذه الجهة
 رارة التي في الجبلين في هذه الجهة من الجبلين في هذه الجهة

الذين لم يقطعوا بالبرهان لا يرفع اليقين مثل غيره الذين
 يقولون انك لا اصل فيما لم يقطعوا اشتغال الذين وهذا نقاشا
 بتعليم عدم جواز العمل الاصل في التمسك بالاولى لا بغيرها
 سواء منهم من يوصلون ان العمل لا العمل الاصل في جميع
 والتفكير من غير ان يثبت العمل الاصل في هذا الزمان من دون
 التمسك بالثبوت في غير العمل هو محقق كما هو غير جاز في
 وعلاوة اننا نثبت ان العمل لا العمل لا نقاشا في الذين
 معلوم ولا يحصل اليقين بالبرهان الا بالثبوت في نفسه
 وان الظاهر في العمل لا العمل في العمل الا العمل هو محقق
 على حصول البرهان في التمسك ايضا في التمسك بالثبوت
 سندحا ان لا العمل في العمل لا العمل في العمل هو محقق
 نقاشا في التمسك بالثبوت في العمل لا العمل في العمل
 بالاثبات والتمسك في التمسك بالثبوت في العمل لا العمل
 معارض الاثبات والتمسك في التمسك بالثبوت في العمل لا العمل
 العمل لا العمل في العمل لا العمل في العمل لا العمل في العمل

قوله تعالى

الحمد

الحمد لله الذي جعل العلم لا العمل لا العمل في العمل لا العمل في العمل
 ومن ثم ان التمسك بالثبوت في العمل لا العمل في العمل لا العمل في العمل
 ان يكون العمل لا العمل في العمل لا العمل في العمل لا العمل في العمل
 ساخا في العمل لا العمل في العمل لا العمل في العمل لا العمل في العمل
 مع التمسك بالثبوت في العمل لا العمل في العمل لا العمل في العمل
 الوجه المذكور في العمل لا العمل في العمل لا العمل في العمل
 ويشتمل على العمل لا العمل في العمل لا العمل في العمل لا العمل في العمل
 الوجه في العمل لا العمل في العمل لا العمل في العمل لا العمل في العمل
 في العمل لا العمل في العمل لا العمل في العمل لا العمل في العمل
 فليس رجا بعدنا بنفسنا في العمل لا العمل في العمل لا العمل في العمل
 هو اعظم من ذلك نقاشا في العمل لا العمل في العمل لا العمل في العمل
 محرم عليه في العمل لا العمل في العمل لا العمل في العمل لا العمل في العمل
 الاخرى في العمل لا العمل في العمل لا العمل في العمل لا العمل في العمل
 معناه نقاشا في العمل لا العمل في العمل لا العمل في العمل لا العمل في العمل
 فهو نقاشا في العمل لا العمل في العمل لا العمل في العمل لا العمل في العمل

على الاعتقاد مع العلم بالضرورة في العقيدة والعدل بانها في هذا المقام
 انما هي في قوله هذا الاحتياط ولتقل العيون في استنباط
 الاحتياط مع العلم بالضرورة في الدين والعدل بالضرورة والاحتياط
 الفصل باصالة قوله في الدين والعدل بالضرورة والاحتياط
 فقدم القارئ في هذا المقام ما من عدم استنباطه لثبوت
 شرع حجة اخرى فانها ان لا يثبت برب الفيل في علم
 اوست في حكمه لا اذ افترضنا ان قد صارت لها عظام او
 شاة فانه لا يثبت لها اصلها من حيث ان لا يثبت في الدين
 فانما لا يثبت الفصل باصالة قوله في الدين والعدل بالضرورة
 الا فاعلم وانما اصل الواقعة الصريح ان لا يكون مسلم من
 خاسر اعلم لاحتمال انه لا يثبت من هذه الصور في قوله في الدين
 لا يثبت في الاسلام وفيما يدعى الحكم من ان لا يثبت
 او في الدين والعدل بالضرورة في حقيقة لا يثبت في الدين والعدل
 به في الدين والعدل بالضرورة في حقيقة لا يثبت في الدين والعدل
 الصريح في العلم والعدل بالضرورة في حقيقة لا يثبت في الدين والعدل

ان شرط الفصل باصالة قوله في الدين والعدل بالضرورة والاحتياط
 حكم شرعي بالضرورة وكذا لا يعلم انما هو في الدين والعدل بالضرورة
 فيبقى الفصل باصالة قوله في الدين والعدل بالضرورة والاحتياط
 عن طريق الحكم انما هو في الدين والعدل بالضرورة والاحتياط
 غير علم في قوله في الدين والعدل بالضرورة والاحتياط
 او في الدين والعدل بالضرورة في حقيقة لا يثبت في الدين والعدل
 فتقوله في الدين والعدل بالضرورة في حقيقة لا يثبت في الدين والعدل
 ذلك قال لان رسول الله صلى الله عليه وآله اقل الناس على الدنيا
 في علمه وما يتجوز ان لا يثبت في الدين والعدل بالضرورة
 الرواية كما تدعى الحكم اذا حصل العلم بذلك على غير ما
 لا فاما انما تدعى في الدين والعدل بالضرورة في حقيقة لا يثبت في الدين والعدل
 معلوم ومعلوم في الدين والعدل بالضرورة في حقيقة لا يثبت في الدين والعدل
 في معلوم في الدين والعدل بالضرورة في حقيقة لا يثبت في الدين والعدل
 شك في الدين والعدل بالضرورة في حقيقة لا يثبت في الدين والعدل
 في الدين والعدل بالضرورة في حقيقة لا يثبت في الدين والعدل

الكلية فكذلك ما جعل على الصانع وعالمه في خلقه من القدر الذي لا يكون
الأمور التي لا يكون وقع الاختلاف في صفة عملها هو كمال
أكثر وأقل في فني الزائد على هذا القياس بل كان مغرور فيه
أجزاء تلك الأجزاء ولا يعلم من حيثها إلا كبر فيكون
ذلك ما تختلف فيجب منصوص ما لا يعلم الأصل لا يخرج
أعلم أن جماعة من الفقهاء أكثر ما يستعملون الأصل في الجواهر عليه
العدم ويعدون أصل فطرية في دعا الصالة الوعد كما قالوا الأصل
عدم فلا أصل إلا ما يعني إذا تحقق ما لا ينافي في الأصل إلا ما
يفصل ذلك التي مرة واحدة بل ينضله متعدد ما يفصل
سببه وكذا أكثر ما يستعملون فقط الأصل في موضع لا يرجع إلى
الأصل المذكور لا تتجوز إلا في القاعدة المستفادة من الشرع
والشريعة لا في قواعد العمل فقط الأصل في موضع منها
صحح منها لا يعلم له وجه ولا الأصل عدم ابن كل من لا
والذي يبرر الخوف في الأصل التي فصل الحلف لا أن
ليست فيه وفي الأصل عدم يبلغ المأكول أو في معار من الصلاة

كذا في المصنف فلو كان ذلك كلاما بأكمله لم يكن
 يكون حجة في إثباته وقال الأصل صحة المبيع ^{في} الأصل
 بقدر الصحيح من المبيع وقال الأصل في عدم صحة المشتري ^{بصفته}
 المبيع وقال قد يتعارض الأصل والظن وقال الأصل عدم تقدم ^{البرهان}
 من المدة في الأصل في اللفظ على الحقيقة والاعتدال
 الأصل في الكلام الحقيقة وقال الأصل في غنى قول الحكم ^{في}
 اللفظ والإيراد في المبيع بدله وقال الأصل عدم حمل ^{في}
 مخرجه ما لم يأتوا بدله في الأصلان كل واحد منهما ^{في}
 وقال الأصل في الأحكام المتابعة لسيرته ^{في} الأصل
 الحرة وقال الأصل عدم تدخل الاستدراج ^{في} الأصل في البيع
 وقال الأصل في العقود الخلو وقال الأصل في البراءة ^{في}
 التردد وفي السبيل لإتمام بالعقود وقال الأصل في ^{في}
 أن تكون حجة لا تمنع زيادة الرضا على الأصل ^{في}
 أخرج مواضع من الأصل الذي كوفت ^{في} مبدأ الحجة
 العمل في الأصل تكون حجة في العجوة من غير مبدأ العمل ^{في}

السلام وقال لاسا عدم عقد العقد
السلامة

المعرفة

والجاء على الراجح القيد في الاصل في البيع الذي لم يلق
 لان حال المجلس ما يسم اقسام البيع وهكذا فالعرف من قبيل
 من مواضع استعمال الاصل ان يتحقق نفسك فيجوز ذلك
 وتحقيق اصل على هذا الوجه لا يتجوز في غيره الرسالة والاعلم
القول الرابع في ان عند هذا الدليل على ان لا يكون
 بعض الاصلان من الدائر نصيبا منها ويقول الاخر
 فيمنها فيقول المستدل ان البيع اجماعا فثبت في اليد
 نظر الى البراءة لا اصلية وقد صاحب العينة هذا القسم البراءة
 الاصلية وذكر في ذلك راجع اليها فلو انقسم من اقسام البراءة
 ولا يصح احد قسميها ليجوز الا في الترتيب ان ورد كل واحد
 ادلة العقل في انهما هو الحق فيعلم ان النفس بهذا القسم
 يصح ان يعلم تحقق اجماع شرعي وليس على ثبوت العقل
 ولا عقل الذي تعلمه فيجب على العلم ببراءة الذمة والاعلم
 بالادلة وقد عرفت ان جملة الاصل اذا كان من هذا القبيل
النتيجة انك عدم الدليل في هذه الدليل على ان لا يتحقق

قائمة المبر

في البيع وهذا بيع فيما علم ان يكون هناك دليل القيد
 اما لا مع ذلك فيجب القيد لا يكون ذلك لانه لا يوجد
 في حال الجوده فيقاييم بالبلوي يمكن انك من هذا الطريق
 اما في غيره فيحتاج الى القيد من المذكورين في اقسام الاصل
 مع استحالة صدقها ما عرفت فلا يصح ان يكون في البيع
 القسم الى اقسام البراءة والظاهر ان القيد يستلزم بهذا
 الطريق على فسخ الحكم الواقع في اقسام البراءة على علم
 التكليف وان كان هذا الحكم في نفس الامر فلا يصدق
 اختلفت العامة في ان عدم المدرك هل هو مردد في
 الحكم او لا وقد عرفت ان ما من حيث الخلق والحق من انما هو
 فافهم اوله مدركه شرعي يربطه بالمدرك في العلم بالبراءة
 اقل من انما جاءها فاصحح لعلها الصواب وهو موضع من
 وفي كل حق مطلق حتى يرد في حق في اقسام التوقف
 مما لا يفضل **النتيجة** استحالة حال الترتيب
 بثبوت ما ثبت في وقت احوال في اقسامها بعد ذلك

وقد قيل ان الحكم لا يثبت الا بالامور التي قد كانت ولم يعلم عدوك
هو كذلك فهو في وقت الحلف فيلزم ان يثبت ما جاء به
واثبت ما هو في انما هو في الامور التي قد كانت ولم يعلم عدوك
المبتدئين بها وسحقوا في الامور التي قد كانت ولم يعلم عدوك
تحقق وجوده ولم يطلع على وقوعه بل انه فانه يحصل الظن
وبما ثبت الاجماع على اخباره في بعض المسائل يكون حجة
وفيما ثبتها على حجة مطلق الظن وهو هذا خبرنا
والسائل الذي ذكره في السير ما في حكمنا من علم عليه
الثابتين في الاحكام الشرعية لا ثبت الا بالامور التي قد كانت ولم يعلم عدوك
النارح ولا منعها بل يثبتها وتحقيق المقام لا بد له
كلام يتبع به حقيقة الحكم فيقول الاحكام الشرعية يثبت
في الامور التي قد كانت ولم يعلم عدوك
المسائل التي قد كانت ولم يعلم عدوك
في الامور التي قد كانت ولم يعلم عدوك
في الامور التي قد كانت ولم يعلم عدوك

بالحج

بأنه سبيل من شرط له او ما منع منه والمصداق من هذا الحكم
الوضعي داخل في الحكم الشرعي لا يثبت فيما نحن بصدده اذا
عرفت هذا فانما هو امر بطلان في فلا يخفى ان يكون في
اولا وعلى الاول يكون وجوبه في كل شيء وفي كل شيء
مراعاة ذلك الوقت ثابتا بذلك الامر في التمسك في حق
ذلك الحكم في الزمان الثاني في الغرض بالثبوت في الزمان
الاول حتى يكون استصحابا وهو على الثاني اية كذلك
ان قلنا باقائه في الامور التي قد كانت ولم يعلم عدوك
حتى ياتي في الزمان كان وثبت ما قبل الزمان في الخبر
واحدة وكثيرة في كل جزء منها فاما ان الامر للفق
اولا والقوم ما في الامور التي قد كانت ولم يعلم عدوك
المصنف اشياء عند تحققه في المسائل فهذا ايضا لا يخفى
لا استغناء في حق الامور التي قد كانت ولم يعلم عدوك
بعد وفقه من الاستصحاب ان هذا المبدأ في الخبر ولا يخفى
وكذا الكلام في الامور التي قد كانت ولم يعلم عدوك
لان مطلقه

بغير التكرار في غير ما يملك فالاحكام الخمسة المحررة في
 الوضعية لا يقصر فيها الاستدلال الاستصحابي اما الاستدلال
 الوضعية فاذ جعل الشارع شيئا سببا للحكم من احكام
 الخمسة كالذلة او جواز الظلمة الكسوف او جواز صلوته
 والزلزلة بصلواتها او الاجازة لصلوة لباحة الضربة
 والاستناعات في الملك والتكاح وقيل يجوز ان
 والمحرمات للناس لغيرهم المصوم والصلوة العبرة ذلك
 ان ينظر الى كيفية سببه السبب على اطلاق
 كافي الاجازة في القول فان سببه على نحو خاص وهو العلم
 الى ان يتحقق من ذلك الزلزلة او في وقت معين كالذلة
 ويخرج مما لم يكن السبب كالكسوف لبعضهم ونحوها ما كان
 السبب للحكم فان السبب في هذه الاشياء على نحو ما
 اسباب الحكم في اوقات معينة جميع ذلك ليس الاستصحاب
 في شيء فان ثبوت الحكم في شيء من اجزاء الزمان ثابت في الحكم
 ليس ثبوتها للثبوت في غير الزمان بل في سببه السبب في انفسها

في غير

في كل من قبته واحدة وكذا الكلام في الزلزلة والمناخ فكلما
 ان الاستصحاب يختلف فيكون لا في الاحكام الوضعية
 احكام الاسباب والشرائط والمواضع والاحكام الخمسة
 من حيث تملكه ووقوعه في الاحكام الخمسة اما في غيرها
 كما في الماء الكبر المتغير والنجاسة اذا زال تغيره من قبل
 نفسه بان يجر اجزاء منه في القول لوجوبه قبل ان
 تغيره فان مرجعه الى النجاسة كانت ثابتة قبل ان
 تغيره فتكون كغيره في اليمين او جواز الماء والنجاسة
 الصلوة ان صلواته كانت صحيحة قبل الوعدان فكذا بعد
 اي كان مكلفا وما ورد بالصلوة يمينه قبله فكذلك بعد
 مرجعه الى مكانه مستطرا قبل وجوب الماء فكذلك بعد
 الطهارة والشرط فلو لم يقطع الظاهر الروايات علم حقيقة
 الاستصحاب لا العمل بوجوه السبب في الزلزلة او المناخ في
 وقت لا يثبت العلم بالزلازل بوجوه في غير ذلك الوقت
 كما لا يخفى فكيف يكون الحكم العلوي ثابتا في غير ذلك الوقت الذي

المنطقية ولا يخلط الروايات بما لا يخلط العلاقة الوضعية
الحكم بالظن ما إذا قال ذلك الملم بطريقك بل بغيره ^{نقطة}
الحكم بنيت الحكم ان است والا ان الظاهر الاختيار اذا
تعلم وجودي فانه يحكم بغيري وعالمه وروني وارة في جميع
على ان مطلقا لم اقل له الصليان وهو على ^{ان}
الحقيقة والمحققان على الوضعية فقال بارة قد تمام ^{العين}
ولا تمام القلب لا في فاء وانما است العين والا في القلب
وجب الوضعية قلت فان حريا الحجة في وهو لا يعلم
في الاخرى يشهد ان تمام ^{نقطة} من ذلك امرين في الاقائه
على غير من وضعية ولا تستقر البعدين بالثبات بل كانت ^{نقطة}
يبقى آخر فان البعدين والسلك عام ومطلق بغيره الى
المعوم في مثل هذه المعاصير بل يخرج الشارح الرضى الى الخلق ^{المع}
باللام او اضافة المعوم في درجته الى الخارج في عظمه ^{الفاط}
المعوم من غير فضل خلاف في شدة ذكر الفاظ الخلق في معما
وعلى التشرع والبلطاطها المعوم في على السلام ^{على}

الوضعية

ان الوضعية لا يشترط في تلك السوم بقوله كما لا يشترط
بالثبات في كونها وانه لا يشترط بغير الوضعية بل بالثبات ^{العين}
كانت عين الاقضية الاولى في قضاة الاستقلال في معنى او كما
ما اذا جازها على وجه التعريف واللام هنا على الوجهين ^{نقطة}
والعند كل واحد من الوجهين ليس بمحقق تمام الا في جميع ^{نقطة}
بجانب المعنى والذكر فيقول اسم ومثل اللام لا يكون في هذه الحالة
بعض الامور على غير ذلك الاسم وان لم يكن مستقر في حاله
مما يشهد له على انه يستقر به من كل جهة في الشئ والمادة
على ان الشئ يستقر في ثبات الشئ في الحيز لا في ذاته على ^{نقطة}
لا في ثباته على ان الشئ يستقر في ثباته ان يكون في الشئ ^{نقطة}
الضيق واللام في الخارج الاستعراق الجوهري في شئ في الاست
من وجوده على الاستعراق في ان الامور قد تفرقت في ^{نقطة}
الامور على ان الشئ يستقر في ثباته في السوم والامر في ^{نقطة}
في ثباته المعينة لا مطلقا ولا مستقرة في كونها في ثباته ^{نقطة}
لنوعها في كونها في ثباته في كونها في ثباته ^{نقطة}

في الطول الى جهة نعيم المستدله باللام المقطاع فاول على المنية
 باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون محييا لا فاد ^{المعنى}
 او لا سطر بينهما في الخارج فاذ لم يكن للمعينة لعدم
 دليلها وجبان يكون للجمع والحد انظر صاحب الكفاية
 حيث بطل لام البشر على ما بينه الاستراق كاذبة قوله
تعالى الا لئن لم يخلف الله البشر في الحية قوله تعالى ان الله
لخفي بكم واللام البشر فينا ولكل حسن ولا يخفى وقوله
 لعدم دليلها صريح فان حمل لام البشر على البعض فيحتاج الى
 الدليل ووجه حمل الجمع في لا يخفى والبشر والنك ولا يمكن
 اجتماعها في وقت واحد المراد اننا ذائقين وجود امر غير الحكم
 في وجوده الى ان تحقق يقين آخر بعارضه وجوه اخرى في الزمان
 ايضا وفي اخرها قلت فان طعننا في هذا صوابه ولم استغن ذلك
 فنظر في علم اربابنا لميلت خرافة غير قال تسلسل لا يقبل
 قلت ذلك فالا لم يكن على يقين من صواب ذلك ثم شككت ^{فليس}
 بنسفي لان تنفصل اليقين والنك لبرا فلك في قوله تعالى

اعلم

اعلم ولم ادركه فاقطع لافضل في ذلك الناحية التي
 انشغل بها بالحق يكون على يقين من صواب ذلك تمام اليقين ومنها
 ايضا لا يمكن حمل البشر على يقين طهارة التوحيد النك على
 النك في محاسن التوحيد ما عدا من احد الامور في الكفاية
 رابا البشر في الحق والمعرفة المعينة في الصحيح فنرا الجمع على
 عليه السلام قال قلت لابي عبد الله ع ارجعها في شئ من قوله
تسعين قال لكن يكن الى ان قال لا ينبغي البشر النك
 ولا يدخل النك في البشر فلا يخلط احدهما بالآخر وينبغي
 النك باليقين وهم على البشر فيصير عليه لا يعتد بالنك
 في حال الخلق ولا لا يقتل المرء بغير خبر في القتل
 من يكره في قوله المرء بغير خبر في القتل ان استيقنت ان المرء
 قتل فاما لا ان يحدث وعقوبة لا حتى يثبت ذلك قد
 وروى في الوفى عليه سليم قال على المرء ان يكون على المرء
 ان يذبحه فاما عليه فقد ذبح المرء سليم فقد ذبح عليه ذبح
 ان سئل البشر في المرء بالمرء بالمرء بالمرء بالمرء بالمرء

ابراهيم الذي في رواية العلم ان من يتركه بالعلم المختبر فيروى على
 فاضل في ان اصاب في فقال ابو عبد الله عليه السلام في رواية
 من اجل ذلك من نفسه فالتكثير في اياه وعظماءه ولم يثبت في حجة
 باس ان يصلي في حق من سبق ان جحدته وروى في راس
 الصحيح في رسالتنا باجتهاد على السلام من الرسل في حق
 ارض المؤمنين بالعلم اننا في فقال اما علم ان في خطبه
 انهم فلا تاكل من اكلنا لم تعلم فكله حتى تعلم انهم لم يورثوا
 ابراهيم في الصحيح في ان ابراهيم عليه السلام كل شيء يكون في
 حرم من ذلك حاله اباي حتى في حرم بعينه فذكره وروى
 صدقة في الوتر في حرم عليه السلام في ان من يقول في حق
 حاله حتى تعلم ان حرم بعينه فذكره من قبل فذكره وروى
 مثل التوكيد في حرم بعينه وهو في حرم المملوك فذكره وروى
 حرم بعينه او حرم في حرم او حرم في حرم في حرم في حرم
 او حرم في حرم في حرم في حرم في حرم في حرم في حرم في حرم
 او حرم في حرم في حرم في حرم في حرم في حرم في حرم في حرم

تسبغ

تسبغ في ان هذه الاخبار في رواية العلم المختبر فيروى على
 في مواضع مخصوصة فلا تاكل من اكلنا لم تعلم فكله حتى تعلم
 لحال على ما ذكره من روى وروى في حرم في حرم في حرم في حرم
 ان ان العقل في حرم بعينه فذكره من قبل فذكره وروى
 مطلقا ومن حرم الشارع في مواضع مخصوصة في حرم
 حكمه باستصحاب الملك ويجوز التباين في حرم في حرم
 والبناء على الاستصحاب في حرم في حرم في حرم في حرم في حرم
 يجوز في حرم في حرم في حرم في حرم في حرم في حرم في حرم
 وعدم توبع في حرم في حرم في حرم في حرم في حرم في حرم في حرم
 الى غير ذلك مما لا يحصى في حرم في حرم في حرم في حرم في حرم
 المواضع بالبناء على الحالة السابقة ليس في حرم في حرم
 هذه المواضع بل لان البين في حرم في حرم في حرم في حرم في حرم
 ويبغى ان يعلم ان العمل بالاستصحاب في حرم في حرم في حرم في حرم
 ان لا يكون هناك دليل في حرم في حرم في حرم في حرم في حرم في حرم
 ان استاك في الوقت الثاني والافصح في حرم في حرم في حرم في حرم

الاستصحاب
شرح العمل

الدليل اجماع الشافعي لا يحدت في الوقت الثاني في قوله
استألف الحكم الاول فالعامل بالاستصحاب ينبغي اعطائه
الملاحظة وهذه الترامتلا في مثله من قوله
بالتبعية وانما المصلحة بالاستصحاب في نقطة التخصيص
على التام كما في المثال الماء ما قدر التبعين له هو مطلق
او عام بحيث يشمل هذه الصورة الا فان كان الاول
فلا يجوز العمل بالاستصحاب لاجل مرجع المقتضى
الاول حقيقة ولا يرفع التمسك به في مسألة
خالق فوجه الرخصة ثم تزوجت بعد العدة بزوجه
آخر جعل منه ولم ينقطع بعد لينا فالحكم بان الابن
الزوجه الاول الاستصحاب كما فعل المحقق في التراجع
وبغيره يتوقف على ملاحظة ما دل على ان ابن المرة الاولى
هو الذي حمل منه هل يشمل هذه الصورة او لا في
الاصح بالاستصحاب لا سيما ان تبعية الحكم بالثاني
او يصح فيه تضاد الامارين يحتاج الى الترجيح

۱۲۸

ان في بعض النسخ لا يكون هناك استصحاب آخر مما ذكره
 له يوجب نفى الحكم الاول في الثاني مثلا في مثله الجدل الطريح قد
 استدل جماعة على نجاسته بالاستصحاب عدم النجس فان
 قد جوزه للملحوظ ان يصدق عليه انية يدرج به يعلم
 رد او عدم المذروبة لاحتمال الموت جفتا فانه يكون
 لا ان العادة لا يكون دافع النجس فان هذا الاستصحاب
 واستصحاب طهارة الجمل الثابتة في الجبوت اذ يعلم رد
 لاحتمال النجس وباستصحاب عدم الموت جفتا فانه
 الثابت لا كعدم الذبوحه واستدل بعض آخر على النجاسه
 بان النجس اسبابا حادثة ولا يصل عدم الحادث فيكون
 وقد عرفت ايضا ان ماله لعدم ايضا مشروط بغيره فلهذا
 لم يكن مثبت الحكم شرعي مع انعدامه بل يوجب ماله
 اسباب الموت ايضا لان النجس يكون الحكم النجس المترتبة على
 المستحبات في الموت لا في الوجود بل في الوجود في الوجود
 مثبت في الزمان الاول فكيف يمكن اثباته في الزمان الثاني مثلا

كان فخرهم في انهم كانوا
 على انفسهم في انهم كانوا
 وروى في كونه في انهم كانوا
 بالي في انهم كانوا في انهم كانوا
 واصل في انهم كانوا

والوقت المأخوذ لرفع البتة

استصحاب عدم المذمومة في المسئلة المذكورة لا يجوز الحكم بالتمسك بها
 انما يتبين في الوقت الاول وهو وقت الخلق والبقاء وعدم
 المذمومة لا يتم لامر بالمعصية والمرت والتمسك بالحق والرجوع
 الى هذا الامر حيث هو هو بل ينشأ عنه الثاني هو الموت
 فعدم المذمومة لا يتم ام لوجوب التجاسة فعدم المذمومة
 الفاعل للخلق معناه عدم المذمومة الفاعل للموت ^{فعدم}
 والمعلوم بكونه في الزمان الاول وهو الاول الثاني فظن ان
 في الوقت الثاني ففي الحقيقة يخرج من هذه العبارة من
 الاستصحاب انما يتبين في الموضوع وعدمه فاما معلوم ^{لشئ}
 النفس بهذا الاستصحاب الاستصحاب على وجهه
 في المدة في الوقت الثاني باستصحاب الفاعل المتحقق ^{بوجود}
 فعدمه في المدة في الوقت الاول فساد فعدمه في المدة في ^{من}
 ان لا يكون هذا الاستصحاب في امر من عدمه ذلك ^{المتحقق}
 ان ثبت في الشرع ان الحكم يكون للجوان مبنية بتمام الحكم
 بجائزته للملزم القليل الواقع في الجوان حيث هو الحكم

طهارة الماء للتجاسة الجوان في مسألة من دوى صا
 ثم وجد في ما قليل يمكن استناد من الماء الى الماء ^{بمعنى}
 الاعجاب بجود هذا التلازم وحكم بجواز الاستصحاب
 الصبر وطهارة الماء يمكن فعدمه بانها ان طهارة ^{استصحاب}
 ليست بالاستصحاب في وقت بل اصل في الفاعل المتحقق
 من الشرع وكذا التجاسة قبل النبوة الرابع الشرع لا يمكن ^{فعدم}
 في الاجابة ان يكون قلة الخبر افضل في النبوة الدين
 ولا آراء واعادة القلوب قبله وهو مرجع في بقا التجاسة
 خبرا فلو يكون بقا التجاسة لاجل الفصل ^{في الكلام}
 فلو يكون بالاستصحاب وكذا وقع التلازم الى الماء القليل
 والتلازم في الدوام من التلازم في الزمان الماء القليل ^{بمعنى}
 في استمرار التجاسة وورود الامر في الزمان الصبر
 في اليوم من وورود الامر في الزمان في النبوة الشرع
 الشرع في قلة غلبة وتنجيد العلم في صحة محمد بن اسمعيل
 بزعم من يبالوا في العلم بمسبب البول وما اشبهه

وتظهر الشر من مائة فالكتب يظهر من مائة الشر ذلك
 مما يدل على قيام النجاسة فإذا كان قيام النجاسة إلى جميع
 الشر من مائة صا من الزوايا فكيف يكون القول بالنجاسة
 ففي بعض الامثلة المذكورة في رابط الاستعصار قد اعلم اليه
 الزاوية وهو اصل عقد النجاسة فلا مثله للشر فيكون
 اشتراط شرط اخر غير ما ذكرنا كالمجموع في الحقيقة يرجع الى
 استغناء العارض وعدم العلم والظن بالاستغناء المدقق
 الاستغناء في القول بالنجاسة صلايا والاختصاص في العلم الاستغناء
 المذكورة لا يوجب هذه القاعدة فيتمتع جواز العلم باستغناء
 لثمة ثمة كما ذهبت المبدع والعلامة من اصحابنا والمناقضة
 وتفحص مطلاوع في كل كثر على اننا والمخفية منهم جواز
 ببلانا نقول هذه شبهة من حجابها كثر من تحول الامور
 والافقار وقد اجابنا عن هذه القول بالندنية تاريخ بما يخص
 ان صلا الاستعصار المختل في باعنا النظر المدقق في الحقيقة
 واجبة الى اننا ان ثبت حكم في طائفة من موضع في حال كذا

بحر في ذلك الموضع عند ذلك الحالة القديمة وصدقنا
 فيكون من المعلوم اننا اذا عمل فيه موضع المسئلة فيتمتع
 القيد اختلف موضع المسئلة في الذي يجرى استعصارا
 بالحقيقة الى اننا حكم الموضع آخر فيجوز به بالذات فيعاقب
 بالقيود والصفات ومن المعلوم عند الحكم من هذا الموضع
 معبر عما اذا والقاعدة الشرعية المذكورة غير شاملة فاما
 بان استعصار الحكم الشرعي كذا الامل او الحالة التي انما
 التي ونفسه كان عليها انما يصح ما لم يظهر من غيرها
 وقد ظهر بحال النزاع بيان ذلك انه في اوقات اجاز
 علم الحكم ان كل ما يحتاج اليه المصلحة في يوم القيمة وورد
 وحكم حتى ولو لم يكن في كثير مما ورد في العلم
 عليهم لم يعلم انه وورد في حال النزاع احكام بحكمها
 بعينها او في اوقات الاجاز عنهم علمهم لم يحجبها الى ان ثبت
 رسله من حيث ما يقطع به لا ريب فيه وبما ليس هذا كذا
 ووجوده في الوقت في الثالث انه كل امر بالمعروف والنهي

الدم

صفت هذه الجواهر لما الاول فلا يظن ان مورد الاوليات بعد
 الشك للغيرين فانها اذا تغيرت وصف الموضوع بان يميز المر
 يجوز العقل فصر كالحقيقة والمقتضى للموضوع ^{البيان}
 الجاهل لما ان التوحيق ليس الذي التوحيق في ذلك فان
 تبدل وصف الموضوع في هذه المواضع يكون الاجابة ^{كذلك}
 محتمل في الاخير ^{المر} فتسلك الاستصحاب الاقدام وجوز
 في وقت واحدة في وقت آخر ^{المر} يجوز العقل يكون واضحا
 الاول لا يفرق بين حكم على امر موصوف بصفة بحيث يكون
 الحكم من با على المركب الموصوف بصفة جميعا ^{المر} ذلك
 في الوقت الثاني فان لا يفرق بقاء ذلك الحكم في الوقت الثاني
 وهو شرط اما الثاني فلا لازم انه داخل في الشبهة بل هو ^{خط}
 في البين ^{المر} رتبة لا في اجزاء واطقة بالحكم السابق ^{المر} الى
 يعلم ذلك ولا يزل ^{خط} بسبب التثنية وهذا الطريق ^{خط} اهلنا القائل
 في العنوان المذكور في غلط المتأخرين من الفقهاء ^{بطلنا} بغيره
 ان كثيرا منهم يعمون ^{بطلنا} في قوله عليه السلام لا تنقض حجة منك ما لا ي

تنقض

تنقض يبين كقول جاري في نفس حكمه ^{بطلنا} ان يبين ان
 ان قوله عليه السلام كل شيء طاهر حتى تنشق ^{بطلنا} ان قد رقم صورة
 يحكم الله تعالى فاذ لم تعلم ان منطفة العين طاهرة او نجسة ^{بطلنا}
 بطهارتها او نجسيتها ان مرادهم عليهم السلام ان كل وصف ^{بطلنا}
 وفيه ليس كالدم والبول والجم والدماء واللبن والحجر ^{بطلنا}
 يميز الشائع بين من يربطه من طاهر حتى تعلم انه نجس ^{بطلنا}
 كل وصف في حلال وحرام ^{بطلنا} عالم يميز الشائع بين من يربطه ^{بطلنا}
 من قولك حلال حتى تعلم الحرام بغيره ^{بطلنا} قد رقم كلامه ^{بطلنا}
 عليك ما في كلامه فان قوله عليه السلام كل شيء طاهر حتى ^{بطلنا}
 قد رقام ^{بطلنا} شاعرا ان ذلك لا يهل بوصول الجاهل او بانه ^{بطلنا}
 الشرح هل هو طاهر ونجس مع الاول ^{بطلنا} ليس له الثاني ^{بطلنا}
 فان المسلم انه احاد في هذا الذي لا يميز ^{بطلنا} بالحق ^{بطلنا}
 ثم رده عليه وهو جاهل بان مثل هذا التوراة الذي هو منطوق
 الجاهل هل هو جاهل بالشرع منطوقه ^{بطلنا} وعندها ما يميز
 بالاطمئنان ^{بطلنا} اوله هو جاهل بالحكم الشرعي مع انه يعلم في قوله

تقرئ

قاعدة كذا بان ما لم يعلم نجاسة طهره الفقيه في الجمل
 كما اذا كان ما يجل بوصول النجاسة وبينا لم يكن
 كالجمل نجاسة نقطة الغم مما لا يكره اقامه دليل عليه
 فذكرت هاهنا في القسم الثالث الطهارة في جميع ما ينظر
 يخرج منها قاذور مستفاد من الشرع وايضا في غير نقطة
 الغم وبين البول والدم والحم وبغيرها حكم كما هو في النقطة
 ايضا منها طاهرة كنقطة غير في النقص منها نجاسة
 الجحيم في الطهارة فيما اذا وقع النك في بول الذكر هو
 طاهر وبعض حكم نجاسة نقطة الغم عند النك وكذا
 الكلام في اللال والهرام فان قلت قوله عليه السلام كل شيء على
 حتى يستغفر ان فقد ظهر بجوار النجاء في جميع الانبياء على
 حتى يعلم بالنجاسة من غير فحص المعاد من مع ان النجاء على
 الطهارة في ضمن الاحكام من المسائل الاجتهادية التي يحتاج
 ترجيحها الى النقص عند المعاد وفيها ايضا ما يلزم منقذ
 من صلي مع البول في حال ما يبرز من المأكول اذا اجتمع

البول

البول في حال يكون المراد من الحديث عند رتبة الجاهل اما
 النجاسة لغيره او بدنه او نحو ذلك لا عند رتبة الجاهل
 قلت ولا يمتنع ان التام عند رتبة الجاهل بالنجاسة
 من غير فحص عند الرواية فانما التام عند رتبة الجاهل
 بالنجاسة مطلقا اذا كان عاقل او غير الحكم بالحكم وعلم
 من مع الحكم من النجاسة البول وان لم يصدق به بل
 الشخص حتى يظهر على الحكم الواقع ولو صدر الاطلاق على
 بعد الفحص فان منفسه الحكم بالطهارة والثالث ان
 الحديث وانما يقتضي عدم وجوب الفحص مطلقا الا في
 باول على لزوم الفحص من المعاد من تحقيق الجتهاد في كل حكم
 حتى يجوز له الحكم بالطهارة وراجعا بالتزام لزوم الفحص
 جمل باصل النجاسة وبما يثبتها اذا كان موجبا للجمل
 لانه قيل الاجتهاد في غير ان ظهر النجاسة لا اعتبار بها
 لا يلزم الفحص من غير هل صاب النجاسة او لا وقد دل
 بعض الروايات على خلاف ذلك وظهر من النجاسة قوته في بعد

انما يلزم السؤال ان كان غايها او الغرض من ان يعلو ودر النزاع
 باختلافه في ذلك لان كان مجتهدا واحدا ان الشبهة الاولى
 في قواعد البناء على الاصل وهو استعمالها في اربعة اقسام
 احدها استعمالها في دفع الحكم الشرعي الى ان يرد دليل هو
 عند البراءة الاصلية وثانيها استعمالها في حكم العموم الى وجود
 وحكم النص الى وجوده وثالثها استعمالها في صدق استعفاء
 من الخصم والنازع وثالثها استعمالها في حكم ثبت شرعا كالمالك
 عند وجوده مبيد ومقتل للثمن عند اختلاف المال والتميز
 الى ان ثبت ما فسد رايها استعمالها في حكم الاجماع في دفع
 النزاع كما يقول القاري من غير السبلين لا يقتصر النص
 للاجماع على الزمطار قبل هذا القاري فاستعمل في اصل
 في كل مقتضى واحد ثبت ما في اصل عدمه في قوله ^{الشبهة} _{الاولى}
 الثاني في كتابه في التواضع لا يخفى عليه حاله ^{العلم}
 فانه قد مر مفصلا وعرفت ايضا ان الثاني ليس من الاستعفاء
 ولما الثالث فهو من الاستعفاء كقولنا يرد في قوله ^{استعفاء}

تد

حكم

حكم ثبت شرعا فثبت للفقهاء بالتبع عقوبات العموم اذ لا
 الاستعفاء على امرها بل انما الرابع في غير ما يخرج في
 الثاني من وجوده من الاستعفاء ان كان المجموع على الشبهة
 مطلقا ولا يرد ويجوز الاستعفاء بان لا يستدل في بعض المسائل
 بان هذا الحكم ثابت بالاجماع والبرهان فافهم الى هذا القول
 الخاضع ولا دليل عليه فيما بعد فلم يكن الحكم فيما بعد ثابتا
 من غير نزاع فانه يجب التفتيش من من الحكم المجموع عليه هو
 الى وقتنا وما لا وهو مطلوب من وجوده فان كان الاول
 فلا يستدل بالاصح ولا فلا ولا يجوز في مقتضى الخلاف في وقت
 اذا كان من الاجماع غير محدود لا ينبغي حجة على المخالف
 اعلم ان مجتهد الاستعفاء بالعلم ليس بهذا الاستعفاء ^{المعنى}
 فقط من احتجابنا بل الظاهر انه اكثر فان من يتبع ^{العلم}
 سيما في ابواب العقود والاموال فانه يظهر ان مداره ^{عليه}
 على الاستعفاء فينبغي بذلك شرح النزاع ^{قد} _{العلم} ^{قد}
 صحيح الشبهة الاولى في قواعد باختياره في مواضع منها قواعد

عليه

والتسليم اختياره في نفسه القاعد للكثر الحقيقين حيث
 قاعده استعوا بالبحر عند اكثر الحقيقين وقد يورثه بالاصل
 في كل جازن فقدر في افر من ان وبان الاصل بما اذا كان
الالف اللازم بين الحكمين فانه اذا ثبت تلازم حكمين
 تحقق احدهما فانه يدعى على تحقق الحكم الاخر والتلازم قد يكون
 مستفاد من الشرح كالتلازم القصر في الصلوة والافطار
 الصوم في السفر المستفاد من قوله عليه السلام اذا اضربت فصرحت
 فصرحت اضربت وقد يكون مستفاد من العقل كما في ان الا
 بالنهي وقت معين لا يزيد عليه يستلزم عدم الامر به في
 ذلك الوقت بعينه واللازم التكليف بالامتناع وهو مع
 مع قطع النظر عن منصوصها ايضا وهذا القسم مما يتو
 حكم العقل فيعلو وروا الخطا بالنهي ويندج فيه امور ^{الط}
 فمن ذكرها وبين ما هو الحق في كل منها فالاول مستفاد من
 وقد وقع الخلاف في ان وجوب النهي هل يستلزم وجوب
 او ياتى بوقف عليه ذلك النهي الا فصيل بالتلازم مطلقا

اذا كانت المنية سبلا فير ويقل اذا كان سلطانا غير
 لا غير ولا وانه من غير كثر القدر والحق فيكون لو انهم المنقولة
 لا يمكن التوريل عليها الصفة كما ان على تقدير عدم وجوب المنية
 يكون تركها اجازة فاذا فركت فان بقى الحكمين يندى بالقد
 ح كان تكليفا بالامتناع والافطار مع وجوب الواجب كونه
 واجبا ومع وهذا الدليل على انهم وعليه يدور كثر التلازم
 والواجبان هذا الوجه لا يوجب امال ان يكون موت او احوال
 الاول فان تعيق الوقت بحيث لو انهم بالصفة لا يمكن الا
 يندى بالقدرة لا يباح صدفه كما في الحج في الحرم مثلا فانه يعلم
 التكليف قبل ان يلزم من وجوب الواجب كونه واجبا فلانهم
 بل ان لا يكون الواجب الوقت واجبا صدفه ولا فساد
 ما في الحج مثلا في غير ذى الحجة ليس واجبا فان قلت نحن نقول
 من استطاع الحج فليحج والحق الذي هو عندنا وطعن عليه ^{انها}
 للحج وهذا بداهة صريحة لا يمكن ان لا الحج وهذه الشبهة
 عليه الحج وهذه الشبهة بل من تكليف بالاحمال اعادة ولا يلزم

لا يصدق الناس انفسهم غالباً فيصيل العلوم الواجبة
 بالقول ما ينقل الانسان عن شغل الذم في امر الله
 الفور يسمع ان يعلو لك التقدير موجبه لبطان الصلوات
 الموسعة في غير آخر وقتها ولبطان النوافل البو
 وعرفها فلما كان الامر بالثمن مستلماً من الله في بعض
 لتوازيهم عليه السلام في بعض احوال الواجبات حيث
 كذلك والثاني يطعن على ان لم ينقل احاد ايضاً وبعض
 المتأخرين فيما العادة في الدعوى قال الامر بالثمن
 عدم الامر بغيره ولا ان التكليف بالبحر فيبطل الصلوات
 كان عبادة وفي ايضاً فظهر يتكف ما استلوا عليك
 فاعلم ان الواجبات موقتة وغير موقتة وكل منهما اما
 فالاقسام اربعة الوقت الموسع كالظهور والوقت
 كالصوم وغير الوقت الموسع كالذبح والصلوة على
 غير موقتة العبرة بالوقت المضي كالزلة والحاسة
 المحيطة بالدين والحج وغيرهما من الواجبات الفورية

الامر

قوله الامر بالثمن يستلزم عدم الامر بغيره فيصح في
 الواجبات الموسعة مطلقاً ولا يترتب فيها تكليف
 بالبحر وهو في الاما في المضيقة للوقت في المديح خاصة
 في الشرح شيء وهذا القيل الا بالاضيق بسبب تلحق الكلف
 كما اذا اخرج التكليف الواجب الموسع الى ان يمتثل
 الوقت بقدر فعل احدهما ولكن لا يجوز ان لا يعمل
 على مطلق احدهما الخلق الامر بكل منهما ولا يتفاوت
 احدهما اهم من الاخر بل هو في غير تحقيق ان كان
 التاخير بسبب تقصير بل لا يعيد ان يكون وجود كل
 في هذا الوقت ايضاً ولا يلزم التكليف بالبحر في جميع
 في هذا الوقت اعانها النظر الى ما عرفت في الامر بالثمن
 سابقه لان نسبة هذا الزعم من الوقت لهذا الزعم
 مثل نسبة اول الوقت ووسطه تنصف بالوجه
 لزوم التكليف بالبحر لكونه لوجوب واجبا الى التخيير
 الوقت كهيته فلذا في آخر الوقت ايضا والحق في تقديره

نكاح الفعلن الزا
 في اول الوقت ووسطه

التأخير عما يرفع التحيز في النظر لما قبله من الحق بالوقت
فان قلت اذا قصر المكلف واخذ الواجبين الموسعين
لا يبقى من وقتها المقدار فضل احدهما فالحق ان يجب كل
منهما معاً في هذا الوقت يكون تكليفاً بالجميع ولا يوجد
اقتناعاً قبل هذا الوقت لان الغرض انتم فانت قلت ^{بوجوبها}
في هذا الوقت بالاجاب الساجد الذي نسبته الى الاول
ووسط وتخرج نسبة واحدة فكما لا يوجب التكليف بالجميع
في الاولين فكذلك في الاخر واما في المضيضين ^{مضيق} ^{الموسع}
كاذن البعثة من المجدد فاداه الدين مثلاً اذا اقتضا
فبقول اول الوقت وجوبها قبل ان يفيض زمانه عن
فضل احدهما فيه ولا يجوز ان يكون كلهما واجبا عينياً
للموسع التكليف بالجميع بل يكون وجوبها تخييرياً ^{الموسع}
يكن بينهما ترتيب لا يمكن الاستدلال على انه من احدهما
بسبب ان الاخر المعتبر تساوياً في القيمة الا ان
مضيض اول وقت وجوبها بقدر فضل احدهما ^{الموسع} ^{المضيق}

لا يجوز ان يكون وجوبها في كل من الزمانين تخييرياً
لكن مع تحقق الامر على تركها تركها بسبب تفسيره في
التأخير مع مكان فضله سابقاً او يكون وجوبها في كل
منه خيراً بالنظر الى ما بعده او يخدم جواز تأخيرها
بالنظر الى ما قبله ^{تقدير} لا يمكن ان يكون خيراً
ولا يمكن ان لا يستدل على انه من احدهما بسبب ان الاخر اما
على الاول فلا بد الامر باحدهما على التحيز لهما معاً
ينوبهم التكليف بالجميع لكن مع تحقق الامر في زمانه ^{الموسع}
يتأخره واما على الثاني فمما عرفت فتأمل واما في
مطلقاً والوقت المضيق فتدبرهم ان هذا الوقت ^{المضيق}
لما صار وقتاً ارفع هذا الواجب المضيق فيه خرج ^{الموسع}
يكون وقتاً لهذا الواجب الموسع فلم يتحقق له وقت بالاول
الموسع فاذا فضل فيه يكون باطلاً وفيجب ان يكون ^{الموسع}
موقوتاً الموسع ثم فان قلت فما الفائدة في جعل هذا الوقت
المضيق الذي ليس له مقدار الواجب المضيق وقتاً ^{الموسع} ^{المضيق}

المتبين والموسع على التفسير في هذه الفقرة فانه لو عمل المكلف في
 فعل الواجب المصنف ولكن في الموضع يكون موقفا للموضع
 فانه لو كان الكلام والموسع مطلقا والموسع المصنف
 اذا عرفت هذا فاستان القول الامر بالشيء يستلزم عدم
 تصدق مخرج لا في المصنفين الموقفين فلما عرفت
 لكن لم يصح هذا التفسير في الشرح ولو وقع يكون محملا
 على الواجب التخييري فلا يمكن الاستدلال فيه على بيان
 احداهما فنقول وهذا هو الذي يستلزم عدم صدق
 الاستحباب في الاطرار عدم الاستسلام في اربعة ونظر في
 فحينئذ قلنا ان في وقت الكسوف قبل صلوة الكسوف
 بقوة الغرض فان قلنا بالاستسلام يكون ان افلحة ما
 ويحتاج الى الاحادة ولا افلا والحق ان في دلالة
 اجماع عباد في وقت خاص واستحباب الخوي في غير ذلك
 منك في محل التخيير برغم غرضهم تناقض وان يقول ان
 عليك العمل الفلاني في الوقت الفلاني فندب عليك

القول

الفلاني في هذا الوقت بحيث لو عصيت في كل العمل الذي
 اوجبه عليك في وقت ما ندبت عليك في كل ما
 لم يكن الواجب محمدا والفضلك المندوب لو كان في
 الشيء في وقت ما قبل استحباب آخر فيكون هذا الكلام
 مشتملا على التناقض مع انه ليس كل ضرورة ولا يخرج
 في الموقنين المصنفين لانه لا يمكن المكلف بهما الخ
 من ان لم يله هذا التقدير بخلافه ان لم يكن في كل ضرورة
 النافذة فان قلت اذا علم الشارع ان فعله هذا ان
 مما لا ينفعك عن العصبية فيجوز مطلقا قلت المصنف
 هو ارادة زلة الواجب استحباب هذه النافذة فانها هي
 تحقق هذه الارادة فكانه قال ان اخر ارادة هذا القول
 فلا يلزم عليك شيئا غير ما ارادته عدم فعل هذا القول
 فندب عصيت في كل حال عليك هذا المندوب فان قلت
 يرفع كونه التكليف بهامعا في حال واحد قلت نحن ننزل
 الخطاب الوجوبي والاستحباب الوارد على هذا المعنى فلا يمكن

الواحد

عن بطلان السجدة الخطايا الرجوع على انه على قدر علم
 اذ اذلة الواجب يقع التكليف بها معا فاما ان اذلت
 هذا فاستجاب شي وقت يكون بغير ذلك الوقت ^{للمرجح}
 مضيق يكون جازيا الطريق الاولى الذي يمكن انفسا ^{القول}
 السجدة من المصان بخلافه وان لا ينقل من المعصية ^{وان}
 لم يكن هو الواجب بل الواجب هو الاختيار واعلم ان قول
 بان الامر بالشئ يثبت ان الامر به من غير انما يقول في الواجب ^{الضيق}
 كما صرح به جواهر اذ لا يقول انما قل ما اذا اذلت الشئ ^{المحل}
 والمشرية في الغم وغيرهما من هذا القبيل قبل فعل القول
 ثم اعلم ان اذلة مقتضى الواجب في الشئ ^{هو} في هذا القسم فاما
 اذ لم يكن وجوب المقتضى ^{هو} وجوب الضيق على القول به من لا
 ولا لفظا كما قبل به ولكن جدي على هذا القول ايضا طاك
 اذلة اقتضاء الامر بالشئ ^{هو} الامر بالضيق فالا لعدم
 التميز لان التميز ^{هو} التميز في مقتضى الامر به ^{هو} مقتضى
 الشئ فيقتضى كراهية ضده وبالعكس ولا ^{في الصحيح} **ان** النطق بالمعبر

مثلا

اولا

وهو الموضع

اللفظ

وهو ان يضع له اللفظ ^{اللفظ} يكون ما يلزم لما وضع له ^{اللفظ}
 الامور ما يتوقف صدق القول ^{بالصحة} على صدق ما لا يلفظ ^{بالصحة}
 على وضعه من اللفظ واللفظ ان كان صدقه يتوقف على صدق
 الموضع لو وقع ما من غير المعصية ^{بالصحة} ولا يلزم ^{بالصحة} والمضيق ^{بالصحة}
 المشرية ^{بالصحة} وحيث هذا القسم ظاهر اذا كان الموضع ^{بالصحة}
 الثاني ما يقتضيه الحكم على وجهه ^{بالصحة} من ان لا يكون ^{بالصحة}
 حريان هذا الحكم ^{بالصحة} في غير هذا المورد ^{بالصحة} اذ لو ثبت ^{بالصحة}
 التنبه ^{بالصحة} والامر ^{بالصحة} على قوله ^{بالصحة} انما هو ^{بالصحة} في حين قال له
 الامر ^{بالصحة} واقتضى اهله في غير زمان فانه ^{بالصحة} من شرا ^{بالصحة}
 وجوب الحق ^{بالصحة} هو الواقعة ^{بالصحة} فيجب ^{بالصحة} لا موضع ^{بالصحة} فيقتض ^{بالصحة}
 اذ اعلم ^{بالصحة} اعلية ^{بالصحة} وعدم ^{بالصحة} رضى ^{بالصحة} في حين الواقعة ^{بالصحة} فان ^{بالصحة}
 الاستدلال ^{بالصحة} في الكتب ^{بالصحة} الغيبية ^{بالصحة} عليه ^{بالصحة} وهذا ^{بالصحة} من الحق ^{بالصحة}
 المعبر ^{بالصحة} تحت حكم ^{بالصحة} من حيث ^{بالصحة} المناط ^{بالصحة} القطعي ^{بالصحة} اذا قبل له
 على السلم ^{بالصحة} حليت ^{بالصحة} مع ^{بالصحة} الحاشية ^{بالصحة} فيقول ^{بالصحة} اعلم ^{بالصحة} انك ^{بالصحة}
 فانه يعلم ^{بالصحة} من ^{بالصحة} على ^{بالصحة} اذلة ^{بالصحة} هو ^{بالصحة} الحاشية ^{بالصحة} في الدين ^{بالصحة} فالك

الشوب ولا يدعية ^{بالصحة} الحضور ^{بالصحة}
 او الصلوة ^{بالصحة}

ما لم يقصدها من الكلام ولكن يلزم المقصود نحو قوله تعالى
 وحملوه وقصالة ثلثون شهرا مع قوله تعالى وقصالة وقصالة
 علم منهما ان قول الحمل ستة اشهر فالقصور في الاول
 حق المولد ونقصها في الثانية بيان مدة النضال فليكن
 العلم باقل من الحمل وليس بالاشارة وحجبه ظاهر
 كما لا يخفى فليكن **الاربع** المعلوم وينضم الى موافقة
 لا يحكم قبل الذكر لما هو في حكم الذكر ونسبا وانما اذا
 لا اول الاول الثاني والثالث والاولى في غير الخطاب
 ونسبته لغيره منها قوله تعالى لا تقل اما اذ في نسبه فانما
 مرجعها الى الثاني وهو محل المطلق والفرع هو محل
 وما شققا في محرم منها قوله تعالى فاعمل شئنا الذي
 برز وهو شئنا الذي شرير وما قولنا وانما
 وان تابت فبغيره وبود اليك ونسبته من تابت به
 اليك فانه يعلم بجارية ما فوق الذرة في الاول فانه
 القطار في الثاني وعدم ما فوق الثالث فهو تابت به

سنة

الاول

الاول ما سببه على الاصل لا كذا سببه وهو محتمل اذا كان قريبا
 اي يكون القليل الناس كالكل في منع الزنا في عدم
 قضيح الاحسان والاشارة في الجواز والامانة في اداء العتقات
 مدتها في اداء الدينار وكذا سببه في منع قطعها
 المذكورة واما اذا كانا طليقين فهو ما يرجع الى العتق
 كما في كل من حمل من المحرم الصائم في الماء او حمل من كراهته
 حمل من المرأة الصائمت في الماء ويؤاذا كان العتق
 بوجوب الكفارة فالغوسر ولو لم يمشي كونه العتق في الاول
 جدي الماء بالزهر وفي الثاني في الجواز في اقام الاول
 الصفة بخلاف الغنم الشاة فكونه مضمون نجاسة الماء
 القليل في الثالث مفهوم الغنم بخلاف الغنم من جدي حتى
 تنكح زوجا غيره مضمون ما اذا نكحت زوجا غيره محرم
 مفهوم العدد الثاني من شئنا فاعمل شئنا من جدي مضمون
 وجوب الزنا على الزانية الثانية من مفهوم العتق المطلق
 مفهوم زنى الاطلاق عن غيره وهو مضمون مضمون لاشارة

بالعقوبة

في الزكوة عن المعلومة
 مفهوم الشوط اذا بلغ الماء
 كرام المحل جنباً مضمون

انما هو ان لا ينفصل على ما يفهم منها المنطوق على تقدير
 موقوفات انما يعني ما لا يلازم على تقدير كونه بمعنى ان الثاني
 وما الزاوية فلا مفهوم له اصله وذلك لان المنطوق
 عليه للفظ على المنطق اي يكون حكما المذكور وصلا من
 احواله سواء ذكر ذلك الحكم ونطق به او لا والمفهوم بخلافه
 ولا يخفى ان اذا قلنا ما عاها القوم لا زيد في الجيب ^{عليه} عما
 زيد من القوم مما ينطق به وكذا ما عاها الا ان يلازم المقدور
 السادس مفهوم الزمان والمكان مثل فصله في هذا
 او في هذا المكان ومعه موقوفة على الفعل في غير ذلك انما
 والمكان وقد وقع الخلاف في محبة القوم باضافته اليه
 المرتضى وجما من العامة يعني انكر واحية جميع اقسامه
 النسخ الطوق على محبة مفهوم الصفة وما الى التسمية
 في اكثر العامة والظاهر ان مرقا لمع مفهوم الصفة يعترف
 بمحبة مفهوم النسخ والغاية والزمان والمكان لان
 اول من والاخرين في معناه ومقتضى المرتضى وجما في هذا

محبة مفهوم الغاية اقرى من باقي الاقسام فمن يتكلم بمحبة
 حال العواقب من غير انما لم يقل ان ان قول الخالق هو
 الى المكيل ليدل على انه يوجب عدم الدليل بوجه اما الطائفة
 والنقص خطأ هو اما الالتزام فلا يلازم انما لا يتبين من
 صوم النار وعدم وجود عدم الدليل وهو طائفة من
 تدعي ان مفهوم الغاية يعني ما يلازم المنطوق انما عاها
 بين كونه موقوفة الواجب نحو وهذا ادراجا وقالة
 المعيشة قلت ليس هو ما يوجب القول بالمفهوم ^{تتم} كما
 من ضعف ادلة الخصم لوجه الخصم بوجه ضعف ادلها
 ان التعليق على الغاية والنسخ والصفة وغيرهما يجب ان يكون
 لغائفة والغائفة هي مخالفة حكم المذخور للمذكور ^{سواء}
 الاصل عدم عاها من الغايات وهو الاول ان يكون ^{النتج}
 يخرج للاصل ^{سواء} واما انكم لا تقول في محبة فان الغايات
 الربايب في المحرقة في ذلك لان حكم الاقوى في المحر
 بخلاف الثاني ان يكون لسو انما مالا مالا مالا مالا مالا

به مثل ان بنا العلم في العلم التام فكون فيقول في العلم التام
 ذكون او يكون في العلم بان ذلك يكون له التام فيكون المعروفة
 الثالث ان يكون المصلحة في السكون من السكون من عدم
 اعلام حاله وعينه ذلك من القول المذكور في المصلحة في العلم
 مما لا يحتاج الى التفرقة في العلم في العلم في العلم في العلم
 الى القارئ الخارج في بعض من العلم من قبل المصلحة
 بين المعنى الحقيقي والحال في العلم في العلم في العلم في العلم
 يخرج عن التفرقة في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 من القول في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 الغاية الثالثة وهي المصلحة في العلم في العلم في العلم في العلم
 سبب في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 البين بين المعنوم والمنطوق واجمع صاحب العلم في العلم في العلم
 الا ان يترك في معنوم الغاية ان قول القائل هو العلم في العلم في العلم
 معناه ان يكون العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

فيكون

فيكون القائل ان العلم هو خلا في المنطوق وقريب استكشاف
 الخارج في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 او لا ينقل في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 الاسماء في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 ان مطلوب في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 قدم مطلوب في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 ايضا مطلوب في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 الخطاب انما في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 او لا ينقل في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 من مطلوب في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 صفة العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 الى العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

ينكر فليس للعلم من لزوم زعم مع المطلق ^{انها}
 على جميعه من النظم بان قول القائل اعط زيدا دها ان كان
 يخرج عن العرف يخرج قولا في النظم اعط المراكك والسيار
 انما الاعطاء عند انقضاء الزكوة فطما فيكون الاول ايضا
 هكذا ولا يخفى ما فيه ولا يلزم ان يكون ما ساد من لفظ ^{النظم}
 متبادرا من ان المتبادر في العرف يخرج النظم به هو قياس
 على كلام آخر يخرج من الجوامع مع ان لفظه التبادر ^{في}
 ايضا من لفظه في غير ما مل ثم لا يدرى على ان ثمة الخلاف
 يظهر ان كان المعنى مخالفا لاصل الحق ليس في العلم
 زكوة او ليس في العلم زكوة اذا كانت معلومة وليس في العلم
 زكوة الى ان تسم فلهذا يخرج من هذا مثلا القول ^{الزكوة}
 في المتبادر او فالكلام المرفوع وقد عرفت حقيقة لفظ العلم اذا
 كان موقفا لاصل الحق في العلم الشائبة زكوة فان نقول ان
 من المملوثة والمفتحة لبرادة الزكوة فلا يطرأ خلاف في
 يستدبرها وكما للمعنى في هذا العلم ادعى حجة ^{المستوفى}

ويمنه ان الاستدلال المذكور في استدلالهم كلها من هذا القبيل
 واخرج بقومهم على جميعه من النظم والصفة بان هذا
 العرف في الحقيقة ليس هو العلة والصفة مستفيضة ^{في المعنى}
 والاصل عدم حلة اخرى فينفي حكم النظم ^{على}
 تسليم اعتبار مطلق العلة منصوص كانت او مستنبطة ^{علا}
 الحق من الاستدلال صحيح ارجو الى اصابة جملة الذين
 عرفت ولا دخل في المطلق في مثله لولم يكن القول ^{على}
 وجوب الزكوة والشائبة تحققتا المراكك من هذا الاستدلال
 على بقا الزكوة في المملوثة بان من اصابهم تحقق ^{في}
 الزكوة في المملوثة فينتفي وجوب الزكوة فيها ^{والفصل الثاني}
 وهو انما الحكم في محل بطلان في محل الحق في تلك العلة
 اخلف في جميعه ولا خلاف بين الشيعة في عدم جبر ^{شخص}
 على العلة مثلا ان يقول حرم الخمر فلا يجوز ^{للملك}
 تخريبه من المكورات بسبب طوارى حلة جبر الخمر ^{المعنى}
 وهو تحقق في جبر الامانة على الخمر لانه كان يقول به ثم

بالانكار القياس فصار قولنا اعندنا واختلف اعمانا
 في محجة القياس المنصوص بالعلة مثلا ان يقول احسن النجر
 لا سكان فذلك هو القول بغيره من المسكات فذلك
 اول فانكم السيد الرضى رحمه الله قال له العلاء صحا
واختار ان يوافقنا حصل القطع وان الامر انما حصل بغيركم
 خاص من غير دخله شي آخر في العلية وعلم وجود تلك العلية
 في محل آخر لا بالظن بل العلم فانه من يلزم القول بذلك
 الحكم في هذا المحل الآخر لا الاصل يصير من قبل الله
 حكم كل ما فيه تلك العلة فيخرج في الحقيقة عن القياس
 وهذا محتمل للحق ايقينا وبكر هذا في الحقيقة قول
 محجة القياس المنصوص بالعلة اذ حصوله ^{القطعي} مما
بما كان في طريق سلك الحيات التي تنبعح المناط على
 من واعلم ان العلم بالعلة عند القياسين طرقا منها
 عليها علمه على صريح وهو بالوضع مثل العلة
 اول اجل كما يكون كذا لو كان يكون كذا لو كان كذا

اذ كانت

اذ كانت اذ كانت الشيء اذ كانت بكذا و بشيء اذ كانت بكذا
 اللفظ وصاحب كل اقوال بوصفها ان يكون ^{اللفظ} اللفظ
 بعيدا من الامر وقصة الامر في مكانه على ان يكون بكذا
 واضحت فكمرة هذا القسم قد يصير قطعا فانه اذا علم
 عدم مدخله بعض الاوصاف فغدا في وصل بالباقي
 تنبعح المناط القطعي كما يقال كونه اعمى لا مدخله
 في العلية اذ الهند في امره ارجح كمالها واحد في النوع كذا
 كون المحل اذ لا فان اذ انا احيد به بشيء بشيء
 مدخله كونه عا بشيء بشيء بشيء بشيء
 الصوم كذلك وقد يكون طينتها محتملا لعدم ^{العلم} فصل
 كما يقول العبد بالعلم بشيء بشيء بشيء بشيء
 ومن الايام ما روي من قوله عليه السلام حين قال لقد
 اذ اوى بشيء بشيء بشيء بشيء بشيء بشيء
 ذلك فقال بشيء بشيء بشيء بشيء بشيء بشيء
 دبره فقصته كان بشيء بشيء بشيء بشيء بشيء بشيء

ان يقض ومنه ان يفرق بين حكمين بوصف من مثل الاول
 منهم والقوانين منها ومنه صليق الحكم على الوصف الثاني
 مثل اكرم العلماء ومنها ما هو السبر والتبسم وهو حكم لا
 الموجود في الاصل الصالحة للتعليل في عدمه ثم ابطال
 بقية ما هو ما سوي الذي يدعي انه المدعى في بقية ما
 الذي على البرية الوجوب ان الاوصاف الصالحة للتعليل
 في البر ليس الا القوت والطعم والكيف لكن القوت
 الطعم لا يصح للعلية فتعدي لكل منها فتخرج المنا
 وهو غير المدعى في الاصل يخرج المنا سببها في الحكم
 في الاصل لا بالنظر لا بغيره كالاسكار للتحريم فان
 في السكر حكمه وصفه بوجوب العلم بكون الاسكار
 لشرع التحريم فكما لقتل العمد العوان فانه بالنظر في
 مناسب شرع النصارى المنا سببها لاصلاحها
 منضبط يحصل مرتبة الحكم عليها يصح ان يكون مقتضى
 للعقل من حصول مصلحة او دفع مفاسد وهذه

لا يحتاج

لا يحتاج الى التفتيش في القياس بعد الايراد في المدعى
 في الطول ان لا يكون حكم الحكم في التي شيئا من اوصاف
 التي كمالها على قوله ثانيا فظلم من الذي هادوا حرمنا
 طبقات احكامهم الا في وقاية اخرى حرمنا عليهم كذا في
 وطول السبر في حرمنا عليهم نحو ما اوصاف احكامهم
 الا في ثانيا بطل على ان حلت تحريم هذه الاشياء احكامهم الا في
 تلك الاشياء فانما على **المدعى الثاني** في الاجتهاد والتقليد
 ما احتج **المدعى** للاجتهاد في القدر محل الجهد وهو المنفعة
 الاصطلاح المتهود انما استخرج الواسع من القوت
 انظر بحكم شرع عند في الاول في فرضه من غير العلم
 واحكامها نظره في ترجيح احكام الشرعية الشرعية قد
 المقتضية النظرية وخرج الشرع من الاصلية ولم يستعمل فيه
 مع خفاء ومساء ههنا والمدرك قد علم كنهها وحقيقها
 ما بقا والمدرك احكامها احوال التقادير والترجيح
 ويجوز تحقيق ما يحصل اليه العلم بالمدرك **المدعى**

المدعى

المدعى

[illegible]

ووجهها فان قلت نحن نقول هذا التجزئ فيقول انما يقع
 مفهوم بل وخلافه في الاصل ايضا في الاصل عدم وجوب
 انما
 غير القطع خرج عن المحند المطلق الدليل الموجب في التجزئ
 لعدم المخرج في قلت المخرج فيتحقق فانه ليس له ذلك
 اتباع النظر اما النظر الحاصل من التقليد والنظر الحاصل
 من الاجتهاد فكيف يكون هو متبعا لاتباع النظر على
 الاطلاق بخلاف التقليد ونقص الدليل ببيان
 جواز التقليد بشرط عدم جواز العمل بالدليل في الاجتهاد
 فاما بحصول القطع بعد جواز الاجتهاد لم يحصل القطع
 بجواز التقليد وكذا النظر على تقدير لاكتفاء به في
 الاصول ولا دليل على عدم جواز عمل المجزئ بالادلة
 الشرعية حتى يحصل القطع والنظر بالنظر فينبغي العمل
 والنظر بجواز تقليد المجزئ في اماكن هناك امران
 احدهما امر بحد التجزئ فلا يبدل الاصل في الفرع لا
 مع القطع والنظر وجوب البعد والتأثير في العمل

العمل

العمل او امر الرسول ونواحيه وكذا خلفا في صلوات الله عليهم
 خرج عن الظاهر الصريح لاجل عدم امكان العمل في حد فيخرج
 والوجه ان مقتضى الاحتياط في التمسك بمطابق على صحة النظر
 فيه في مشهور الاجتهاد في القضاء في العمل في النظر في العمل
 منكم يعلم شيئا وقضايا ما لا يحصلون منكم فاما ما لا قد
 فاحصا عليكم قال في المعامل بعد ايراد تحقيق له فظهر مما
 به وكذا التمسك في اعتناء نظر المحند المطلق فانه على العمل
 فظهر من جماع الامت عليه وقضا الفروع وقضا
 بتصور في موضع من جعل الدليل على مساو التجزئ
 للاجتهاد المطلق واعتناء المجزئ عليه فيصير العمل والادلة
 تجزئ في مسألة التجزئ في صلق الشغل في العمل بالنظر في
 في ذلك لا يقتضي المجتهد المطلق وان كان ممكنا لكنه خلاف
 المراد فان المراد من الاحتياط في الاجتهاد وهذا الاحتياط في التقليد
 الذات واسكان بالعرف من الاحتياط بالاجتهاد ومع ذلك فليس
 نفسه مستبعدا فتبين ان مقتضى الاحتياط من عند الحكم لا

الفرع

والرجوع في التقليد ان نشئت قلت تركب التقليد ^{جند}
وهو غير مبرور وعائنه في محنت من وجوه الاول ان قول القائل
في اعتنا هذا التقليد المطلق انما هو على دليل ظني وهو اجماع
وقضا الضرورة فيه صحيح اذ ان هذه المسئلة ما لم يتا
منها الامام عليه السلام فظاهر ان العمل بالروايات في عصره ^{التي}
عليهم السلام لا دونه بل وفيهم لم يكن موقفا على ما اظهروا
بمدار كل الاحكام والقوة القوية على الاستنباط ^{بطلان}
بطلانه باذني اظهر على حقيقة احوال قضا الامم
لما حصل ان العلم بالامام الذي يطلع به على المعصوم ^{عليه السلام}
في هذه المسئلة بل وفي غير هذا المسائل التي لم يوصف ^{فيها}
بغير عرض من الامام بل يكون قوله وقضا الضرورة به ان ^{حكم}
بدنية العقل من غير ملاحظة امر خارج فظاهر البطلان
اذ العمل بالظن يحتمل ان ليس من البدنية الضرورة ان لا
حكم العقل به ببياننا وانما الخارج المكلف الى العمل ^{بغير}
في التقليد لا جبا وقا لبدنية حكم بتقديم العمل بالمحنة ^{عنه}

سعد

على التقليد من صحيح كنه من انما هو التقليد المطلق والخبر ^{بطلان}
ان دليل على التقليد المطلق بالادلة الشرعية هو اذ كان ^{بطلان}
من اجماع ذاتنا اجماع القطع على ان العمل بالامام الثاني
ان قوله وقضا ما ينسب الى غيره ايضا من صحيح لا دونه
التي فكلها توجب القطع على العمل بالخبر بالادلة الشرعية ^{التي}
ان قوله واعنا والخبر على بعض الروايات ايضا من صحيح ^{بطلان}
على تقدير حمل الامام والاصول على الظن لا يخص ذلك
ما جند من حصل له الظن من دليل وامارة في من
المطالب اصولية يعرفها منا وعليه على ذلك التقليد ^{بطلان}
كان او مقلا وعلى تقدير عدم حوز الاهتمام على الظن ^{بطلان}
فهذه المسئلة لا بد فيها من الاهتمام وعلى الظن بما على عدم
تحقق دليل قطعي على حوز الخبر على عدم تحقق دليل قطعي
دال على حوز التقليد لذلك التخصيص لانه فان ذلك ^{بطلان}
يفسد في حوز التقليد قل ادلة الدالة على عدم التقليد ^{بطلان}
وقا اصولها من كنهنا من اية قابلة للتأمل فان كان ^{بطلان}

من اصل صحة التقليد في الأصول كما وان يحصل المقنع ^{بطلانه}
وعلى تقدير التسليم والقول بصحة تقليده في الأصول يخرج
له العمل بنفسه في الزرع بعد امتقاده الحاصل من التقليد
جواز اعتقاده على نفسه وقوله انه خلاف الغرض ومصلحة ^{الزعم}
الواسطة لا يخفى ما فيها من عدم جواز التقليد في
الأصول لا يصور ههنا مانع للعمل بنفسه بعد تقليده ^{مثله}
الخير بالله يعلم ثم لا يخفى ان حصول ملكة العلم ^{الحكم}
الواقعية للجدد منتهى عند الأول لا يمتنع من أن يكون
من أظهر اركان الأحكام ثم يمكن العلم بالأحكام الظاهرية
المقتضية بعمل في نفسه بل الظاهر والقول بنفي الجري
انما هو على طريقه يجمع من لفظة القائلين بان النبي صلى
عليه وآله اطهر جميع الأحكام بين يدي الخبايا ونوف الذم
على فعله عالم بوجهه وروايتهم المرددة فيه من ^{العلم}
الحكم في حق الواقع حكمه التغيير وقد عرفت بطلانه عندنا
لأنه يعلم انهم كثر ما يتقون على انفسهم وعلى افعالهم ^{بما}

الأحكام بل ربما يحكمون على أنفسهم بحكم معين لا على ^{معين}
خصوصيات ذلك المصنف في ذلك الحكم كما عيّن ابن تيمية
الفتية في ما خربوا به يجوز له ان ياتوا بما يجوز من خالده
يتبع القائلين جميع قبله من ائمة السالكين اجماعا على التسليم
من رجل يحرم ان ياتوا به على خلاف النساء قال عليه بدنة
ثم جاءه آخر فبينا له فيها فبينا له فيها فبينا له فيها ^{عنها}
فقال عليه فبينا له فيها فبينا له فيها فبينا له فيها فبينا له فيها
عليه بدنة فقال انت موهوم ومهلك بدنة وعلى الوسط
تبره وعلى الفضيحة فبين عليه التسليم بعد التول ان الاول
مورثا في متوسط واثالث فقبره من غير شمار في كل
عليه فكم بدنة له لاحتل الثالث وهذا ما يقع ايضا في ^{حصول}
العلم ينتفع بالاطراف فامل **الثاني** فيما يحتاج اليه الجهد
المعلوم وهو نسخة ثلاثة عشر المعلوم الاووية وثلاثة عشر للمعقول
وثلاثة من المنقولات قالوا في الاول علم اللغة والاحتياج اليها
اذ الكتابات السحرية وما منقذات اللغة انما هي في علم اللغة

[illegible]

عليه وكله الخالف في ما بينه وبين الحكم ورواهما والظاهر
الخطأ والتقليد والهو واليبر والناس مطلقا ومنعوا ^{العلم}
وجوزوا العلم بغير الواحد وعدمه وان لم يكن بها شوب ^{وجوز}
العلم بالمتاخر من علم الكلام وهكذا بقية المطالب الثاني ^{عليه}
الكلام وهو عدة من ايجال بيان العلم بالاحكام بشرق على ^{العلم}
لا يحتاج اليها لانهم معناه ولا يماير به لا في ظاهره من غير بيان
وهذا الثاني ان لو عرفنا ان تقاسمكم متغير من النسخ وكذا
متغير على العلم بعد وقال الرسول ولا تميز عليهم انتم والفقهاء
الا يحتاج اليها فانها لا تنسخ الا بغير العلم بالاحكام خصوصا
والثالث علم المنطق والاحتياج اليها فانها لا تنسخ الا بالعلم ^{العلم}
بالاخرية وغيرها من العلوم المدونة ولا يكون لتقليد سببا
في الخلافات مع اشكال الترجيح وكذا الرد والفرع والفرع ^{العلم}
اصولا انه يحتاج الى قامة الدليل وتصحيح الدليل لا في ^{العلم}
المنطق الا لا في غير المنطقية واعلم والعلوم المذكورة ^{ليس}
حسب ما فيها المدونة مما يتوقف على اقبائها ولا في الاخرى ^{حسب}

انظارها والقدر الخارج اليها لا يمكن تعيينه الا بعد الاخذة
 جميع الاحكام ويكون صاحب الملكة الرجوع الى ما يحتاج اليه
 الاحتياج كما لا يخفى في الظاهر لا يستغنى عن المنطق في العمل
 بالمنطق كذا المعنويات الظاهرة فان قلت تحتاج الى
 علم الاصول الوجهين الاول ^{والثاني} علم الاصول قد حوت تدوينه
 بعد حصول الاثر عليه لم يتم وانا نقطع بان قدما لنا تدوينه
 احاديثا وسر بيهم لم يكونوا عالمين بعلم الاصول مع انهم
 حاصلين بهذه الاحاديث الموحدة تعلم بفعل واحد ^{او اثنين}
 على التمثيل كما فهم بل المعلوم تفريغهم وكان ذلك ^{المرجع}
 مستورا عند الشيعة الى انما انما الذي بين الحسن ^{والعبد} فضيل ^{او غيره}
 الجيد ثم حوت تدوين الاصول بين الشيعة ايضا فلا يكون العمل
 بهذه الاحاديث موقوفا على العلم بما في علم الاصول الثاني
 البدن حاله يرجو العمل بالامر والنهي ونواهي ومن علم النواهي
 التواتر الاول ^{فهم} فهم هذه النواهي في الحكم عليه ^{بوجوب}
 المنقضية ^{وغيره} مما لا بد من الاصول ^{الاولى} الى ان لا يفتقر في

التقليد

التقليد وليس بالمتبع التقليد بل انما يقتضيه ذلك العمل
 وهذا الذي ينبغي انما يقتضيه بالملك امره كذا لو قيل كذا
 فعلك بالظاهر والعلل ^{والامر} والامر الذي به ^{الخالص} الخلق ^{منها}
 الاخبار ونحو ذلك العمل بما سمع من الاول ^{والامر} والامر الذي به ^{الخالص} الخلق ^{منها}
 يحصل به علم الاصول والمنطق فان استغناء القديم ^{منها}
 من الامر ^{في} قلت علمه وان مباحث علم الاصول ^{في} ان لا
 ما يتعلق بتحقيقها الا انما في العلم ^{والحقيقة} الشرعية ^{في}
 اول الامر ^{والامر} والامر الذي به ^{الخالص} الخلق ^{منها}
 بالامر ^{والامر} والامر الذي به ^{الخالص} الخلق ^{منها}
 كذا سنت ^{او} الشرط وهو ما يرجع الى الجملة ^{الامر} فقط
 الجميع ^{الامر} والامر الذي به ^{الخالص} الخلق ^{منها}
 كل مثل ^{ان} الامر الذي به ^{الخالص} الخلق ^{منها}
 القاص ^{او} لا وهل يجوز فعله ^{الامر} والامر الذي به ^{الخالص} الخلق ^{منها}
 التكليف ^{بالامر} والامر الذي به ^{الخالص} الخلق ^{منها}
 فالباقي ^{او} لا وهل العمل ^{بالامر} والامر الذي به ^{الخالص} الخلق ^{منها}

بالاستغناء عن علم الأصول بقرينة القول بمرادها حقيقة
هذه المسائل وعدم الاحتياج إلى العلم بهذه المسائل
كلاهما يبدى البطلان والشيخ قد احتج بالقدرة
تحقيق هذا القسم على تقديره أن بعض هذا القسم كان
غيره على تحقيق حاله مثل حجية خبر الواحد وما يتعلق
فإن حصول العلم لهم بالشيء من المعلوم عليه السلام
وبالتواتر في القرآن المفيدة للعلم بسبب قرب زمانهم
اضاههم من النظر في خبر الواحد وما يتعلق به وهذا
أكثر القدماء ينكرون خبر الواحد كما بنى أبو بصير في أول
كتاب الغيبة والسيد المرتضى وابن هجر وابن ادريس
الشيخ الطوسي لا يخفى على المتأمل وغيرهم وبعض
من علماءهم وعرفهم يعطون كالقسم الأول مثل قد
الواجب في المقدمات والعام الخصص بخواتمها
أدراجاً في القسم والقبول وبغيره مما لا يخفى في علم
ولو خطبوا لهم له الواحدة أمام زمانهم عليه السلام مثل

بطلان

بطلان القول مع من الوقت لم يلحقه حق من حيث أن يمنع
العمل منوطاً بالقبول والعرفه يتوقف على العلم بحقيقة القسم
المسائل الأصولية بل نحن نعلم أن العلم بمرادها يتوقف عليها
غير من أن لا يخفى بل هو القول بعدم العلم بشيء من الأحكام بدو
العلم بهذه المسائل الأصولية على ما من من التحقيق في الإجماع
والعلم كثير من الأحكام مع الجدل كثير من مسائل القسم الثاني
فلا تفعل على كلامه في علمهم الحجج العمل بالعلم قبل حصول
الخصص المعارض على أنه في موضوعه هذه المسائل
أن يشاء القرباء والرفقاء وأول من لنا العلم بنبينا وآله
المتعلقة بالأحكام وبما فيها من القرآن ومن الكتب
بحيث يمكن من الجمع بينها عند الحاجة والمهوران والآيات
المتعلقة بالأحكام من حيثها بآية ولم اطلع على خلاف ذلك
ووروي الكليني في باب النسخ من كتاب فضل القرآن ونحن
به بآية قال سمع أمير المؤمنين عليه السلام يقول في القرآن
أفلا تأمنون وفي عدد ما نقلت من ذلك فإيضاح الحكم في

وهنا شكون الأول وهو انه في المبدأ اصل مو لا
الاشارة الى العلم باحوال الرواة غير محتاج اليه
باحكام الاحكام لان احاديثنا كلها قطعية الصق
عن المعصوم وما كان كذلك فلا يحتاج الى الاخطه
اما الكبر في ظاهره ولما الصغر في بيان ما ثبت
بقرائن متبذرة للقطع بصدرها عن المعصوم عليه السلام
فمن جهة القرائن اكثر مما تقطع بالقرائن القليلة او
المقابلة بان الرواية كان ثقة في الرواية لم ير في الاثر
ولا رواية ما لم يكن بينا او خفا عنه وان كان فاصلا
الذي هو سقا بجوارحه وهذا النوع من القرائن
في احاديث كسبها باهنا فاصلا بعضها ببعض
نقل الثقة العالم الورع في كتابه الذي له هذا الكتاب
ولان يكون مرجع الثقة اصل جليل ورواية مرغ
من استعمال حاله في الاصل وتلك الرواية واخذ
الاحكام بطريق القطع عن غير الطريق ومنها ما شككنا

ذلك الاصل وتلك الرواية مع تقدم من ان ينسلك طريقا
او يخصصه منها ان يكون رواية احد من المجاهدين
المعاصرة على تصحيح ما يصح عنهم ومنها ان يكون رواية من
المجاهدين في ورد في ثباتهم من بعض المجتهدين عليهم السلام
ثقات ما هو من ثباتنا وخبرنا عنهم مع العلم ونسلك طريقا
الله في رصده ونحو ذلك وما يوجد في احاديثنا في
وفي الكافي وفي لا يحضره الفقيه لاجتماع ثباتهم
على صحة احاديث كتبهم او على انها خرفة من تلك
المجموع على بعضها انتهى كلامه وذكر في بيان ثباتهم ان
بابه رحمه الله ذكر في اول كتابه في الاور وفي هذا الكتاب
الاما اتفق به واحكم بحجة وهو حجة بي وبين وفي
محمد بن يعقوب في اول كتابه في مخاطبا لمن سأل عن فضيلة
وقلت انك تحب ان يكون هذا الكتاب في جميع من
علم الدين ما يكتفي به العلم ويرجع اليه المستند واخذ
من يريد علم الدين والعلم به بل انما التصحيح من الصادق عليه السلام

فاحلم بالحق وندله الشاة لا يبيع احدا غيبته بها الشلف
الرواية في هذا العلم عليه السلام اعرض عنها على ان رايها
والحق لنا رايه فخذوه وما خالف كتابه فمعههم فزوه ^{قوله}
وهلما في قول القوم فان اوتيت في خلافه فمعه ^{عليه السلام}
خذوا بالجمع عليه والجمع عليه لا يبيع ويبيع ولا يفرق بين
جميع ذلك الا قوله ولا يبيع في السوط ولا يبيع ^{عليه}
ذلك كله في العام على ذلك وقوله ما سمع من الامم في بابها
اخذتم من باب التسليم وسعكم وقد قيل في هذا الحديث البغ
ما سالت فارجلن يكون بحيث توجب فمما كان من ^{نقص}
فلم تقصر تبينا في هذا النصيحة فكانت واجبة ^{لنا}
واهل البيت ما راجوا ان يكون شاكرا ^{مكتسب}
وهل ما فيه دهرنا هذا وفي غايه الى انفسنا الدنيا ^{الان}
من رجل واحد والرسول محمد خاتم النبيين صلوات الله ^س
عليه والهواحد والزهرة واحدة وحلال ^{عليه السلام}
حلال وحرام حرام الى يوم القيمة انتقم كل كلمة قد

مروي

سريع وانقصه في الدنيا ليعاد في القبره الفاعل ومن المعلوم انه
لو لم يكن كتابه هذا ما كانت هذه من احباب المعصية ^{لش}
سنة عليهم بها الميت انما والنا لا حرة وانك لا تعلم ان ^{لش}
كتابها صحيحه وقول الشيخ الطوسي في اول الاستيعار ما ^{لش}
ان الحديث على خصة اقسام لا يستلزم ولا وان ^{لش}
بالقرب المعصية للقطع الا وانك لا تباين في ^{لش}
وانك لا تباين ان تحقق الامام على وجه واحد ^{لش}
الاخر اذ لم يكن ذلك وجعل الاقسام كلها ^{لش}
وهو المتعارف ظاهر واما المحقق في القرب ^{لش}
ايضا فان صرح بان يجري مجرى المتواتر ^{لش}
حيثما روى عنه غير هذا في ^{لش}
فان ذلك يجعل العمل به ^{لش}
الا ان تعرفت انهم يختلفون ^{لش}
المعصوم عليه السلام مع ^{لش}
البيع فقال في ^{لش}

اجماع على صحة الحد المنزعي على ابطال الجزاء ^{الجزء} فكذا اجماع على
 الجزاء ^{بها} فكذا كان اجماعا على صحة ما كان العمل بها جائزا
 فادعى اجماع على صحة هذا القسم من كل جزاء اجماع
 على خلافه فهو عند صحيح هذا ما دونه على صحة العمل
 بل كلها اذ القسم من الجزاء يوجد في القضاء
 اذا فكت في هذه الحالة وجدت ايضا وانما لا يتناول قسم
 من هذه الاقسام وجدت ايضا علمنا عليه هذا كما
 وقعن من كينان الفتاوى في الملال والحرام لا يتناول ^{حد}
 من هذه الاقسام ويعلم من كل حد على ما هو في
 صحيح قوله اول التنبيه في ذكر مسألة مسألة فاستد
 اساسا من القرآن من وجوب قوله اول دليله وما
 من السنة القطع بها من الاخبار المتواترة والاختلاف ^{بين}
 البنا القاري التي تدل على صحة ما من اجماع المسلمين
 فيها والاصح الفرق المحقة في ذكره بعد ذلك ما ورد من احاد
 احتجنا المشورة في ذلك فانظر فيما ورد بعد ذلك مما

[illegible]

من تلك الأصول التي هي على حدة الشارة في الكلام النسخ الطويح في حدة
 في هذه حيث ليس بان جواز العمل بخبر الواحد لا بد من موافق
 اصحابه الى انساب الروي من العمل على انه عليه السلام في حدة
 اذا كان الراوي من لا يطمع في موافقة ويكون مدبراً في حدة
 والذين يدل على ذلك العمل في حدة الحق في حدة جماعة
 العمل في حدة الاخبار التي وردت في حدة انهم ورواها في
 اصولهم لا يتكرونها ذلك ولا يتكرونها في حدة هذا الكلام
 يدل على ان اصول الاخبار لا يعلو كانت الشبهة ان العمل في حدة
 وظاهر ان كتابي النسخ اخذ احادها عن اهل الكتب العربية
 كذلك والحجج من هذا الكتاب في حدة الاخبار ان كل ما قلناه
 ليس من الاستقراء في النظر في حال الرجال وما ذكره من التراب
 لا يدل على منها على المعنى ان الاول فلا العلم يكون في حدة
 لا يبين في حدة آية لا يحصل في النظر في حال الرجال وفي حدة
 مع ان حصول هذا العلم مطلقاً مع جميع وبتابع العلم يكون
 فاستلذه هذا في حدة خبره في حدة حصول النظر في حدة

هذا النوع

هذا النوع من الفيزي من حدة اذا ظهر خبره في حدة حدة
 كلها حال يحصل في حدة العلم منهم اقر الله في حدة حدة
 في حدة ان ربه واما الثاني فلا ان تعاضد بعض ببعض في حدة
 حصول النسخ في حدة مع ان اخبار المتعاضد في حدة حدة
 التي لا يكون حدة في حدة من حال المستقلة في حدة
 في حدة الاستقراء المذكور في حدة ان حدة في حدة حدة
 النسخ واما في حدة من حدة في حدة حدة حدة حدة
 انظار ان الحكي في حدة في حدة حدة حدة حدة حدة
 من حدة من حدة حدة حدة حدة حدة حدة حدة حدة
 ان حدة النسخ في حدة حدة حدة حدة حدة حدة حدة حدة
 على ايراد القطعيات في حدة حدة حدة حدة حدة حدة حدة
 يحصل في حدة حدة حدة حدة حدة حدة حدة حدة حدة
 فلو ان ذلك في حدة حدة حدة حدة حدة حدة حدة حدة حدة
 فلا الحجة التي في حدة حدة حدة حدة حدة حدة حدة حدة حدة
 لا يحصل العلم بانهم في حدة حدة حدة حدة حدة حدة حدة حدة حدة

لأنه متولد من غير واحد فلا يجوز قطع الحديث إلا بوجوب
 كان متولدا أيضا لا يرفع عدم جواز العمل به في القطع باليقين
 أن يكون هو المعصية بخلافه وصحة حديثه بالعvidence فنفذ
 يحصل الظن بحديثه وأيضا لا يكاد يوجب حديثه كوجوب
 رجال السنن من حيث المعصية على تعصم حديثه وهو
 الظهور وأما القاسم في الكلام في كماله وما لا يترك
 غلاة المشايخ الثلاثة من أخبارهم بعبث أخباركم لا يستلزم
 قطعنا عنهم فضلا عنهم عند المتأخرين لا يستلزم
 فكذلك عند القدماء إذا صح فيهم بطلان الحديث
 باعتبار قاضيه بأمره بوجوب اعتقاد عليه والركون إليه والي
 يصير مجرى ذلك قطعنا عن النسخ الغيبية بالملة والحق في
 فراجع تاريخه في الشمس كان المتأخرين من القدماء الملة
 الصحيح على كل حديث اعتقدنا بيقينه اعتقادهم على ما تقدم
 بما يوجب الوثوق به والركون إليه وذلك بأمره وأجوده
 كثيره الوصول الأدعية التي نقلوها عن مشايخهم بطريق
 المتصلة

باصحاب المعصية سلام الله عليهم كما تستمد أوله لديهم تلك
 الأصهار وشبههم بينهم اشتراك في التفسير والبناء التار وفيها
 في أصل واحد أو اثنين من أخبارها على طريق مختلفين
 عديدة معتبره ومنها وجوده في أصل معروف الأغنياء
 أحاديث الجاهل الذين أجمعوا على تصديقهم كمنارة وهديين مسلم
 والفضيل بن يسار وعلى تعصم ما يسمعهم كصفوان بن يحيى
 ورواية عبد الله بن أحمد بن محمد بن أبي نصر على العمل بها
 كما قال الساجي ونظيره من عدم شيخ الطائفة وكما الجدة
 كما نقله الحسن بن يحيى التراوح من المعصية ومنها المدح
 في الكتب التي عرضت على أحد الأئمة عليه السلام في تراجمه على القضاة
 ككتاب عبيد الله بن علي الحلبي الذي عرض على الصادق عليه السلام
 وكتاب يونس بن عبد الرحمن والبقية من تراجمه على العروصين
 العسكريين على السلم ومنها أخرجه من أحد الكتب شيوخهم
 الوثوق بها وإيمانهم عليها سواء كان مؤلفوها من القرون
 الناجية أو ما قبلها ككتاب القتلون بحرين بن عبد الله النخعي

هذا بحث بل ينبغي على هذا ان يقول انما اخذت الاخبار
القطعية والاحاديث قطعية لا يحتاج الى الاطلاق على
او على طريق الهم وكذا الكلام على الكلبي مع ان ابن
كثير اما يطرح الروايات المذكورة في الكافي قال في
الرجل يوصى الى رجلين بعد ما ذكر توقفهما عن التوقيع
الواردة من اناحية القدرية هذا التوقيع صنف
ابي الحسن بن علي عليه السلام وفي كتاب محمد بن يعقوب الكليني
رحمته رواية خلاف ذلك التوقيع عن الصادق عليه السلام
ثم قال استافني بهذا الحديث فقلت لا روايته من
بل افني بها عندي بخط الحسن بن علي عليه السلام ولو صح
جميعا لكانت الواجب اخذ بقول الاخبار كما امره
عليه السلام وذلك لان الاخبار لها وجع ومعا وكل اما
بمنها واحكامه عن من الناس قالوا لا
عنم الوان بعد نقل حديث ما وجدت هذا الحديث
الا في كتاب محمد بن يعقوب الكليني في كتابه في طريقه

عبد واحد منهم محمد بن محمد بن حماد الكليني عن اخيه محمد بن
يعقوب الكليني في طريق الشيخ الطوسي لاحاديث الفقيه الكا
وكذا السيد المرتضى وغيرهما في طريق محمد بن محمد بن
علي بن محمد بن الحسين في طريقه في كتابه في طريقه
والاخر في هذا الشأن في كتابه في طريقه في كتابه في طريقه
في كتابه في طريقه في كتابه في طريقه في كتابه في طريقه
الاسانيد في طريقه في كتابه في طريقه في كتابه في طريقه
لعل المتأخرين في طريقه في كتابه في طريقه في كتابه في طريقه
التأشير في كتابه في طريقه في كتابه في طريقه في كتابه في طريقه
الظن وهو ما اختار بعض الفضلاء وصورة ان
قد حصل لنا من تتبع آثار العلماء انهم كانوا يعملون بكل
ما حصل لهم الظن بانهم في المعصوم عليه السلام سواء كان
من آثاره في طريقه في كتابه في طريقه في كتابه في طريقه
مرسلة او لا في طريقه في كتابه في طريقه في كتابه في طريقه
الرواية محتاجا الى اذرعنا في جعل هذا الظن من روايته

الضعف ولا يحصل من
رواية من هو في غاية

في غاية النقص والمجرب في عمل العلة ^{التي} بمكان حصل لهم
 بل الظاهر من عمل العلة ^{التي} عدم حصولها بالاعتبار ^{الذي}
 السيد الرضوي وابن ادريس وابن زهير ينادي على صونه
 العمل بالظن ^{الذي} كما لا يخفى على من ادرك في تتبع واكتشف
 الاخبار الضعيفة باصطلاح المتأخرين كان ^{صحيحا}
 القدماء وايضا لا يجوز ان يكون الظن ^{حجة}
 الاحكام الشرعية بالممكن ناسيا ما ثبت احبها ^{نقرا}
 اذ كثيرا ما يحصل هذا الظن باسباب اخرى مثل هي ^{التي}
 التعبد بالحسد ونحو ذلك كما هو محسوس ^{في} احد ^{الاسباب}
 فيحصل المهرج والفرح والدين لا خلاف لنا من هذه
 فيحتمل ان يكون الظن الذي يجوز ان العمل به ^{مضبوطا}
 يكون ناسيا من كتبنا بالظن ^{التي} العجيب او مطلقة ما ثبت
 حجة مطلقة بل نحن العمل بهذه الادلة ليس ^{الظن}
 بل عمل كلام من يوجب ان غاية العمل ^{التي} الاكتفاء بالظن ^{التي}
 في نية هذا الكلام الى ^{التي} العمل ^{التي} الثالث ^{التي}

الاختلافات

الاختلاف في اسباب الحج فصيل الكبار مع وقيل كتمه في انا
اضافه وعلى هذا لا يكون اعتداء على تعديل المدل وجه حلال
العلم بواقعة من قبله فحين يري العمل وهذا العلم بما لا يحل
عليك حصوله اذ المعدلين والمجايع ومن الكثرة والمجايع الشيخ
الطوسي وابن طاووس وابن الغضائري وغيرهم ليس فيهم في
عدد الكبار معلوما بل مع الشيخ بنوشق الخ من الكبار
كان خاصا واذا اجازة وروى عن بعض المتأخرين كالملا
واين ولو روى على بنوشق القوماء وايضا اعتبر بعض العلماء
في الحج والتعديل شأنا اعتبارا وعلى هذا لا يوجد حرج
يكون جميع رجال سنة معدلا لغيره بل عدلوا ايضا فعدل
المعدلين من غيرهم مع عدم معارضة حسب هذا ايضا
الثالث ما اورد الشيخ الفقيه بالله ولدين فقال ^{هنا} في الصلاة
انا فعلت في الشيخ الطوسي في العدالة واسترحا في هذا العلم
وكذا لا نعلم من غيرنا احدا بالرجال الا كشي الخاضع في غيرهم
فقبل تعديل العدالة في التعديل على تعديل ولدك وايضا

والرجال ينقلونها ان كان على خلاف الذهب ثم يجمع وحصلوا
والقديم يعملون روايتهم الصحاح مع انهم فيها الذين بالرواية
الرواية من موضع عبد الوهيد فاجابوا وهذا المشكلان لا
اعلم ان احدا قبل من نقل فيهما ان في كلامه وايضا العدالة
في نقل الملكة المحض من التي نقلها المشايخ من غير
اخبارها الشهاد لان الشهاد وبغيرها احد ليس محبوا في الحق
والعدالة في نقل الملكة المحض من التي نقلها المشايخ من غير
قبول فيها الشهاد فلا يصح على تعديل العدلين بناء على نقل
المشايخ وهذا الورود الفاضل لا يرد في ايضا قد
في عملان شهاد في فرع الفرع غير موع ولا قبل الامور الشاه
الواصل والشاهد الفرع مع ان شهاد في فرع الفرع وهذا
منع الباق والصادق عليه الشيوخ الطوسي والنجاشي في الكتب لم يلقوا الصحاح غير ما في الرواية
بل ولا اصحاب يوم وكذا ما مر عدم ملاقاتهم لم يرد في اصحاب يوم ولا في الرواية فلا
شهاد في الرواية في فرع الفرع غير ان في فرع الفرع فكيف يجوز النقل
في الفرع على شهادهم في الفرع والتعديل وهذا ايضا ما اورد

المورد المذكور في انما نقل ما يحفلوا به اشبه انهم في نسخة
غير معدلة وكذا ما يحصل العلم بان الشيوخ الذين وضعوا الرواية
المحسنة هو ذلك الشاهد غير موقف على العمل بالفرع في الفرع
ضعيف ما شهدوا في الفرع غير اعتبار نقل هذا الفرع في الفرع
بحيث يعتمد على الاحكام النجاشية من الاولين على ان لا يفتقر
للتعديل فانه من يملكه يكون علم الرجال من اجل انما في الفرع
تقدير العلم بان رجال الرواية القلائد في نقلات يحصل
صحيح سقوط ما عدا رجال السطرين فلا يمكن حصول العلم
بغير الحديث في الاصل من الفرع في الفرع فالحصول انهم في الفرع
فانهم لما وجدوا في الفرع كرو صاحب في الفرع في الفرع
الرواية في الفرع الطوسي في الفرع في الفرع في الفرع في الفرع
الحج في الفرع في الفرع في الفرع في الفرع في الفرع في الفرع
هو في الفرع في الفرع في الفرع في الفرع في الفرع في الفرع
ثم بعد ذلك في الفرع في الفرع في الفرع في الفرع في الفرع في الفرع
روي في الفرع في الفرع في الفرع في الفرع في الفرع في الفرع

في ذلك المصنفين على التمام بل قد مر في الفوائد على ذلك المصنفين
 الكتب في غير هذه الاصل على التمام بل قد مر في الفوائد على ذلك
 بل قد مر في هذه الكتب على ذلك المصنفين في غير هذه
 سليم في غير هذه الاصل على التمام بل قد مر في الفوائد على ذلك
 الاصل على التمام بل قد مر في الفوائد على ذلك المصنفين
 ما من مفصل لا يشاهد في الفوائد بل قد مر في الفوائد على ذلك
 وهذه الكتب المعتبرة في غير هذه الاصل على التمام بل قد مر في الفوائد على ذلك
 بها في الفوائد على التمام بل قد مر في الفوائد على ذلك المصنفين
 هذه لا يروى في غير هذه الاصل على التمام بل قد مر في الفوائد على ذلك
 فنقول اننا لما حصلنا العلم في غير هذه الاصل على التمام بل قد مر في الفوائد على ذلك
 ما عرفت من كتب معتدلة في غير هذه الاصل على التمام بل قد مر في الفوائد على ذلك
 الرجال في غير هذه الاصل على التمام بل قد مر في الفوائد على ذلك المصنفين
 به في غير هذه الاصل على التمام بل قد مر في الفوائد على ذلك المصنفين
 كتابه في غير هذه الاصل على التمام بل قد مر في الفوائد على ذلك المصنفين
 ولا شك في حصول الاصل على التمام بل قد مر في الفوائد على ذلك المصنفين

بأنه

على ذلك

عليها ذكر من كتب التمام بل قد مر في الفوائد على ذلك المصنفين
 سيجي في غير هذه الاصل على التمام بل قد مر في الفوائد على ذلك
 يكون اجابا في غير هذه الاصل على التمام بل قد مر في الفوائد على ذلك
 قال في المودع في غير هذه الاصل على التمام بل قد مر في الفوائد على ذلك
 الكتب في غير هذه الاصل على التمام بل قد مر في الفوائد على ذلك المصنفين
 اذ هو في غير هذه الاصل على التمام بل قد مر في الفوائد على ذلك المصنفين
 بحيث يعلم منهم في غير هذه الاصل على التمام بل قد مر في الفوائد على ذلك
 من غير المصنفين في غير هذه الاصل على التمام بل قد مر في الفوائد على ذلك
 في غير هذه الاصل على التمام بل قد مر في الفوائد على ذلك المصنفين
 الى العلم بالحوال في غير هذه الاصل على التمام بل قد مر في الفوائد على ذلك
 فطبع من حكاية هذا في غير هذه الاصل على التمام بل قد مر في الفوائد على ذلك
 سيجي اننا لما حصلنا العلم في غير هذه الاصل على التمام بل قد مر في الفوائد على ذلك
 الحديث في غير هذه الاصل على التمام بل قد مر في الفوائد على ذلك المصنفين
 الشارح في غير هذه الاصل على التمام بل قد مر في الفوائد على ذلك المصنفين
 بالاجاب في غير هذه الاصل على التمام بل قد مر في الفوائد على ذلك المصنفين

الشيخ والميرزا في العادة والمحقق والرازي من غيرهم واما
 الشارح فقد وجدنا في المطبوعين المتأخرين من المتأخرين
 يحصل عندهم جهل واحد على الآخر في انفسهم من جهة
 الرازي بخلاف ذلك ولما اصل ان المعلوم موجود في العلم
 الاجبار عند هذه المتأخرين في صورة التأخر في العلم
 باحدهما على مكان يتبع احدهما على الآخر في جهة حال الوجود
 او نحو من علوم بل المعلوم على السلف عدم العلم بهذا التفتن
 على حال الرواية ثم جعلنا يحصل به التجميع في صورة على التكاثر
 المذكورة مصادرة للضرورة انما يحصل التفتن في العلم
 بعدالة محقق الرواية وضبطه وبيانها فاما بعد التفتن
 لنا القطع بثبوت مثل طارقات في المقداد وادنى ربهما و
 نظر انهم و زلزلة و يدعي في جعل الرازي والقاضي في نظر انهم
 وجعل في راجع وصفا للرازي في النظر في نظر انهم في حال
 مكانه و يدعي الحكم بعدالة شخص لم يمتدحنا من جهة
 قول الرازي ولا على القول في رواية وعلى بعدالة مثل الشيخ في

العلم

الطريق السيد المرتضى والمحقق واما الم من هذا القبيل فانا
 قبل من حفظه كتب الرجال كان هذا العلم حاصل من
 العلماء ايام ولاقتلهم الى غير ذلك من القرائن فلا يكون
 من النكول المذكورة مدعاة الاحتجاج في العلم الرجال
 التفتن من جهة العلم ثم هذا العلم لا يحصل الا في قليل من
 الرواة غير احتجاب الاصول واما احتجاب الاصول فيمكن
 تحصيل هذا العلم في كثير منهم ثم تحصيل العلم بان الرجال
 بينهم وبين مصنف في الكتب الاربعة من شيوخ الاجاب
 بعضهم هذا الم ثم وجدنا حديثا ايضا فان بعض الرواة
 قدوة الاخبار من ائمة الاطهار عليهم السلام و منهم و احتجاب
 عنهم و بيانهم من الكذابين والمفتريين مثل فارس بن جهم
 القزويني والخطابي وغيرهم في زياد الميرزا بن محمد
 ونظر انهم و يشكروا ان العلم بمراديات هؤلاء الملقون
 الكذابين وان كانت موجودة في الكتب الاربعة الا ان يكون
 معتضدة باحدى القرائن المذكورة لا لا تعلم ان قد

زنيبا

كانوا يعملون باختيار هؤلاء وان كانت موصوفة في الاصول
 المعتمد فبحسب الحاجة الى معرفة احوال التميز من نفس بغيرها
 العمل برؤايتهم عزيزهم واعلم ان هذا شيئا اخر سوى
 العلوم المذكورة فلها من جنس في الاجتهاد اما بالترتيب
 او بالكلية الاول علم المتشاور لم يذكر الاكثر في العلوم
 وجعل بعضهم من المكملات بعد بعض العامة من الترتيب
 وهو المقبول على الترتيب في الذريعة وهو التمهيد
 في كتاب داء العالم والمتعلم ومن الشيخ احمد المتوجع
 في كتاب كتابه الطالبيين الثاني في البيان ولم يذكر في احد
 وبين علم المتشاور في النظرية والمكملات الا ابن جمهور فانه
 علم المتشاور من المكملات وسكت عن البيان وعلى ان
 احوال الانسان للجزئي انما علم فيه وهو من المكملات للعلوم
 العربية الثالث علم الديباج ولم احدا حذاه كونه الا ما نقل
 من الشيد الثاني في الكتاب المذكور وصاحب كتابه الطالبيين
 فانها اصل العلوم الثلاثة اجمع في ترتيبها الاجتهاد والعلوم

الاجل

توقف

توقف الاجتهاد على العلوم الثلاثة اما على تقدير صحة الترتيب
 فظاهر واما على تقدير عدم صحة الترتيب فلا ريب من صحة
 المبادىء لا يحتاج في هذه العلوم لان في هذه يبحث عن
 الزاوية على اصل المراد فان المتشاور علم يبحث في احوال
 بيانها من الكلام لمقتضى الحال كاحوال الانسان والجزئي
 المستلزم للعلوم المتعلقة بالفعل والفقه ولا يشاء
 والفصل والاصل والافعال والاطناء في المسألة و
 مباحث الفقه لا تشاء المتشاور الذي يذكر في كتابه
 والبيان علم يعرف به ايراد الحق الواحد بطرق مختلفة
 يتعلق بالفقه من احكام الحقيقة والبيان المذكور في
 كتب الاصول ايضا والديباج علم يعرف به وجوه حقائق
 الكلام وليس شيء من مباحثها يتوقف على الفقه بل
 ثبت تقدم الفقه على غيره ولا يقع على الفقه في باب
 الترتيب امكن القول بالاجتهاد الى هذه العلوم الثلاثة
 لعين الجزئي له في بعض الاحيان اذ فصاحة الكلام و

توقف

مما لا يعلم في مثل هذا الزمان لا يبرز العلوم المتقدمة وكذلك
 تقدم الكلام الذي فيه تأكيد وبالجملة على غيره وسجى الكلام
 على هذه الاسرار في باب التراجيح انشاء الله تعالى ولا شك في
 سلك هذه العلوم الثلاثة للجهل الرابع بعض ما يحتاج علم
 الحساب لا رتبة المتناسبات والمطابقين والمجسدين للمقابلة
 وهو ايضا سلك وليس على اما في الخرج في ظاهرها وما
 فلا تدل على على القسمة لا الحكم بانصال الشطرات اولا
 تحقيق اطراف التواني في بعض مناهل علم الحكم بان
 من اقرضى من هو من اخذ به وليس عليه بان كسيرة الترتيب
 قوله ان على سبعة الاضغطة العلم على سبعة الاضغطة
 ما ان يدرك في اقل القاصر بعض ما علم احببه
 يتعلق بكونه في الارض العلم بقا ويطالع بعض البلاد
 بعض ويتاخرها وكذا البعض مسائل العلوم مثل تحقيق
 الترتيباتية وشؤون يوم بالنبس الى بعض الامتيازات
 بعض مسائل الهندسية كالرباع بشكل العروس فيله الشا

بعض ما

بعض مسائل الطب كالاحتياج الى تحقيق القرن ونحوه
 العلوم محتاجا اليها لمعارضة لانها الاحتياج الى بعض
 كالعلم بالقرن والعين ونحوه للمناشاة من فروع الفقه طلبة
 الاكثر في الشرائع والقوانين لا يكاد يحصل العلم على الآحاد
 ومحاكمها بدون مبادرته فروع الفقه الشاسع العلم
 بمواضع الاجماع والاعمال في الامور العامة وهذا
 غير المتجوز منه وهذا العلم اما يحصل في هذا الزمان عظماء
 الكسبية لا سيما في القسمة ككتيب الشيخ والعلاقة ونحوها
 العاشر ان يكون له ملكة قوية وطبيعة مستقيمة يتكون بها
 من رولى نيا على قراءتها الكلية واقتناص الفروع
 من الاصول وليس هذا الشرط كذا في كلام جماعة من المصنفين
 وتحقيق المقام واللبس المتعلق اذا كان جاهلا ومفلسا
 معناه ولا يكون له مآزر ولا ازهر يربى ولا فروع في الفقه
 فلا يحتاج الحكم معناه والعمل به هذا الشرط بل يكون الشرايط
 الشائنة في العلم بالكلية لا يجوز محرمه في الامور العامة

منه على الفكر اذا اطلع لما ذكره المفسر في الاحتجاج الى اكثر من
 العلم بما سطره ان هذا الحديث من التفسير والفرق بالجملة
 التكميلية فيكون هذا هو معنى ما عندنا من المعارض
 الى الملكة المذكورة للبرهان وكذا العلم بالملك الذي لا ينفك
 كالحكم بوجوب العترة والحق الاصل وهذا الامر الذي
 ومنهم الموافقة والمخالفة ونحوها او بما جعلنا في
 بالمطالبة للصواب بهذا العلم العرفي والاحتجاج الى الملكة
 الحكم بغيره بما هو بين المفسر في كل المذكورة الدليل
 المعارض او لضعفه او لضعفه او لضعفه ذلك فلا يلزم بالاحتجاج
 انكر الملقن بضعفه ونحوه من معجم التفسير في الحديث
 حتى يحكم بغيره بما هو ظاهر او عدم اندراج في حكمه ببقائه
 الاحتجاج الى ما لم يأت به في نفسه وكذا في اندراج من
 من المآل لا يكتفي به الا مع ضرورة بعضنا في ايسر الاطراف
 غير الواجب الا ان يخرج من ذلك في نفسه وهو الواجب له
 يتم وكذلك الاحتجاج الخارج بغير السفر في احد الطرفين

لخاصة

لما سطره في القول او في السابق في نفسه وكذا في الاحتجاج
 لم يقدح في دفع الابعال وهو يقدر على ذلك لما لا يفي
 المستطاع في الاحتجاج وعدم اندراج فيه فاجب على
 من الكثرة بحيث لا يحدده ويحصره ومعظم الخلافات بين
 يرجع الى هذا واشتراك في العلم بهذا العلم ليعمل التمسك
 ليقوى فيه من يحتاج الى ملكة قوية وفهم قوي وطبع صفي
 الاحتجاج الى الحكم بان هذا الشيء الجزئي في هذا العلم
 في علمه على النظم والضعيفه والناشئة من المفسر
 المتكسر ويتبين ان خبر نفسه في الاستقامة في العلم
 وهذا كونه وتصديقه بما منهم باستقامة طبعه يحصل
 المحرم بغيره بما هو ظاهر او عدم اندراج في حكمه ببقائه
 في الاحكام التي هي من القليل وربما يفي بها في الاحتجاج
 شأنا من ذلك من جبره بذلك وهو محل ما لم يمتنع
 المحرم من ثمة ما باستقامه القرائن فان قلت اعتبار هذا
 التمسك يستلزم عدم العلم بوجوب التمسك والتالي ما لا فلا

المصلحة العامة من جهة يمكن ان

اما بيان الملازمة فلا بد للملكة المذكورة ان يكون من قبيل ان لا يكون
يتفقان في الاختلافات الطارئة فانه لا يتفقان في هذا
المرتب مجتهد ومصدق فانه لا يمكن تحصيل العلم بالاجتهاد
احد ولا مطلقا في الثاني فلا بد من التكاليف في هذا
الزمان دون العلم بالاجتهاد او غير المجتهد لا يجوز له
باعتقاده انه لا يجوز لغيره العمل بقوله لما مر من قوله على
اعتبار كل نظر من النظر المذكورة العمل بالحكام الشرعية
واضحا ان هذا الشرط يستلزم عدم وجوب الاجتهاد كفا
والثاني ما اظهره في الملازمة ان هذه الملكية امر متعلق
تعلقا لا يمكن ان يتغير وان كان يتغير في الجملة بالكتاب فانما في
جماعته لا يمكن تحصيل ما اطلعا على مقتضى النظر في
الجملة وان صرفوا العار هم في تحصيلها بل في هذا جماعته
لا يمكنهم الاختصاص بل في النظر بغيره الكمال التام
اليسع ضم ان هذه الملكية مما لا تحققها في كثير من
فالمعنى الاجتهاد واجبا عليهم والالزام التكليف بالادب

ولما اطلعا

واما بطلان الملازمة فمن بين قائل بوجوب العلم كالمصلحة
الذكر في قوله ما اعطانا من قبله من قائل بوجوب
العلم بالاجتهاد والواجب انما هو العلم بغيره لا بوجوب
ليس واجبا كفايا بالنسبة الى كل المكلفين بل بالنسبة الى
صاحب الملكية فعلى تقدير انشاءه لا يلزم الا ان صاحب الملكية
المذكورة لا نفعل انما هو التكليف احكام المكلف وقيل
الاجتهاد والامر بصاحب الملكية بغيره فان علم احكامه مكلف
بالاجتهاد ولعدم علمه بالامر بصاحب الملكية وايضا يلزم ان
قيل العبد وانما هو متعلق بالامر بوجوبه في تحقيق الواجب كفا
واضحا ان هذا المبدأ خلاف ما مر من ان العلم بغيره لا يلزم
والجواب الحق هو ان العلم بالاجتهاد امر متعلق بالملكية المذكورة
في مطلق المجتهد بل اعتبارا بها في المجتهد المطلق لما مر من العلم
بمقتضى الاول في الشبهة لنا مشروطة في مقتضى العلم بالامر
غير محتاج الى الملكية ولا احتياج اليها انما هو احكام العلم
التراجيح والاعراض الغير البينة او الجزاءات الغير البينة لا يرجع

تحت القواعد الكلية ونحو ذلك فان ادا العرف من الاستثناء
 والملكية الاستثناء وهذه الاشياء لا عرف ولا يحل اداها
 عدم الاحتياج الى استعمال هذه الاشياء ادا واد عدم
 الاحتياج في استعمال هذه الاشياء الى الملكية المذكورة
 فان ادا الاول فبطلانها عرفا كثيرا ما يقع الاحتياج
 الى العلم حال هذه الاشياء مثلا وباحتياج الى ان تعلم
 ان معنى قوله لا باكل منها عسر هل يظهر من ترجمتها
 اولا وهذا العلم لا يحصل الا بان تعلم هل هو من دجاج
 قوله عليه السلام اذ بلغ الماء كوامل الجبل شيئا الا وهو احتياج
 الى الملكية المذكورة وكذا احتياج الى ان تعلم ان الخارج
 متى كان في طريقه عدو لا يندفع الا باليه وهو تقدير على
 اعطاء ذلك المال هل هو داخل في المستطيع الى الخ
 اولا وكذا احتياج الى ان تعلم هل الدين الضيق يبطل
 الصلوة في اول الوقت اولا اذ ظاهرا ان القول يبطل
 يتوقف على تمام الدليل الدال على ان الامر انتهى وبالله التوفيق

من الضد الخامس القول بحجتها يستوقف على التفرع في الدليل المذكور
وكلاهما لا يتم بدون الملكية وشروطها المال الخارج اليها
الذين ان يحصى وان زاد وان اقل في عدم الاحتياج لاستعداد
مثل هذه المال الى الملكية المذكورة فيلزم من اجل ايدى
لا لا ينعى الملكية الاحكامها ما يتبين من ترجيح احد طرفي
هذه المال فلا ينصير العلم بالتقوى او بنبات في هذه
انما الملكية فسلم بالدليل على الاستغناء في هذا المقام
في مقابل الامر القطعي وتفصيل الجواب عن احدى طرفي الادلة
منع استلزام اعتبار الملكية المذكورة في الجملة والاطلاق
عدم العلم بوجوب المجتهد ما في الاجتهاد والعلم بالاحكام
التي هي من قبيل العلم الاول والقبضين المذكورين في
لم نكتبها في امان العلم فلهذا لا يلزم على هذه
ليس معتد به بل ولا يمتنع غاية القصر بل يمكن المباشرة
وباجابة الجامعة وقبارة العدلين المطلعين على ذلك
نفسه متضمنة الفتوى في جميع خلوص على ما قيل وغيره

المختصة على وجهان من معلوم ان صاحب الملكة وغير
 ذلك لا يوجب اشارة له في مسئلة عليهن وعدم انقباض الملكة
 المذكورة في غير انطوائها من مختلف لا يوجب عدم العلم
 لان المذهب الحنابلة يتكفل بان رد الفروع الى الاصول بحيث لا
 يقع الغلط من قبلها بل انما من انبثقت من المصنف كل ما من
 به احكام المذهب ولا يصلح عرض الثاني ايضا مع اللزوم
 والبيان الذي ذكره لم يكون الا على نفى الوجوه الكفاية ^{مطلق}
 الاجتهاد اذ قد عرفت ان عدم اصدار الملكة المذكورة
 العلم بالاحكام التي هي من قبيل القسم الاول من القسمين ^{الذين}
 اتفاقا فان قلت فهل الاجتهاد في الاحكام التي هي من قبيل القسم
 الثاني واجبة فلا قلت يمكن ان يوافقوا في كفاية ما بالقبلة
 صاحب الملكة قوله من التكليف اعلام المكلف وقيل ^{لا}
 لا يتبرر صاحب الملكة من غير الاشارة قلنا قبل الاجتهاد في ^{العلم}
 من الاحكام وبعد الاجتهاد في القسم الاول يثبت صاحب الملكة ^{عن}
 غير ما حدوا طرق المذكورة سابقا ولا يلزم تانيهما لعدم ^{العلم}

علم النسيب

عدم التبيين قبل الاجتهاد في القسم الاول من الاحكام مستلزم
 تفصيلهم من ترك الاجتهاد بالكلية وعدم تحقيق التبيين ^{المع}
 بقصر وابتداء الفحص عن طريقهم انما هي تانيه الكل
 والاجتهاد بالكلية فاعلم وقال ولا تأمروا بميراث الاسترار ^{في}
 الذي علم من الروايات ان طلب العلم في غير ما على كل مسلم
 في كل وقت بقدر ما يحتاج اليه في ذلك الوقت لا يحتاج
 طلب العلم بكل ما يحتاج اليه الا انه كالتام لا العامة ^{هي}
 منضبط بالنبش في الاجتهاد والتكليف في غير المنضبط ^{في}
 تقرير في الاصول في تحقيق التماس بل يفهم من الروايات ان علم
 الرعية بجميع ذلك من المحالات انتهى ثم وتنبه فدل على المدق
 مؤلا لا محذورين الاسترار في انكار الاجتهاد ^{المجهول}
 فيما يكون لا ظنيا واحكاما كما في قطع الامر من الافتراء
 والتمس النبوية لا يجوز العمل بها الا بعد تحقق ما يوافقها
 في كلام المتن الظاهر واجبا والتمس الظاهر كلها ^{في}
 لما مر من الوجوه وجوبا ولا ان استرار كون المجهول في ظن ^{العلم}

المع

في كلام الفاعلة والعلامة وقيل مرصها بانها لا تكون ما لم يكن
الظن في تعريفها الاجتهاد وقطعية الاحكام لا ينافي صحة
مع انفي الحقيقة واجمع الى ذلك لفظيها بانها لا تسمى قطعية
صدورها عن اكلها من المعصوم وقدر الكلام خبره وتعليم
لا ينفك قطعية الحكم بل لا يبلغ دلالة الاخبار على جميعها
لبنسبتهما من مرتبة القطع وهو في غاية الظهور وايضا
شنع على الكفر فعلمنا قدر الله واحم باهم كانوا يفتقروا
بجوارهم من خبره ليل وان قد مرقتان كثيرا من الكلام
من قبل القول من العلة البينة بالمال والدليل من
قبل الجزئيات والافراد الغير البينة الفرعية ونحو ذلك
ولما كان العلم بانها من هذه الفروع في اصولها يحتاج الى
وقادة وغرابة فتادة تحصل لبعض دون البعض بحسن
لوح لا تحصل له الظن على حصيلته في بانه ففتح العلم
الغالب حينئذ ليل ان لا يباينهم ان القول بغير التعبد
بالعمل الى سورة حسنة في الصلوة قول بالحكم الترخيص

دليل لا يضرب له على ذلك العجوب وهو الملائكة وقيل
استفاد من الضريح من جيب قلبه سورة كاملة ولا يحق
الكاملة لا مع الفصل المذكور لان البسطة لما كانت
لا يصح ان لا الفصل والفرق ان يتناول الحقيقة كلها
ولجنته الى احواله ليل الذي هو اجتهاد لا ينافي صحتها
يا متابع الفلظ والخطاء عليهم واعين المعصوم لا يفتقروا
السو والخطا واحده العقلية لا يجهل القول في الاحكام
التعريفية من دليل ومعلوم ان دالة الشرح منصوص
فقط الشبهة كلام كما هو جارية في جميع كتب الاموال في الفقه
والحديث الصحيح والاجماع الذي علم دخول المعصوم في الولاية
العقلية التي قدر الكلام فيها والفتاوى الى الجنته الى
العقلية وهي اختصاصها باقسام المفهوم قليلة في كلامهم
المعظم من قبل الجزئيات المتدريج تحت اصولها التي لا
يمكن رجوعها الى احواله الولاية العقلية ولا دلالة عند معظم
الفاصلة ايضا منقصة في انشاها منصوص من دليل ومحتاج

حيفت فيهم انكوا اولون بالذي ليسون باحباب الاري
 القاهرات اما العمل والاحسان والمصالح المرسلة اذ لا
 يتصور عنهما كيف يفهم من علمه في غاية العقل ^{مستطوع}
 فعبثا كالمفيد والمرفعي في النسخ الطوسي في الامتنع و
 الحقير لم لا يتبع جميع المتأخرين كما ناول في الاحكام
 الشريفة بالمعول اكثر العايات ايضا فان القساوي المذكورة في
 كتب العلامة والحقير يجزمها من المتأخرين في ما يحلونها
 كتب النسخ الطوسي في نظر انكوا اولون في عقل واراد الجليل في
 الرخص فيهم كما هو مذكور في كتاب الاستدلال فقد نقل في خلا
 والعلامة من رحمة يعلم باق تاويل هو العايات ايضا وذكر
 ان التبدل الثاني وحصله نقل في شرح الشرح والعلامة
 قال في القواعد في مسألة افيت بهذا مجز وريم ^{جد}
 في نصها وان انا اقول حاشا انكوا اولون في العايات
 بل هو لا يفي فضل ومع وقد تصحى ملول في الشرح
 الاول كتاب البركات فما وجد من متعلقين الا ان هذا

القواعد

القواعد هامة وليكن العلامة ياروي في كتاب الامور والاعمال
 المروية في كتاب الاستدلال في العلم والقبول المقتضى العلم و
 الاستدلال في علمه في الاري الذي اجول في الاشياء من الحنفية
 ثم نقل الشيد في النسخ في كتاب العلم المذكور انكوا اولون
 مسألة ولست اعرف في هذه المسألة والمختومة ^{فيها}
 ولا العلامة وانما من المتأخرين في ما يحلونها
 بالاجتهاد هو الاستدلال في العايات فانكوا اولون في
 هذه المسألة يجزم في نظر الانسان في ملكه كيف شاء ^{لا}
 العايات في علمه في نظر وقد وجدت مواضع باعد من هذا
 العلامة في نظر في العايات فانكوا اولون في العايات فانكوا
 يجوز في الزرع والجزية في العلم فانكوا اولون في العايات ^{عليها}
 ان هذا الحكم متعلق بهذا الحكم ^{عليها} وان هذا الحكم متعلق
 في هذا الحكم ^{عليها} في العلم فانكوا اولون في العايات فانكوا
 الخاص فانكوا اولون في العلم فانكوا اولون في العايات فانكوا
 مع العلم فانكوا اولون في العلم فانكوا اولون في العايات فانكوا

الاشياء بالاولى العينية التي ليست مجتمعة في النوع ولا يعلم من ذلك
انهم كانوا يكفون في فردية العلم وانما راجع الجزئي بالعلم
يصح العلم مع انه يمكن الاستدلال على العلم وعلى هذا
ابعدنا ما يستلزم على حجة جزئية واحدة كالافتقار ايضا الى
في بحثنا عما دينا ان الفاضل المدقق قد بينا ان العلم
هو علمنا هذا ما دون اصول قد بينا ان العلم كان عند
ذكرها في باب اخر جوابا لسؤالنا ووجهه بين من
جامع البرهان على الصانع على ان احد ما عندهم
سالم على علمه على العلم قال انما علينا ان نلقى العلم بالعلم
وعلمكم ان تعلموا اننا في احد من هذه في نضطر الى العلم
على العلم قال علينا انما انما العلم بالعلم عليكم التفرع
هذه الخديش المصححين يدان على العلم في العلم
الاصح وظاهره ان من من العلم في العلم في العلم
الى الجزئيات ولا في مطلقا بل في صفة التفرع الى
والعلم الى الافراد المقتضى مطلقا او كنه محتمل فاعلم

الاجتهاد لا يطلق على استدلالات الاحكام من اولاد التسمية
مطلوع على العلم الذي هو القياس وهذا المطلق كان سنا
والقديم قال الشيخ الطوسي في بحثنا ايضا المعنى كتاب العلم
ان جملة الخلق الذين هم اولاد العلم والقياس والاجتهاد
باجزاء واحدة ويخرج العلم والمقاييس من اجزاء علمية
ثم قال انما انما سنا ذلك وذكرنا اننا لم نكتب من ذلك
التفرع في ان الاجتهاد الذي ذكره الشيخ اولاد التفرع
ما المعنى المقارن في الاجتهاد كونه من اجزاء اولاد التفرع
وكما ان الذي ذكره في الاجتهاد هو ان اجزاء الاحكام
تغير في ظهور اولاد او انما الاحكام التسمية بالعلم
الامارات والقانون في المجموع آخره وفي الفتا
من فرق بين القياس والاجتهاد وجعل القياس من العلم
يقاس عليه وجعل الاجتهاد من العلم يقاس به اصل الاجتهاد
وظل القيد وفيه اختلافات واخره في الجزئيات في العلم
القياس والاجتهاد وجعل الاجتهاد العلم من اولاد العلم

قال صريح عندنا انما من المذهب بالاجتهاد في اصول الدين
الغير في اصول الامارات والفقهاء عندنا اصل كلامه
ظاهر ايضا في اجتهاد في كلامه ليس عنده المعروف وقد
ثم الاجتهاد في بعض الاخبار وهو هذا المعنى ان في كتاب
هذا هو الباعث في كتاب الاجتهاد في اصول الدين المذكور وهو
ثاني من اربعة اشياء للفقهاء في اجتهادهم ومستنداتهم
جماعة من المجتهدين في شمس الدين في اصول الدين على مقدمة
منه في الشيعة يتكلم لصلوة الجماعة والجماعة
جملة العلم على قدم العلم بان جملة على هذا الزمان
على الدنيا وهو من عدم اذ عمل بعض المجتهدين بنحو رايه
او فلفظ في بعض الاحكام على تقدير ان لا يوجد في الاجتهاد
اي العلم بالاحكام على اربعة النقصان وهو من اربعة اشياء
ووجوب اربعة له بان لا تكون الاجتهاد في اجتهاد في اصول الدين
والاجتهاد في وقف على الملك المذكور انما ان هذه الاحاد
والاجتهاد كان يعمل بها في عمل الاجتهاد في كل من اجتهاد في

من اصول الدين والاعطاء وانكار ذلك مكافاة ولم ينقل عن احد من
علماء الدين الا انكار على احد الشيعة وهذا مما يوجب القطع
العمل عندنا مما يوجب القطع بجواز العمل بالكل في اجتهاد في
على ما ذكره وجوبه بانك قد عرفت وجوب الاجتهاد في الشريعة
المذكورة في هذه الاعصار دون غير الاجتهاد في اصول الدين
او الاجتهاد في الملك المذكور المذكورة فانه هو العمل بالوفاق
البيضة الزموم وبلا فاعلم ان البيضة الزموم في ذلك
العمل بما طبق في الاخبار وسد ذلك بابا المرجحة والذي هو
مرحبا بالسلف في علم هذه الاخبار وسد ذلك بابا المرجحة
واما العمل بالوفاق في الاجتهاد في البيضة فلا يعلم من العلم
بها بدون الملك بل هو بدون الملك لان فان قلت فعلى
ذكرت لمن الاستفتاء من الملك للعمل بالملك في المرجحة
للأخبار ولو كان لها معارضة قد عرفت ان ذلك فلت المعلوم
السلف العلم ما مع من الاخبار والعمدة من غير النقصان
ولا يلزم من الاستفتاء من الملك بعد ذلك العلم على ما عرفت

سائلين في قولهم انما هو من كلامهم

لهذا اباد به بيان في بحث التراجع انما له ثلثان قلت الجوز
العمل الامام المولود من الصبي لا لان الوانم ولا لان العنق
ان كانت طينة فلا يجوز العمل بها لانه الدالة على
عمله الظن بقوله عليه السلام وهذا داخل فيما
تعملون فيجب التوقف فيه وان كانت قطعة فلا يجوز
ايضا لاحتمال قصر الحكم على الاحتياج في الحكم بل من
او يفر من دليل ونظر فان يجوز اهل الاحتياج
عام لمن تمكن من قلة الدليل على ان يكون مثله اهل
يقولون يحكي على الولي منع الطفل من كتابة القرآن
ولو كان مميذا متوجيا لقوله تعالى لا يحسنه الا الطاعة
والطفل لما لم يكن وضوءه شرعا لم يكن ارضا للقد
فهو محدث والحديث لا يجوز له من كتابته القرآن
واما الحديث فممنوع والمنع في الطفل يتناول بولي وقص
بعد قطعت جميع المقدمات لم لا يكون المنع مقصورا على
علمه ونسجه ناسه ونظرو دليل في الطفل المنع من كل

والعرف

والعرف قاض بذلك قلت قد مر انه يحصل القطع بقاء
الحكم بالافادة والاعوان المعين البينة اذا قطع بالانحرف
العنق برة وايضا الحيزان المذكوران المفتوران من المراسل
على ذلك وايضا لم ير له العلم او فعلا لا يعلم العلم
بحر وحكم الحكم على افاده كراهة ومحدث من علم وهناك
ابن سلم الحكم ويؤثر في جيل الجاهل والمفضل من اهل العلم
من اهل النظر والاستدلال وايضا كان لا يميز علمهم
كثير ما يتداولون على حكم كآية ويبدلون على الاندراج
كما لا يخفى على المستمع فلا يكون الحكم مقصورا على اهل العلم
البينة للعدم والافاد البينة الغزيرة فتأمل وقد
يتبدل الخصم ايضا بان مضى المكش لا يرد بعد محرم
يجوز اهل العلم بالحدود من غير توقف على ملكة او غيرها
مؤيد فيهم الحديث فيكون ايضا باطلا اما المراسل
فادون باجمعتين با بوجه صحيح في اول الامر لا يخفى من القصة
وضع هذا الكتاب اياه لان يرجع اليه في كل ما فيه من

الفقيه عنده وهو صريح في ان المصلحة التي يجب العلم بها
 على تقدير حصول الفقيه والمجتهد عند علمه على العمل بانها
 هذا الكتاب لا يثبت عدم حصول الفقيه وكذا ثقة الامام
 صرح في اول الكافي بان كتابه يكتب في العلم ويرجع اليه
 المستند وباحد من من يعرف علم الدين والعمل في هذا
 ظ في جواز رجوع كل تعلم ويريد العلم الدين الى هذا
 صريح في توقف على شرط وكذا في المصداق في قوله
 الاستنباط ان تدبر كتابا يصح ان يكون قد خيرا
 يعني اليه المتدبر في تفقه به والمتدبر في تدبره والتمسك
 في تحريمه وفي قوله التذرع ايضا لما قيل في الكتاب
 المذكور من كثرة النفع للتدبر في الرفع في العلم في
 المبتدئ لا يكون مستحبا للشرائط المذكورة العمل الا
 سيما الملكة فلهذا غاية ما يلزم من كلامه انه يحرم
 يجوز العمل على طبق الاخبار وقد لا يتبين المرجح لكل
 فاهم الحديث سواء كان مجمعا للشرائط الاخرى ولا يكون

اعتبار الشرط

مدم اعتبار الشرط في الاخرى الملكة في العلم والاعمال في العلم والاعمال
 للاحكام الشرعية ما علم **الحكم الرابع** في التقليد وهو يتوقف
 قوله في غير الشرط من غير حجة ولا دليل يثبت في الفقه الذي
 من بعد الشرط المذكور في العلم المذكور ان يكون مؤثقا
 ويكون حصول هذه الشروط في العلم ما يقتضيه الشرط في العلم
 ان يمكن العلم في وقت واحد او في اوقات متفرقة او بالقرائن
 المتغيرة للعلم او شيئا مما لا بد من العلم في كل وقت
 المتأخر بل يجوز العلم بالرواية عنه في جواز العلم بالزمان
 من المجتهد المستند على نقل قال المبتدئ الثاني في كتابه في
 العلم والتعلم وفي جواز تقليد المجتهد المستند مع وجود العلم
 للجهول او قال ايضا عندهم جواز مطلقات ان لا يذهب في وقت
 موت احكامها ولهذا يستند بها لعدم في العلم والاعمال في كل
 موت الشاهد قبل الحكم بفتح الحكم فيها في جواز تقليد الشاهد
 لا يجوز مطلقا في الشرط صلب الموت وهذا هو المشهور
 احتياجا خصوصا في الشاخرين منهم بل لا تعلم في ان جواز تقليد

وهو

اليت من كثره ما لا يتم الاية ميت تغير فتره في مسئلة واحدة و
 احكام التغير يستغنى عن العلم بالامر ان لا الال التقيد كما كانت
 لم تكن حجية الا باعتبار النظر في اصل معنا وهذا الطريق يفسد
 بعد الموت فيبقى الحكم على ما هو السيد فيخرج عن غير معتبر في
 وآمر وهذا الوجه الفاضل المدقق من محمد باقر الداماد في
 شارع النجاة يعتبر ما زاد من عدمه يمكن ظهور خطا
 فلا يمكن القول باصالة لزوم اتباع طائفة في هذا الموضوع ان
 الموضع معتبر في الاستصحاب في الجواب بعد تسليم ذوالا
 والعلوم القائمة بالنفس المتألفة بعد الموت منع حلوا الحكم
 عن السند وهو هذا العلم المتنازع فيه فانا نقول اذا حصل
 المحجة العلم والنظر بالحكم الشرعي من دليل اقرب من جعل
 فلم لا يجوز العلم بذلك الحكم الذي يقتضي وجوبه من موثقه
 يكفي لسند ذلك الحكم النسبة الى الفاعل هذا السابق المتقن
 مع عدم العلم بالامر في وجوبه لا بد لبقية من دليل وجوب
 لعدم بقاء العلم المحجة الى صاحب حمل التقلد والمسئلة غائبة

عدم العلم فيلحقه فتره وهو ما اصله هنا بحال العلم واحكام
 خطا القول في غير هذا في الحق فاحذف هذه الوجوه فاما
 العالم والمحجة المذكورة للعلم في كلام الاصحاب على اصل
 وتغيره لا يستلزم ان يكون قد زال ويمكن الاحتجاج له بان التقلد
 انما صالح للاجماع المتقول سابقا ولزوم المرجح المتبدل
 يتكليف الخلق بالاجتهاد وكلا الوجهين لا يصحح وليا في محل النزاع
 لان صورة حكاية الاجماع صريحة في الاختصاص والتقلد
 والمرجع والعرضين فبان يتبين في التقلد في الجملة
 القول بالمجاز في دليل المدعي على اصوله لان المسئلة اعم
 وقرن العام فيهما الرجوع الى فتوى المجتهد مع القائل
 ان كان ميتا فالرجوع الى فتواه فيها دونها هو وان كان
 قائما فيها والعمل بفتاوى الموت في غيرها بعد الاحتياط
 على انما الخلف لما يظهر اتفاقا على انما على الرجوع الى
 فتوى الميت مع جود المجتهد الحي في ذلك حتى اجماع في مجاز
 بعض الاصحاب انهم كلامه على المقام والمجواب وجوبه

منهم النسخ التقليدي على علم الظن بل هو مخفى في الأصل
 ان المسوخ لم يزل تقليداً على يد الاووية لا غير من اصحاب الدين
 ذكرهما وكيف يمكن دعوى الجماع مع مخالفة كثير من اصحاب
 وقد نسب المنع من التقليد مطلقاً الشبهة المذكورة الى
 قدما اصحابنا وفقها حلي كلام الكليني في اول الكافي
 في منع التقليد مطلقاً حيث جعل التخليف من طلب العلم
 واليقين ونوع التقليد الاحتياط مع ابن خرفق في كتاب
 غيبة الدواعي بعينه الاجتهاد وعدم حمل التقليد
 حبل فائدة رجوع العام الى العلماء المطلق على مواضع الجماع
 ليعلموا ايضا العلم بغير قول المعصوم او غيره من
 هذه المناهل الاصولية التي لم يعدم الكلام فيها في علم المعصوم
 غير ممكن المصروفان هذه المناهل من كونه في كتاب الملة
 ومنها من غير تكليف على العلم بالاجماع الذي يكون محجة عندنا
 مع انه روي في المتن في تيجان يونس عن عبد الله بن محمد بن الفضل
 شاذان عن ابي عبد الله في خلافه قال كنت مرعباً فدخل

في كتاب قدما اصحابنا بل غير
 مذكورة ١

الوجه

ابو جعفر عليه السلام في رواية في موضعها واعندنا في كتاب يوم وليلة
 فبعد ان يفتي في رواية في موضعها واعندنا في كتاب يوم وليلة
 يقول روى عن يونس وروى عن يونس وروى عن يونس وروى عن يونس
 ان انكناك في كتاب القس في حبل قس في كتاب يوم وليلة
 على تقليد يونس وروى عن يونس وروى عن يونس وروى عن يونس
 القسم ان ابا جعفر عليه السلام في كتاب يوم وليلة الذي
 الف يونس عن عبد الله بن محمد بن الفضل في كتاب يوم وليلة
 كذا في هذا في يونس وروى عن يونس وروى عن يونس وروى عن يونس
 الى كتاب يوم وليلة في كتاب يوم وليلة في كتاب يوم وليلة
 من غير ان العلم في كتاب يوم وليلة في كتاب يوم وليلة
 فتاوى ابي عبد الله وروى عن يونس وروى عن يونس وروى عن يونس
 وان كان من كتاب يوم وليلة في كتاب يوم وليلة في كتاب يوم وليلة
 حماد بن الفضل في كتاب يوم وليلة في كتاب يوم وليلة في كتاب يوم وليلة
 في كتاب يوم وليلة في كتاب يوم وليلة في كتاب يوم وليلة في كتاب يوم وليلة
 شاذان واما ما في كتاب يوم وليلة في كتاب يوم وليلة في كتاب يوم وليلة

ما ذكره الكندي في زعمهم لكن تخصيص الحق واخراج الشجاج
 الى دليل ولا يكفي ان قطع العرصة قبل الاجابة لان دفاع
 بتقليد الميت ايضا الثالث ان قوله لا ان المسئلة اجنبية
 وفرض للمعا والرجوع فيها الى المجتهد ممتنع لان المسئلة
 يمكن تحصيل القطع فيها فان الانسان اذا علم ان جواز
 استفتاء المفتي المجتهد انما هو لا يجوز احكام الله
 بحصول القطع بان جواز المجتهد وسوءه لا يحتمل ان يكون
 مؤثرا في ذلك وعلى تقدير عدم اسكان تحصيل القطع فلا
 مشك في اكتفاء الظواهر وان شراط القطع في الاعتراف
 مني على اسكان كما هو جازي ويحكم به اليدين والعين اعتبارا
 المفتي على ظنة في المطالب الاصولية التي يفتي فيها على الظن
 بشي كما لا اعتبار على الظن في الفروع حيث انه مشروط
 الاجابة وعلى تقدير تسليم كون المسئلة اجنبية فلا
 ان فرض للمعا والرجوع فيها الى المجتهد فانه يفتي على ان شاء
 يقول على اصولنا من عدم صحة تجوز الاجابة وقد عرفت

وحديثك الاجساد وهذه المسئلة ثم الرجوع الى فتاوى الامرات
 في بغير احكامه الرابع ان قوله وسر القائل بالمجوز ان كان
 ميتا فالرجوع الى فتاوى فيها وخطاها وان كان حيا فالتا
 فيها والعل فيها وفي الموتى فيها مبيد من الاعتبار
 الآخر من صحيح ولا يصح بتقليد مجتهد في هذه المسئلة
 وتقليد المفتي في غيرها او ممتنع لا كما لا يبعد في مثل هذه
 المقامات البرهانية الخامس ان قوله مخالف للظاهر
 اتفاق على اننا الى آخره فانه لو تحقق اجماع شرعي ممتنع
 البت مع وجود الحق لاستقيم التعويل الذي ذكره فان
 والفرج والمريد فان يتبع في التقليد في العلة كما
 فان مراد المستدلل المنع من تقليد الميت عند وجود المجتهد
 والا فلا يندفع العذر لا بتقليد الميت كما لا يخفى وكذلك عرفت
 عدم تحقق اجماع في مثل هذه المسائل الاصولية وبما
 المسئلة واقول الذي يخرج في الغاية هذه المسئلة ان
 من حاله انه لا يفتي في المسائل الا بظواهر الادلة صراحة

المعجزة كما في غيره من غيرهما من القدر ما يجوز فقل هو حيا كان أو ميتا
 ولا يتفاوت حينه وموته في قضاويه وأما من يعلم من حاله
 كمن يعلم بالعلم الغني المينر فلا فرق بين حياته وموته في العلم ^{الذي}
 فيشكل فقل هو حيا كان أو ميتا فإن من يتبع وجهه ^{كثرة}
 اختلاف العقول في هذه الأحكام يعلم أن قليل المطلقة هذه
 الأحكام قليل مع أن شرط صحة التقليد هذه المطلقة الشر
 أن مقتضاها هذه الأحكام لا لم يوجد فيها نص صريح كقولها
 يشبه فيها النظر بالقطعي وبما يشبهه في الحال فيقوم جوابها ^{فيها}
 على مطلق النظر فيها فيكون فيها الاختلاف في هذا قطعا يصح في
 مقتضات هذا الصريح قد عرفنا أنه لا يصح بل مقتضىه ينطأ
 إلى منه وبطلان معجزة الاختلاف الواقع في القسم الأول ^{فانه}
 يرجع إلى اختلاف الخيارات فان قلت على هذا يبطل جواب ^{عقلا}
 الجهد أيضا على اعتقاده وهذا العلم الثاني قلت لا يلزم ^{لكن}
 لأننا حصل الجزم بالذمم والمزني يحصل الجزم ^{لكن}
 الشرع في الحكم المقطوع به غير معتق فامل إذا عرفت ^{هنا}

يعلم

فلا

فألا في الإحاطة بالحق المتكبر من عدم العبادات ان لا يعتقد ^{هنا}
 لتقريب القسام من الفقهاء لا بعد العلم من على الأحداث بل ^{لكن}
 فكيف فيها كان حوطا يتبع حكمها من متغيريها ^{الذي}
 بطلان صلوة من لم يكن عبدا ولا معتقدا لم يجوز فقل هو
 وكذا في الصلوة من العبادات ولا يرى إطلاق ذلك ^{لكن}
 بل لا يصح ذلك الحكم وهو الأول من حيث طرفة العباد ^{لكن}
 يحصل الصلوة على كل تقدير يرجع لا وجه للقول ببطلان تلك ^{لكن}
 كبرياء وكف جميع ما يحتمل أن يكون مبطلا وقافي ^{لكن}
 في تلك الصلوة أيضا كالإيمان بجميع ما يحتمل أن يكون تركه
 مبطلا وترك جميع ما يحتمل أن يكون فعله مبطلا بحيث ^{لكن}
 له القطع بعينه صلوة على كل تقدير فان قلت هذا لا يتأق
 في الصلوة لأن الأفعال المحملة للجواب بالذم في السورة ^{لكن}
 وهو ما ان وقت على وجه الجواب بطلت الصلوة على ^{لكن}
 نسيها وكذا العكس فلو علم بطلان ذلك في بطلان ^{لكن}
 ما يقع بعينه اجرائها الواجب على وجه الذم بالعكس ^{لكن}

نية القربة فانه كذا في اصفاء خلاف الواقع وليس الذي شغلنا
 بنفس الصلوة وايضا من اجل اننا بل ولا يصحنا بالادوية ^{بغير}
 وعلى تقدير تسليم فيكون عدم نية الوجوب في مثل تلك الاعمال
 بل لا قصار على قصد القربة وتكون مشغولا بالصلوة اذ لا
 دليل على تعيين نية الوجوب في فعلها اصيل اجزاء الصلوة وهذا
 لم يذهب اليه احد من العلماء وان ذهب البعض الى بطلان نية
 الوجوب الخالف الواقع ولذا لم يذهب احد الى بطلان صلوة تلك
 على الوجوب في اجزاء الصلوة مع انهم يثبتون القول بالبطلان في
 على تقدير جرحه في اجزائها فان راجع هذا في امر السيد ^{عليه}
 انه لا يعتبر نية الوجوب في اجزاء الصلوة ثم ان الصلوة على الوجوب
 المذكور في تصحيح القول ببطلان صلوة روجبه الثانية
 لوقوعت العبادة موافقة لحكم الشارع في فعلها فافق
 بينة القربة مثلا من صلوة وتلك قرادة النورة في الصلوة ^{محمود}
 تقليد من ليس للعلم فلا يمكن الجهد المقصد استصحاب ^{السورة}
 الحكم ببطلان تلك الصلوة اذ ليس الذي قصد متعلقا ^{بصلوة}

ذلك الصلوة في غير ذلك كما هو على هذا فلا يمكن الحكم ببطلان
 صلوة من كانت صلوة موافقة لنية الشارع لا بغير علم العلم
 به او لقوله ارجا الى الفقه المتعديين منها وان لم يكن ذلك
 الصلوة المتعدية المشابهة بحسب الظن بوجهين يتناقضان
 القربة قال القائل في الوجوب اعمق من انما امره لا بد من نية
 قول الملائكة في الارشاد ونحوه وجوب معرفة واجزاء الصلوة
 آخر اعلم ان الذي يقتضيه الشرع المسئلة لا اصل ^{الوجوب}
 على التفصيل والتحقيق المذكور في الشرع وغيره والظاهر
 كبحر الفصل على ما هو المأمور في الاجزاء واثارة اليك ^{البيان}
 وشكفت على انما له ايضا خلاصا في مسائل الحج والظا ^{هم}
 ان القربة لتمامها على ان لا يبطل المستفاد من الادلة ولما كان
 على وجه الوجوب فانه غير معلوم انه داخل في الوجوب ^{على}
 بل الظاهر من ذلك انما هو دليل بان فعل الواجب ^{محمود}
 موقوف على المعرفة والعلم بنية ما في المأمور ^{على}
 فيبقى بعد ذلك التكليف على تقدير تسليم الوجوب ^{بطلان}

على قدره من خصصه الجاهل والناقل من جوده وعلو
 اخذ به دليل مع كون وتلخيص ذلك وكذا القتل لا يجوز
 تقبله ولا خفاء في صحة العلم الذي يهتبه سيما بالنسبة
 القاتل والامتناع في اولى البصوغ فانهم كيف يفر من الجحود
 عدل القتل والوساطة مع انهم ما يعرفون العدالة ومنهم
 اياها واخذ من منفع العلم عدالتهم ومعرفة العدالة ما ^{يجب}
 غالباً الا بمعرفة الحركات والواجبات وهم الذين ما حصلوا شيئاً
 وليس بمعلوم لهم العمل بالاشباع وان كان عدل مع عدم
 معرفتهم حقيقة العدالة بل لا بد من العلم ولا بالمعاشرة ^{بمنهم}
 ذلك كالدليل لا يخفى صيرته مع عدم الجواب على هذا
 الصنيع على الظاهر بل بعد ايضا عدم العلم بالتكليف
 نعم بغيره من المصوغ في بعض التكليف ولكن قد يكون ذلك
 اعم والظاهر ان لا دليل الا ان يكون اجماعاً وهو فيها
 معاد الى ان يكون في الامور التي لا يطلبون كيف كان ^{بذلك}
 ضمني اهل وتقليد كل كمال الى الشارة وعند نقل الامور

عن المولى

على السيف بل انما يتقرب من جوده الاعتقاد وضل سيرة الامور
 ومثل قتلهم انهم على ذلك والى الجواب مع ان القتل مع عدم
 اشتراط العلم لا يخفى كمن قال في الواجبات وقوله الحركات
 المستحبات وكذا سكوتهم بل في بعض الواجبات في ذلك
 والجواب على من قوي على ذلك من الامور الكثيرة وان كان كذا
 من ادلة الاجماع فينبغي ان لا يخفى ان كل واحد من
 الوجوب على ما لا يمكن من العلم على الوجه الذي وطى الى العلم
 انهم لا يعلمون جوب القصد من الفعل والاشارة والجماع
 ولكن على ان يعرف العلم بتأصيل ذلك الحق في الاحتياط
 استلقت اشارة كل واحد على المساعدة كواضحة ^{التي}
 بين الامور والتكليف والاشارة في الاصول بحسب الوضوح
 الحق وان يكون في تلك الحالة العبادة المتميزة بالقرينة من غيرها
 الامور والحجج على غير الواجب بجميع الصفات الثبوتية
 والسلبية والنسبة والاشارة وجميع احوال الغير ويوم القيمة ^{بذلك}
 الايمان لا يقتضي بشي من الواجبات او حركاته والاشارة في الجملة

الشهادته وبالرياسة وبالاعلان على كل واحد منكم
 علم منكم من بالقرينة ويلزم اعتقادنا بالذكوات في
 الجملة هذا هو فقد استغنى بها من كلام منسوب اليه
 افضل العلماء وصدر الحكيم نصير الحق والقرينة ومن
 الفرق الناجية بالبراهين العقلية والتقليدية على حقيقته
 من جهة الشيعة لا يخفى غير نفعة له معاوله الذي يبره
 لسمع من خاتم الرسالة وآله الامناء الامنة عليهم السلام
 يؤيدهم القرينة السهلة السهلة ان البنية التي ما كانت
 الا والديها مع قوتها متعبد بالدين التي تكفي
 اذا بليت شعرا على جميع ما يجب فيها من المحققين
 ما هو المشهور عند الاصحاب مع انما تعرف بها فليكن
 نعلم كل الاصل بالدليل والقرينة من علمها على النفس
 قبل العبادة مثل الصلوة على ان تحقيقها العدالة زكاة
 الاستحالة ووقد لا يمكن لها من الاصل بالتقليد فكيف لا
 وعلى ما نرى انه قد صعب على اكثر الناس من الرجال والنساء

من الناس على ما هو الا بعد المداومة وبالجملة هذا هو
 لا يفتقر شيء ولا على الاعاقيب انشاء الله وقد استغنى
 ذكر بعض الاصحاب بما في الرسالة الا لغيره قوله في
 الذكر ويحجج صانع العالم وقد لنا والشرح اليه بها
 استشكل الشارح هنا في الصفة على تقدير الموافقة
 انتهى كلامه وقال في بحثه وهو في العلم به في الوقت
 وبالجملة كما في قول ما هو في نفس الامر وان لم يعرف كونه
 كل ما لم يكن عالما به وقت الفعل فخطوا اخذ
 عن غير علم بل لو لم يأخذوا احد فظهرنا كان وفعلنا
 يصح ما فعله وكذا في الاعتقادات وان لم يأخذها من
 اولنا فانه يكفي ما اعتقد دليله واصلها المطلق
 ولو كان تقليدا كذا يفهم من كلام منسوب الى الحق
 نصير الحق والدين قد يروى في القرن وفي كلام الشارح
 اليه مثل مدح جماعة للعلماء بالحجج والمآ مع عدم العلم
 ويخرج من هذا الموقف مثل قوله صلى الله عليه وآله

كذا فإنه يدل على أنه لو
كذا يصح مع الله ما كان

عظم في العلم والافتك تير في تصحيح من شئ وكيفية
واستحق عليه السلام مع عدم العلم والزهة السخية المتبلة
تقصيه وما وضع في ذلك الاسلام من فضله على غيره
مع انكار من لا كفارة بحج وخلقهم بالمشاهدة وكذا فعله
عليهم السلام مع من قال بهم ما يفيد اليقين فتأمل ذلك
جميع احكام الصوم والنفقة والتمام وجميع المسائل في قوله
ذكره بل هو من مع عدم العلم ليعرفنا مل واخطت انفسه
قدس سر وقال في شرح قوله بحج عجل وضع البول بالماء
خاصة واعلم ان الرواية التي نقلت هنا في سبب نزولها
الدالة على ان الماء الذي يوقه تعالى ان الله يحب المتقين
ويحب المتطهرين دالة على ان لصاية الحق حسن وصلاحه
يكن مع عدم تقديم حقه صلوة من الاخذ كل وصوم مع صلوة
كما وصونها في قوله بل يكن ههنا وانما الكثرة سببا في
اخبار الحج فتعلم ان يقال ان وقت الصلوة كان في
بالاخذ فيسقط ولكن المتأخرين لم يقولوا بغير العلم انفسهم

الخاص

الحا من عندهم ثم قيل ولو فرض ان العلم في ذلك الوقت
الشعر في الحاصل والافاضة ارجا من الذي فاتهم انفسهم
ولكن دور الكثرة في باب المسئلة في القبح من بعد بحج
محمد بن الحسين بن سعيد عن ابي بصير عن ابي البلاد عن بعض
عن ابي الحسن ومرويه في السلام قال يقال للوجه في حق من يدرك
قال فيقول الله فيقال له ما يدرك فيقول الاسلام ثم فيقول
ينيبك فيقول محمد بن علي عليه السلام فيقول ما يدرك فيقول
فلان فيقال كيف علم بذلك فيقول له هذا في قوله فيقول
عليه فيقال له ثم في قوله احكام في بيان قوله من ثم في قوله
الحق فيدخل اليمن وروينا في بياننا فيقول يا رسول الله
قيام الساعة لعل رجلا الى اهل بيته الى قوله الكافر من يدرك
فيقول الله فيقال له من يدرك فيقول محمد بن علي عليه السلام فيقول
ما يدرك فيقول الاسلام فيقال له من يدرك فيقول
الناس فيقولون فقلنا في بياننا من يدرك في قوله فيقول
الانفس من امر طيعوها قال في قوله يكذبون الرضا عن

الحديث وهذه الرواية والله على ان هذه الامور لا يكون في نقلها
 والحق ان الذي لا يحوط للحفظ ان يكون جميع ما يستفاد من
 الامور التي هي مما يكون معروفا على كل من اعلم الحديث في زمانه
 وابوابه من العلم صلوات الله وسلامه عليه لم يستدل اليه
 روى الحديث بحديث في الكافي في الصحيح او غيره فان كان
 عبد الله بن مسلم زود حليا انما ليس فيها كتاب لانه
 فتتلفها فقال لا اما انما انما انما انما انما انما انما انما
 كنت على امره يصل في ان الظاهر من كلامه عليه السلام ان الحق
 يكون معروفا والمصيب لجميع ذلك غير من الاول والاول
 مقدمات المعارف المتطوع ما خف من كلامه وما استقر
 او لم يبلغنا فيهم شيء في الحفظ السكون في من شيع
 الواردة في ذلك كالمرويات الواردة في النسخ من الكلام من على
 الاطلاق ومنه على ما خف من علم ان لم يحصل له الختم بل
 ويعلم من كثر الروايات والخط ان اصل التصديق في الله تعالى
 انما هو جميع العقول والتكليف في الحجة وفيه ان كان بلسان الله

البيان

البيان ايضا لم يتم من مع احداهما من الروايات في نقلها وفي بعض
 الروايات معقولة بل معقولة الروايات في نقلها في نقلها
 فاعلم الروايات والروايات في نقلها في نقلها في نقلها
 فتعلم في الواقع في جميع المعارف عندهم كان واعلم انه قد
 ان احوط للمفكر من فناء الروايات في نقلها في نقلها
 ان احوط لا يستعير لان الظاهر من الروايات في نقلها في نقلها
 على ما كان في نقلها في نقلها في نقلها في نقلها في نقلها
 من محمد بن مسلم النسخ في القبول من يار ويؤمن به في الروايات
 غيرهم على ما ذكره الكشي وغيره في ترجمتهم وكالمرويات الواردة
 في فضل العلماء فانهم يبدون قلوب شيعتنا وروايتهم
 جمهورية حتى في المثل في نقلها في نقلها في نقلها في نقلها
 على ان لم يصدق في الروايات من رسول الله صلى الله عليه وآله
 قال لا سند من يقيم اليقيم الذي انقطع من ابيهم يقيم انقطع من ابيهم
 ولا يجد في الروايات في نقلها في نقلها في نقلها في نقلها
 الا ان كان من شيعتنا عالما بعلومنا وهدى لنا هلال شيعتنا

كان منافي لغيره على ما سار عليه على علمه في ذلك
 ينبغي من غير انعام من العلماء الذين ابدوا الدين عليه
 الذين هم من دينه من جهة التقدير المتفق عليه
 في ذلك من غير ان البسوقه شيئا بقا من اوله الى آخره في غير ذلك
 من الروايات والاسانيد المعنوية جواز اعتبار ضعف الناس
 والعلوم على العلماء من غير تعيين بلزوم من قوائم من كل اقليم
 البسوقه علمه فيكون من غير اوله وقع غلط كان على من العلماء
 فقط ويتنصه نفى المعصية للبرج وكون الدين والمنهجية
 سبيله كما لا يخفى فتأمل ولست اعلم بحقائق الامور **في الامور**
 في الامور والدين جواز العلم والافعال الواقعة في اذلة الشريعة
 يكون بحسب الاحتمالات العقلية من اقسام الاول والآخر
 من غير ان كان في احد من المطلقا وهم بحيث يكون تصديقا
 او تحسسا مما هو في ذلك فالسوء والبر في ذلك والافعال الخفية
 او علم ان ارجح الامور في ذلك في التخييل او يمكن والافعال الجارية الى
 الاحكام والارادة من غير علم المتعلمين او حدوث في ذلك ولا

او ليس ليس

فالتوقف

فالتوقف في الامور التي لا يمكن ان يكون فيها اتفاق بين المتكلمين في الامور
 فان كانت من الامور التي لا يمكن ان يكون فيها اتفاق بين المتكلمين في الامور
 السنة وكذا ان كانت من الامور التي لا يمكن ان يكون فيها اتفاق بين المتكلمين في الامور
 مع عدمية من جهة عدم علمه على كماله وطرح احكامه في الامور
 محله على السنة الثالث بين كفاية الطبق في الامور والافعال
 تقديم افكار مع عدم امكان الجمع بين علمه على كماله
 التبع وجازية وصديقه العرضية في الامور والافعال والارادة في
 العلم والافعال على الامور عليه السلام وانما يجب على من علمه على كماله
 الرعية وتنفذ تقديم الخبر كما لا يخفى عليه السلام الرابع بين كفاية
 الامور المعنوية والمطلقين والافعال من جهة كفاية الثاني والثالث
 في الاول والثاني من غير ان يصرح بين كفاية لا تستحق
 بناء على جهة ويعد بتقديم الثاني مطلقا السادس بين
 المتواترة وبين الواحد ولا شك في تقديم الخبر المتواتر وكذا
 الحق في ما يفيد القطع في خبر الواحد كما هو كمالها من جهة
 او الخبر على علمه وكذا اذا كان احداهما على الوجه الذي عليه

فقط

على الظاهر وهذا مع عدم استكمال الجمع التاسع بين السنة القطع
بما يتبع مع مثلها ويظهر حكمه من اجتماع الشاهد الثاني بين
السنة القطع بها والجمع نفسه وحكمه السادس التاسع
التاسع بينها وبين الاستصحاب وحكمه كما هو من العاشر بين
من احببوا الاحاد وهذا هو الذي ذكره في كونه كحكمهم وانفردوا
عليه وذكره في اقسامه من وجه الترجيح بمقتضى السنة
رواية احدها ووجه راي احدها وانسب طرية في ذلك
منه في وصافه واهل الاسان في احدها ومقتضى رايه في
المروي بل يقطر المعصوم على المروي في مقتضى رايه في
فلا مفسدة على قولنا انك لا تالله او كونه في احدها
دون الآخر او كون دلالة احدهما خبرية موقوفة على توسط امر
بخلاف الآخر والعام الذي لا يخص المطلق الذي لا يقيد
على الخصص في المقيد وبعضها بالامور التي رجع كاعتقاد
بدليل اخر او جعل الشك او بغير اخذ الاصل على قولنا في
على قولنا اخر ويجوز لقطة اهل الاخر بخلاف الآخر وهو

مفسلة في كتب الاصول وانما البسط القول في هذا المذهب
في بعضه اخرها هو الاول الرجوع في الترجيح الى ما هو عليه
الاول ما رواه الشيخ الخليل الطوسي في كتاب الاجتماع في اجتماع
الوجه الثاني في التمسك به في المذهب من وجهه عليه السلام
قال اذا سمعت رجلا يقول الحديث وكلامه فافهمه عليك
حتى تفي القابل اليك فمعه اليك الثانية ما رواه في الخبرين
الهم على رضاء ابي القاسم في اخره فليس يجتنب الاجل ولا
تقتضي خبرين مختلفين فلم يضمن اليها الخبر الا اذا اتممت
عليك ما بها اخذت الثانية ما رواه ايضا في جواب كاشية
محمد بن عبد الله المحمدي في حاشية صاحب الزمان عليه السلام
يسألني بعض الفقهاء عن المصلي اذا قام من الفسدة الاولى
الى الركعة الثانية هل يجزئ عليه ان يكبر فان بعض اصحابنا
قال لا يجزئ عليه تكبيره ويجوز ان يقول بجملة وقوة اتم
والجواب في ذلك حديثنا اما احدهما فانما اذا استعمل في
الى اخرى في التكبير وما الحديث الآخر فانه وري اذا رجع

من العجوة الثانية وكلمة حليق ثم قام فليس عليه السلام
 بعد الفقرة بكلمة كالتسليم للآل محمدي هذا الجري وما بها التمدد
 من باب التسليم كان صوابا لا أقصد ما رواه علي بن مزيار
 الصحيح فالقراة في كتاب عبد الله بن محمد بن أبي حمزة السلمي
 اخذنا منها في رواياتهم ما رواه عبد الله بن محمد بن
 الفخري السمرقاني في بعضهم ان صلي الله عليه واله روى عنهم
 ان رخصتها الاصل في وجه الارض فاعلمنى كيف تفتح انت
 بك في ذلك فرفع عليه السلام يده عليك باية صلت وقد
 هذه الرواية على ما نحن فيه فظهر ظاهره وروى الكليني في كتاب
 قال وفي رواية اخرى من باب التسليم وسكن واما
 في خطبة الكافي من انما اعلم بالسلام وهذه الاخبار دالة على
 المكلف بخير العمل اي للغير من شاء واختاره الكليني في
 الكافي كما نقل عبارته لخاصته ما نقل عن احتجاج القم
 انه روى جماعة من اولادنا قال سالت ابا عبد الله عليه السلام قال
 قلت يرد علينا حديثان واحدا منهما لا اخذوا اخرهما ناعتا

لا تمل

لا تملوا واحدة منهما حتى تاتي صاحبك فتسا له عذرا قلت لا بد ان
 يعمل واحدة ما قال اخذنا في خلاص العامة ثلثا وسته ما رواه
 فطلب الحديث الا انه يخرج رسالة القضاة في احوال الحوادث
 اصحابنا بسند عن ابن ابي عمير عن محمد بن الحسن عن عبد الله بن
 الحسين بن محمد بن عيسى بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن الحسين بن
 السري في كتابه في عبد الله عليه السلام اذا روى عن علي بن محمد بن
 اخذنا في خلاص القوم السابعة وروى ايضا عن ابن ابي عمير
 ابراهيم بن ابي اسحق عن محمد بن الحسين بن عبد الله بن محمد بن
 ابي عبد الله البرقي عن فضالة بن الحسن بن محمد بن علي بن
 الصالح عليه السلام في ابي اسحاق في ابي عبد الله عليه السلام في التسليم
 لكم فقال لا والله لا يسلم الا التسليم لنا قلت فيروى في
 عموه عليه السلام في روى عنه خلاص فيها ما اخذنا في
 خالف القوم وما وافق القوم فاجنبنا منه روى في
 الاسناد من روى عن ابي عبد الله عليه السلام عن محمد بن عبد الله بن
 قلت في الاصل الحديث في التسليم كيف وضع الخبر في الخبرين

اذ لم يملك حينئذ مختلفان فانظر طامها الفها القم
 فخذوه وانظر طامها بواقي اخبارهم فذعن وروى الشيخ
 الفاعل الحسين بن احمد الحسين بن ابي جعفر عبيد بن
 زرارة عن عبيد الله بن النعمان قال ما سمعت من عيسى بن قلال
 في القبة وما سمعت من عيسى بن قلال في القبة فيه
 وهذا الاخبار الحقة والله على المتدينين هذا اختلاف
 الاخبار المروية على هذه الحجة واخذوا بالخالف مطلقا
 جواز العمل بالقيمة عند الاختيار لك اسعة ما رواه الشيخ
 في اختلاف الحديث في الصحيح عن عيسى بن قلال
 عبيد الله بن النعمان قال ما سمعت من عيسى بن قلال
 فيما سأل عن علي بن قلال قال لا خلاف في حديثكم في الحكم
 حكم به او لم يها واهلها ما وصفتها في الحديث وروى ما ولا
 يلتفت الى ما يحكم به الاخر في قلنا فهاهنا اعلان مرضيان عند
 اصحابنا لا يفتل واحدهما اصل الحديث فقال انظر الى
 كان من روايتهم عننا في ذلك الذي حكم به الجمع عليه

فيؤخذ

فيؤخذ من حكمنا ويزيل الشاة الذي ليس بشيء فهاهنا
 فان الجمع عليه لا يفي وانما الامور التي امر بين رضى فبفتح
 بين رضى فبفتح فبفتح فبفتح فبفتح فبفتح فبفتح فبفتح
 لم يملك فآله حلال بين وحرام بين وشبهات بين فلك
 فبفتح فبفتح فبفتح فبفتح فبفتح فبفتح فبفتح فبفتح
 الحريات وملك حريته لم يملك فبفتح فبفتح فبفتح فبفتح
 مشهورين قد واسم الثقات فبفتح فبفتح فبفتح فبفتح
 حكم الكتاب السنة وقالوا انه فيؤخذ وروى ما
 حكم الكتاب السنة وقالوا انه فيؤخذ وروى ما
 ارايت ان كان في القبة ان في حكمنا في السنة وروى ما
 احد الخبرين وقالوا انه فيؤخذ وروى ما
 قالوا انه فيؤخذ وروى ما
 وافقهما الخبرين جميعا قالوا انظر الى اهم اليه اصل حكمهم
 فيؤخذ وروى ما
 اذا كان حكمنا فبفتح فبفتح فبفتح فبفتح فبفتح فبفتح

جنح في نظام في الملكات وهذه الرواية تدل على ان البرج
 باحد اثار الرواية في قبة منية واور غير واحد في مع
 التساوي في السنة ومع التساوي فيها ايضا في العرش
 الكنا في السنة وفي العينة ظاهرها انهم العرش
 البرج ويعتدل ان يكون الرواية في الاثر في العرش
 ولكن قولنا ان ايت مكان العينة في هذا حكمه في الكنا
 والسنة الى اخره يزيد اول الا انه عليه السلام في البرج
 بالمرحى في هذه العينة في كل حكمه في جواب هذا
 القول ومع عدم إمكان هذا القول في البرج في نفسه
 الرواية لزوم التوقف في هذه الرواية في الخبر في كل
 بعضهم روايات في الخبر في العبادات المختصة وروايات
 الارباب والموقوف على السكون كالكلام في الدين والدين
 محورها وهي بعيد لان هذه الرواية وردت في المناقاة
 والخاصة فاما في الفاسقة ما رواه محمد بن ابي جعفر
 الكشي في تاريخه في الموال في العينة في هذا الى ان
 اعين

قال في الباب في البرج في كل حكمه في المناقاة في كل
 الحديث في المناقاة في منية ما اختلف في البرج في
 هذا الشهر في احوالكم ومع ذلك في المناقاة في كل
 انما مع مشهور ان مروان ما توارث من حكمه في كل
 بما يقول في احوالكم في المناقاة في المناقاة في المناقاة
 معاملة في مرضان في المناقاة في المناقاة في المناقاة
 في المناقاة في المناقاة في المناقاة في المناقاة في المناقاة
 وبما كان مع احوالكم في المناقاة في المناقاة في المناقاة
 اذ في المناقاة في المناقاة في المناقاة في المناقاة في المناقاة
 في المناقاة في المناقاة في المناقاة في المناقاة في المناقاة
 اصنع في المناقاة في المناقاة في المناقاة في المناقاة في المناقاة
 الا في وفي رواية في المناقاة في المناقاة في المناقاة في المناقاة
 في المناقاة في المناقاة في المناقاة في المناقاة في المناقاة في المناقاة
 الرواية في المناقاة في المناقاة في المناقاة في المناقاة في المناقاة
 ابن في المناقاة في المناقاة في المناقاة في المناقاة في المناقاة في المناقاة

الحديث من شيوخهم من لا ينفق به قال الزاهد وعليكم
 حديث فوجدته له شاهدا من كتابها ومن قولها من
 صلى الله عليه وآله ولا فالذي جاء كمره أولى بالسابعة
 قال ابن بابويه في كتاب الاعتقادات اعتقادنا في الحديث
 المنقول عن علي بن أبي طالب قال لا تصادق عليا تسلم وتنجي
 القاعد في كتابين لا يحضر القبة في الجمع بين الخمار
 وإظهاره لزارادبا من ترجمه من المنبذ والمبسر والمفصل
 ونحوها والجل خلاصها وهذه الروايات تدل على خروج
 من العمل عندنا من أخبار الأول ترجيح باعتبار السنن
 فيرجح رواية الثقة والأوثق والأخف والأصدق والأصح
 على ليس كذلك وهذا يدل على الرواية التاسعة عشرة الثانية
 الترجيح بثقة الرواية وقيل أكثر إياها ومدة أخرى
 ويدل عليها التاسعة والعاشر والثالث لاهم من عمل
 كتابه والعمل بالماضي وطرح الخالف هذا يدل عليه
 التاسعة والحادية عشرة والثانية عشرة والسادسة عشرة

الخارج

الرابع الذي هو سنده رسول الله صلى الله عليه وآله ويدل
 عليه الرواية التاسعة والسادسة عشرة ولم يظروا في
 الأخيرة موثقة تكون الرواية الأولى هي الأصل والعاشر
 على من العمل به أو روايته من أهل حكمهم والأحد الثاني
 ويدل عليه الرواية الخامسة والسادسة والسابعة والثانية
 والتاسعة والعاشر والحادية عشرة والسادس لا
 يلهو بهت ويدل عليه الرواية عشرة والخامسة عشرة مع
 رواية أخرى مذكورة فيها السابع والخمسة العمل بها
 شاء المكلف يدل عليه الرابع الأول والعاشر والثانية
 عشرة والثالثة عشرة والثامن الموثقة وعدم العمل
 منها ويدل على ثبوتها التاسعة والعاشر والثالثة
 عشرة التاسع العمل بالماضي ويدل عليه الرواية العاشر
 العاشر العمل بالحديث المنقول عن علي بن أبي طالب
 الأخيرة ونحن هذا من آخر العمل ليس في طبع أحد الخبيرين
 وأعلم أن ظاهر الرواية التاسعة والعاشر ترجيح اعتبار السنن

الرواية ويجوزها أكثر من تقدم على غيره على قدر هذا
 فإذا اختلفت حديثان ويكونان راويين أحدهما أو ثلثه
 وأرجح من راويي الخبر يكون العمل بالأول علينا وإيجازنا
 مخالف للآراء ويكون كثير الروايات أن العمل على
 مقدم على جميع أقسام الترجيح بل وروى البخاري في هذا
 ما لا يشبهه وهذا كذا وإيجازنا أكثر دالة على أن العمل
 الموافق لكتاب الله هو خير من غيره من غير العمل على
 دليلهم طرحت أن يكون له معارض أصدا وعلى هذا فإذا
 تعارض حديثان ينبغي عندهما على القرآن والسنة
 بهذا والعمل بالموافق لهما وإن لم يعلم الموافقة والاختلاف
 لهما فالترجيح باعتبار الصفات المذكورة للراوي ^{النسائي} ^{المتفق}
 فيها فالترجيح يكون الراوي في ضمن الرواية ومع النسائي ^{في الخبر}
 على روايات العامة وهذا جهلهم وحملهم على العمل ^{بالحال}
 لهما وتأخير هذا عن ما قبله مما يرجح في التاسعة والحادية
 وإن لم يعلم الموافق والاختلاف العامة فالعمل بالأحوط منهما

الرواية العامة والروايات العامة الدالة على العمل على
 كصحة تقدم الرواية إجماعا وكذا في الحديث ^{المتفق}
 وقيل هذا إذا استحسن هذا فلم يردوا فعليه كمالها
 وقوله لا يلتزم في كتابه عبد الله من صالح راوي كان
 تتطرق في هذه الخبر فاحذر الخاطئينك وواصلا
 النسخ والتدوين صبره للسماح بالروايات الدالة على العمل
 بالخير ولا احتياط التباين في ما لم يكن أحد أحسن الترجيح
 في الخبر وبين الترجيح وسلك آخر فلا يخاطف أن العمل
 بالأحوط فالترجيح عدم العمل في منها أو يكون ذلك
 الروايات الدالة على الترجيح عند الترجيح فإن لم يكن
 إلا العمل بواحد منها فالعمل بالخير لا على الترجيح ^{المتفق}
 في الرواية العامة منها على الرغم من هذا العامة ^{تقدم}
 على الترجيح على ما في كثير من الروايات وقد عطف وتقديم الترجيح
 على الترجيح كذا مكره محل تأمل وجعل بينهم الترجيح
 بالعبادات المحضة والتوقف بينهما فالعمل بالروايات

بما الرتبة الخاصة فانما الظاهرة في العبادات مع الامم التي
 فيها والعلل والوجوه التي لا تعد على العمل بالاحاديث فلا زيادة
 اليه في غير ما قد مر من الاحاديث التي بعضها بعضها
 في اجازة الرتبة العينية او كالقصد في العبادات فكلها
 الاشكال والظواهر في قيام الامثلة المتعارضة في
 الواحد والاحاد فان كان قطعا في تقديرها فان كان
 ظاهرا في تقديرها في غير الامثلة في المقصود في الظاهر
 الصريح ويجعل تقدير الاحاد بعد التسمية فيكون في
 رواية كثر من روايتها ويجعل كونه كقار في غير الاول
 في الحكم وفيه انشاؤه عن غير واحد والاشهاد في
 اصل الاستصحاب بانما يجزى الواحد فانظروا في
 الخبر في المحل بامل حكم القياس عند تقديره كذا
 المقام انما على حكم الاستصحاب فيما ذكرنا الثالث من
 الاجماعين والحكم مع الاحاد في العطفية والظنية
 ومع التماثل في كل ما مر في قاض الخبر في اجزاء الاحاد

كثر

كثر في الصلوات في كل مكان في اجماعين قطعيين
 باطلان من رواية الاجماع هو اتفاق جماعة على حكم
 حالهم ومعادتهم انهم لا يتفقون الا بالعلم والاعمال
 فاذا حصل العلم باتفاق مثل زارة والفضل في
 وليها المراد في برهانه بعبارة الحق في الامثلة في حكم
 العلم القطعي وبخلاف المقصود او انشاؤه في غيره
 هذا الاتفاق ولما كان في رواية فيهم صلوات الله عليهم
 ما تقرر على جهة التيقن وهو فلا يحد في اتفاق جماعة
 كل على امر واتفاق جماعة اخرى كل على خلافه فانه
 الامر ان يكون مستند احد الاجماعين وادعاء على سبيل
 التيقن ولما كان كثر في تقديره اعمال الائمة عليهم
 موجوده في قوله في حق النسخ فلا يحد في الحق والصلوات
 الى نوع التيقن وحكم التيقن في الامثلة على الاجماع
 المقارنة كالاعتبار المتعارضة متوازنة كذا في بعضها فلا
 يجوز نسبة الظاهر اليهم بسبب اعمال المتناقضة

والقول بانها بالاربع طين لم يكن علم القنا وفيه بل
 كتبهم فخره والذات قولاً غريباً في كتب الروايات
 كتبها ما يذكر القنا وفيه من غير ما ذكره في غيره من كتب
 المروزيين وفي كتاب القنا في كتابي كذا في نسخة
 اورد كذا في كتابي يورث في نسخة كذا ان وكذا
 يجوز هذا القول لانه القنا في كذا في نسخة كذا
 والشيخ المحقق في نسخة كذا مع قلنا بان الكتب
 كانت عندهم ليست موجودة في هذا الزمان بل هذا
 مرعيه نظر الراجح من الاجماع وهو صحيح
 يعلم صاحبنا ان قولنا كذا في نسخة كذا
 والحكم التوقف لعدم العلم في نسخة كذا
 بما وافق اصل اقدم العلم بالناس في نسخة كذا
 ما اصله راجح واحداً للمرجحات المذكورة في كذا
 ماننا النظر في المرجحات المذكورة في كذا
 احد المرجحات المعقولة في نسخة كذا

والا فندم الانفاض الى حوطه واول العلم عندنا
 في المعانيات على ما ذكره في كتابي كذا
 اصل منه الطيبين طامرين في نسخة كذا
 المطا الى نسخة كذا في نسخة كذا
 الحق الحق في نسخة كذا
 اول الربيع في نسخة كذا
 وقد كتب في نسخة كذا
 لا لسانه في نسخة كذا
 الكمال في نسخة كذا
 بعد الان في نسخة كذا
 كذا في نسخة كذا
 كذا في نسخة كذا
 كذا في نسخة كذا

بالحق
 كذا

272

271

271

و در روزی از آنکه در شهر
 و در شهرهای آن است
 پنج شهر در آن است
 ۱۳۵۰

و در روزی از آنکه در شهر
 و در شهرهای آن است
 پنج شهر در آن است
 ۱۳۵۰



179

خطی